جامعة زيان عاشور – الجلفة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم التاريخ والآثار

السياسة الاستعمارية اتجاه المساجد و الزوايا و الكتاتيب (1830-1962م)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية في الجزائر (183-1945م)

إعداد الطالبتان:
زينب عبير ضيف
أم كلثوم جفال

إشراف الدكتور:
أ.د. مصطفى بن عمار

الموسم الجامعي: 1443-1444-/ 2023-2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

مقدمة :

خضعت الجزائر إلى أبشع استعمار في تاريخها في الفترة الحديثة (1830-1962) هذا الأخير الذي حاول طمس الهوية والشخصية ومحاربة الأحوال الشخصية، لكن شخصية الجزائر الممثّلة في رجال الدّين والزوايا والمساجد حاربت وبكل الوسائل المتاحة لصدّ الإستعمار والمقاومة الثّقافية .

إنّ ممارسة الإستعمار لسياسة الاستبداد من قتل ونفي وتهجير وارتكاب أبشع الجرائم شنعاء ضد الإنسانية، وذالك عن طريق سياستها الوحشية والهمجية،التي أنجر عنها تخريب المقدّسات الدّينية والإستلاء عليها وتحويل الدّين الإسلامي عن أصوله وكذا الثّقافة الإسلامية للجزائريين، كما صادرة الأوقاف واستولت على المقدسات الدينية من المساجد وزوايا وحاربت كذلك شؤون العبادة ورجال الدين وإصدار جملة من القوانيين، وقد أدركت فرنسا أنّ السّيطرة على هذه المقدّسات تعني السّيطرة على الشّعب الجزائري، ومنه برزت عندها قضية الإسلام ومحاربتها ضد المسلمين فقام صراع بين مجتمع إسلامي متمسك بدينه وعقيدته، ودولة استعمارية تعمل بكلّ الطّرق للقضاء على معالم الدين الإسلامي وزرع روح المسحية والصليبية.

1.الإشكالية:

للتعرف على الموضوع الديني في الجزائر والسياسة التي اتبعتها فرنسا في هذا الجانب في الفترة الممتدة من(1830-1962) قمنا بطرح الإشكالية التالية:

- فيما تمثّلت سياسة فرنسا الدّينية للقضاء على معالم الدّين الإسلامي في الجزائر؟

وإنطلاقا من السؤال الرئيسي تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

- **كيف كان الوضع الثّقافي والسّياسي في الجزائر قبيل الإحتلال ؟**
- **ما هي الإجراءت التي انتهجتها فرنسا للقضاء على الدين الإسلامي في الجزائر ؟**
- **ما هي إنعكسات السياسة الاستعمارية الفرنسية على مؤسسات دينية ؟**
- **كيف كان رد فعل الجزائريين اتجاه سياسة التنصيرية ؟**

2.أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

- وقع إختيارنا لهذا الموضوع لماله من أهمية حيث أنه يسلط الضوء على مقدسات الدين الإسلامي ومصيرها في ظل السياسة الإستعمارية وكيف تعاملت الإدارة الإستعمارية مع المساجد والكتاتيب والزوايا والأوقاف وكل ما يخص الجانب الديني.
- معرفة أهم القوانيين والآليات ، التي إستخدمتها فرنسا للقضاء على معالم الدين الإسلامي واللغة العربية.
- معرفة إنعكسات السياسة الوقفية على الجزائريين ورد فعل جزائريين اتجهها.

3.المنهج المتّبع :

في الدّراسات التّاريخية لابدّ من منهج نتبعه لمعالجة الإشكالية ، ونحن اعتمدنا **المنهج التاريخي والتحليلي والوصفي** لأن موضوع يتطلب ذالك ، واعتمدنا على المنهج التاريخي المناسب للموضوع وفق التسلسل الزمني للأحداث ولوقائع التاريخية ، واستخدمنا المنهج الوصفي في وصف السياسة الفرنسية إتجاه الدين الإسلامي بالجزائر والحالة التي آلت لها المؤسسات الدينية في تلك الفترة، أمّا المنهج التحليلي فقمنا بتحليل المعلومات والسياسة الفرنسية التنصيرية ووضع أسبابها والنتائج المترتّبة عنها .

ويهدف موضوع دراستنا إلى معرفة الحقائق التاريخية من أجل بناء تصور كامل وكان أهمّها:

- تقديم إطار نظري يحدد مفاهيم المتعلقة بالوضع الديني والثقافي قبيل الإحتلال.
- محاولة فهم موضوع السياسة الدينية الفرنسية في الجزائر.
- معرفة الاساليب والوسائل التي استخدمتها فرنسا لإنجاح مشروعها التنصيري .

وللتعمق في الموضوع ومعرفة مختلف جوانبه بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة ، قمنا بوضع مقدمة تعتبر كمدخل للموضوع وخاتمة تتضمن أهم النتائج.

حيث تناولنا في الفصل الأول الوضع الثقافي والسياسي في الجزائر قبيل الأحتلال، وادرجنا ضمنه مبحثين حيث جاء المبحث الأول بعنوان الوضع الديني للمساجد وأشهرها والزوايا، والأوقاف، والكتاتيب القرآنية، والطرق الصوفية وأبرزنا دورها الديني والتعليمي، أمّا المبحث الثاني فتكلمنا على الأوضاع السياسية والإجتماعية في تلك الفترة.

أمّا الفصل الثّاني تطرقنا فيه إلى أهداف الإستعمار الفرنسي لاحتلال الجزائر وتضمن مبحثين، وجاء في المبحث الأول الأبعاد والدوافع الدينية لاحتلال فرنسا للجزائر، ودور الكنيسة فالإعداد للحملة العسكرية، أمّا المبحث الثّاني فتحدثنا عن سياسة فرنسا اتجاه المؤسسات الدينية، ومحاولة القضاء على مقومات الدين الإسلامي وآليات مصادرة الوقفية وانعكساتها على الجزائريين.

في حين الفصل الثّالث تناولنا فيه السّياسة الإستعمارية اتّجاه المساجد والكتاتيب وطمس اللّغة العربية والهوية الجزائرية، ليقسّم هو الآخر إلى مبحثين بدأ بدور المساجد والكتاتيب في مقاومة الاستعمار والمبحث الثّاني سياسة فرنسا لإحتواء المؤسسات التقليدية الإسلامية.

4. الصعوبات:

كأي عمل أو بحث أكاديمي واجهتنا مجموعة من الصعوبات خاصة قلّة أو عدم حصولنا على الوثائق الأرشيفية .

وإذا كان هذا البحث قد تمّ بعد جهد مضن، فإنّ الفضل في إنجازه إلى الأستاذ المشرف "**الدكتور مصطفى بن عمّار** " من رحابة صدر ، وسديد رأي ، وكريم بذل وتوجيه قيمّ ، فقد كان لنا خير أستاذ وخير مشرف وخير قدوة ، فهو الذي أنار لنا طريق البحث بنصائحها القيّمة وتشجيعاته المتواصلة ، والتي كنّا في أمسِّ الحاجة إليها في أصعب اللّحظات ، فكان لنا نِعم الموّجِه ، فله منّا خالص الشّكر والعرفان .

كما لا ننسى فضل أيّ أستاذ لاقينا منه إحتراماً كبيراً وعطاءً واسعاً مديداً ، فلهم منّا جزيل الشّكر والعرفان .

الفصل الأوّل :

الواقع السّياسي والثّقافي للجزائر قبيل الاحتلال

﴿الفترة العثمانية 1830م﴾

المبحث الأوّل : الوضع الدّيني للمساجد والزوايا والكتاتيب القرآنية وطرق الصوفية

1. المساجد
2. الزّوايا
3. الوقف
4. الكتاتيب القرآنية
5. المدارس العلميّة
6. الطرق الصّوفية
7. القضاء
8. الضّرائب

المبحث الثّاني : الأوضاع السّياسية والاجتماعية

1. الأوضاع السّياسية
2. الأوضاع الاجتماعية

الفصل الأوّل : الواقع السّياسي والثّقافي للجزائر قبيل الاحتلال (الفترة العثمانية 1830م)

المبحث الأوّل : الوضع الدّيني للمساجد والزّوايا والكتاتيب القرآنية وطرق الصّوفية

إنّ الأوضاع العامّة في الجزائر أواخر العهد العثماني سواءً الثّقافية أوالسّياسية والاجتماعية تأثرت بطبيعة الحكم العثماني.

لقد تعددت المؤسسات الثقافية خلال العهد العثماني واختلفت أدوارها حسب اختصاص كل واحدة منها، فقد كان لها دور كبير من خلال مساهمتها في توطيد الأخوّة بين فئات المجتمع ومن خلال دعوات الأئمة، في خطبهم للتّعاون والتّأزر ولفت الانتباه إلى جملة من القيّم الدّينية والأخلاقية التي لا غنى للمجتمع عنها ، والمساهمة كذلك في إنشاء المؤسسات التّعليمية والدّينية من أجل بناء مجتمع مثقّف وواعي وكذلك محاربة الجهل والأمّية ومعرفة مختلف العلوم الشّرعية والفقهية .

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الأوضاع السّياسية أواخر العهد العثماني الذي تميّز بالفوضى وعدم الاستقرار، وشهد قيام عدّة ثورات شعبية ضدّ الحكّام تمثّلت في إعلان التّمرد من طرف أتباع الطريقة الدرقاوية 1802م، بقيادة **عبد القادر بن شريف الدرقاوي**، وكان من أسباب هذه الثّورة فساد النّظام السّياسي وانغلاقه واتّخاذ السّياسة الضّريبية المجحفة واتّخذ معسكر مقرا له وحاول حصار مدينة وهران غير أنه لم يفلح ، أمّا ثورة **محمد التّجاني** التي كانت في 1824م والّتي قامت لنفس أسباب الثّورة الدرقاوية وكان التّجاني يشكو جور التّرك وظلمهم وقد ساندته عدّة قبائل منها بني عامر وبني شقران وخرج نحو معسكر فواجهه **حسن باي** حاكم وهران واشتدّ القتال بينهما فقتل التّجاني، أما من الناحية الإحتماعية يصعب إحصاء سكان الجزائر أواخر العهد العثماني، حيث اختلفت الروايات حول عدد سكان في تلك الفترة ،وكان يعتمد تصنيف سكان الجزائر أسس مختلفة فقد قسم الاوربيون المجتمع الجزائري الى مجموعات معتمدين في ذالك على عنصر العرق ،وهناك من قسمهم على معيار الجنس إلى قسمين إناث وذكور وكان عدد الرجال يفوق عدد الإناث، وذالك راجع إلى كون أغلب المهاجرين والأسرى كانوا الذكور.

كما عرف أن نساء لا يختلطن بالرجال وذالك اتباعا لتعاليم الدّين الإسلامي،كما أنّ الإمتزاج الذي عرفه المجتمع الجزائري كان عن طريق الأندلسيين والأتراك والعثمانيين والذين اختلطو بالعنصر المحلّي الأمازيغ والعرب .

1.المساجد:

تعتبر المساجد منارة الإسلام وهي رابط أساسي بين المسلمين، ولا يمكن أن تخلو مدينة من المدن الإسلامية منها، وهي تعتبر روح وجوهر العقيدة الاسلامية ومن أبرزها مدينة الجزائر التي تجلت فيها معالم الحضارة الإسلامية والتأثيرات العثمانية.

وقد لعبت المساجد دورا هامّا في الحياة الاجتماعية لدى الجزائريين ، وتتمثل وظيفته بدرجة الأولى هو المكان الخاص الذي يؤدي فيه المسلمون الصّلوات المفروضة وصلاة الجمعة وصلاة العيدين وتحفيظ القرآن الكريم. وتعليم الفروض الدّينية ومختلف العلوم ويهتم بشؤون النّاس ومعالجة بعض المشاكل والقضايا المتعلقة باالحياة اليومية للمجتمع. حيث أن اسم الجامع والمسجد والزاوية كان التداخل بينهما من حيث التسمية غير أنّ الجامع أو المسجد تتمثّل وظيفته بالدّرجة الأولى في العبادة والتّعليم [1].

بينما الزّوايا كانت تمثّل مأوى للطلبة ، ومراكز لاستقبال المريدين وتلقين الأذكار. وحجم الجامع أو المسجد يمثل عاملا أساسيا في تحديد وظيفته كمكان للعبادة وتحفيظ القرآن وتعليم الفروض الدّينية فقط ، أو القيام بمهام أخرى كالقضاء .

فتوصف هذه المساجد بالجامع الكبير أوالجامع الأعظم وذلك حسب موقعها في المدينة ومكانتها العلمية أو قِدمها كالمسجد القديم أوالعتيق .

والمساجد كانت تتحدد أنواعها بناءً على مؤسسيها فهناك النّوع الذي قام ببنائه الحكّام . ونوع بناه الأثرياء ، ونوع قامت ببنائه الهيئات والجمعيات الخيرية [2].

[1] - أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ص68.

[2] - أمير يوسف ، إسهام الدايات في وقف المساجد في مدينة الجزائر1671/ 1830 ، مجلة الدراسات، العدد14، جامعة الجزائر 2012، ص66.

أ. **النّوع الأول :**

هو النّوع الذي قام بتأسيسه الحكّام كالخلفاء والأمراء والولاة والملوك ، ويعبر ذلك في نظرهم جزءاً من واجبهم الدّيني لخدمة المجتمع الإسلامي ، ومساعدته في تأدية شعائره الدّينية، وكسب عطف الرّعية ، وربّما لكسب الشّهرة أيضا ونجد هذا النّوع من المساجد في الجزائر العاصمة كالجامع الكبير، والجامع الجديد بالعاصمة والذي كان مقراً للمُفتي الحنفي الذي كان في مقام شيخ الإسلام في اسطنبول ، وجامع الباي في قسنطينة ، وصالح باي بعنابة، وجامع الباشا بوهران، وجامع الكبير بتلمسان ، والاهتمام بالمساجد يعتبر ميزة في المجتمع الجزائري المسلم ، فهو بمثابة ملتقى للنّاس ومبعثا للنّشاط العلمي والاجتماعي ،كما أنه يمثّل قلب القرية في الرّيف ، والمركز الرّوحي لسكّان المدينة ، كما تعتبر المساجد الرّابطة بين أهل القرية والمدينة.[1]

ب. النوع الثاني:

قام بتأسيسه الأثرياء من النّاس، وذلك ببنائه وصيانته، والوقوف عليه بهدف التّقرب إلى الله واستمالة بعض الفئات الاجتماعية، وشيوخ الدّين، أو لكسب الشّهرة، وهذا النّوع من المساجد له أعداد كبيرة بالجزائر خلال الفترة العثمانية منها مدينة بجاية التي اشتهرت بمساجدها القديمة والحديثة ، وفي الفترة العثمانية بني الجامع الكبير بها [2].

وفي عنّابة بني مسجد سيدي أبي مروان ، ومسجد صالح باي الذي عرف باسم المسجد الجديد، وجامع محمد الباي الكبير في معسكر الذي أضاف إليه مدرسة ، وأوقف له أوقافا منها خزانة كتب ، وحمام وحدائق ، وبني له فرنا ، وأصبح من المباني الهامّة يقصده النّاس للتّنزه والتّعجب[3].

---

[1] - أبوراس الناصري، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، ج1، دراسة وتحقيق: بوركبة محمد ، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2012، ص45 .

[2] - أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، المرجع السابق ، ص ص245-246

[3] - سيمون بفايفر، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال ، ترجمة وتعليق وتقديم أبو العيد دودو، دار هومة ، الجزائر 2009، ص21.

وتلمسان كان بها في أواخر العهد العثماني 50 مسجدا منها جامع سيدي بومدين ، والجامع محمد الباي الكبير ، وجامع محمد السنوسي ، وجامع ابن زكري وجامع أولاد الإمام ، ومدينة المدية في أواخر العهد العثماني كا ن بها 11 مسجدا منها جامع الكبير وجامع سيدي المزاري الذي بناه مصطفى بومزراق آخر بايات التيطري، والجامع الأحمر الذي بناه الباي حسن [1].

ج. النوع الثالث:

من المساجد التي قامت بتشييدها المؤسسات الخيرية وهو يعتبر بمثابة عمل مكمل لعمل الولاة والأغنياء والشّيوخ ، ومنتشرة بمختلف جهات الجزائر، ويلاحظ الكثير من الباحثين بأنّ هذه المساجد كانت في معظمها متواضعة كما تحدث عن ذالك الورتلاني مقارنا بين المساجد التي بناها الأثرياء والتي بنيت من طرف الأهالي فهي مبنية بالحجر أو الجبس صوامعها منخفضة، قوائمها ضخمة، فراشها بسيط من الزّرابي والحصير ، أما المساجد العثمانية فتتميز بدقة البناء غنيّة بفراشها وزخرفتها المتنوعة ،وسعتها وعلو صوامعها[2].

ومن أهم المساجد الموجود في الجزائر خلال الفترة العثمانية: [3]

- **الجامع الكبير** :ويسمى بالجامع الأعظم وشيُد عام 490هـ/1090م من طرف يوسف بن تاشفين وهو من أقدم وأهم المباني في مدينة الجزائر ، وقد كانت المساجد لها علاقة بالجامع الأعظم فيما يخص الإعلان أو الدعوة إلى الصّلاة ويتمتع الجامع الكبير بميزات تخصه عن باقي الجوامع حيث توجد على سطحه (ساعة شمسية) من رخام أبيض وذلك لمعرفة الأوقات الزمنية ولضبط أوقات الصّلاة .[4]

[1] - أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص ص 255-256

[2] - وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تق وتع: عبد القادر زيادية، الشركة الوطنية للنشر،الجزائر، ص55.

[3] - جون بوولف، الجزائر وأوروبا، تر وتع: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،ص53.

[4] - مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل 1830م، مجلة الأصالة،العدد 89، 10 ذو القعدة 1401هـ، الجزائر، سبتمبر 1981م، ص94 .

- **مسجد الجامع الجديد** : هو يأتي في المرتبة الثّانية بعد الجامع الأعظم وذلك لموقعه المطل على البحر المتوسط، وقربه من مرسى الميناء، أمّا مذهبه فهو يميل إلى المذهب الحنفي ، وعرف كذلك بمسجد الصّياد ،وشيّد سنة 1660م .[1]
- **مسجد علي بتشين** : بني هذا المسجد من طرف الأعلاج بعد اعتناقهم الإسلام والريس بنتيش من بين هؤلاء، وقد شيّد هذا المسجد في القرن السّابع عشر الميلادي من قبل بنتيش علي ، وهو من رياس البحر، وقد صرف من ماله الخاص على تشيّيده ، وهو يقع في نهج باب الواد ، وقد حوّل إلى كنيسة في الفترة الاستعمارية 1258هـ /1843م .[2]
- **مسجد كتشاوة** : وهو من أشهر مساجد العاصمة ، ويعود بناؤه إلى القرن الرابع عشر وهو يقع في ساحة ابن باديس ، وقد أعيد بناؤه من طرف حسن باشا في سنة 1209هـ/1795م.[3]
- **جامع محمد الباي** :أسسه محمد بن الكبير عام 1739م، في منطقة تعرف بخنق النطاح بوهران ، أغلقه الفرنسيون ولم يفتحوه إلا بعد اندلاع الثورة التحريرية[4].
- **جامع محمد الكبير** :يعرف باسم مسجد الباشا ،أسسه محمد الكبير عام 1796م بأمر من الداي بابا حسن تخليدا لفتح وهران .[5]
- **جامع عثمان بن محمد الكبير** : أسس من طرف عثمان بن محمد الكبير بين عام 1779م–1800م بجوار برج القصبة ، حوّله الفرنسيون عام 1831م إلى مشفى عسكري[6].
-

---

[1] - - مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر وهيبتها ...، المرجع السابق ، ص95.

[2] - مصطفى أحمد بن حموش، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري(1549م ـ 1830م)، من واقع الأوامر السلطانية وعقود المحاكم الشرعية ، دار التراث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي، ط1،1142هـ ـ 2000م ، ص124 .

[3] - عبد الجليل التميمي، وثيقة من الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر، منشورات المجلة التاريخية المغربية، تونس، 1980م، ص57 .

[4] - أحمد مريوش ، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر 2007، ص ص ص116–117 .

[5] - عائشة كردون، المساجد العثمانية بمدينة الجزائر ، دار ألفا، الجزائر ،2011، ص ص، 67.66

[6] - هاينريش فون مالتسان، ثلاث سنوات في غربي شمال أفريقيا، مج3، طبعة خاصة، تر: أبو العيد دودو،2009، ص22.

2. الزّوايا:

هي مؤسسة دينية ذات طابع اجتماعي تتمثل في مجمعات من البيوت والمنازل مختلفة الأحجام والأشكال .

تضم بيوت للصّلاة وغرف لتحفيظ القرآن الكريم كما أنها تحتوي على مساكن ومطاعم لطلابها، ومخازن للمواد الغذائية حيث احتلت الصدارة بين مراكز الثقافة والتعليم خاصة في الأرياف، حيث مثلت المسجد والمدرسة في آن واحد ، وهي تقوم بتعليم القرآن الكريم والفقه والعقائد وقواعد النحو والصرف والبلاغة والحديث [1]. ويقوم بتأسيس هذه الزّوايا في الغالب رجال الدين المتصوفين الذين يرون بأن هذه الزوايا تمثل عملا خيريا ودينيا لنشر الثقافة الإسلامية وكانت الزوايا منتشرة بكل مدينة صغيرة أوكبيرة خلال العهد العثماني ، وكان من مدينة أهدافها تعليم وتثقيف الطبقة العامة المعوزة من أبناء المجتمع المتعطش إلى العلم والمعرفة ، وقد أشادت بعض الدّراسات لتاريخية بالعدد الهائل للزوايا في الجزائر العثمانية ، حيث ذكر المؤرخين بأن عدد زوايا في بلاد القبائل لايقل عن40زاوية في طليعتها زوايا سيدي عبد الرحمان اليلولي وسيدي محمد بوقبرين وسيدي أحمد بن ادريس وسيدي علي بن شريف وغيرها ، صنفت الزوايا ألى صنفين أساسيين هما :

أ. **الصنف الأول :** عرف بالخلواتي يدعي فيه شيوخه المعرفة بالأسرار الدّينية الغيبية الخاصة ولهم القدرة على توزيعها لأتباعهم ، من الإخوان المريدين حيث يفرضون عليهم أذكار خاصّة في صلوات معزولة ومظلمة ومحدودة تعرف بأذكار الورد ، بعد صلوات العصر والمغرب والصبح ويعرف شيوخ هذا الصنف بطريقيين ، بمعنى أنّ لهم طريقة مفروضة على المريدين .

ب. **الصنف الثاني:** عرف بأنّه غير خلواتي وهو أُعِدّ أيضا لأتباعه وردا معيّنا من الأذكار تُتلى عقب الصّلوات واهتمام هذا النّوع من الزّوايا ينصب حول التعليم ، والقرآن الكريم وتلاوته

[1] - عبد القادر دحدوح ، الزويا في الجزائر خلال العهد العثماني ، دراسات في أثار الوطن العربي ، العدد19 ، 2018، ص164.

للناشئة وتدريس بعض العلوم الدّينية واللّغوية من طرف شيوخ هذه الزّوايا ويعتبر هذا الصنف، بمثابة كتاتيب قرآنية تنتشر بمختلف المناطق الرّيفية والحضرية بالجزائر .[1]

1.2. دور الزوايا:

لقد كان للزّوايا نشطات مختلفة في الحياة الدينية والثقافية والاجتماعية ، وحتى السياسية ساهمت في الحفاظ على المجتمع الجزائري.[2]

1.2.2. الدّور الدّيني:

عملت الزوايا في العهد العثماني على تعليم الناس ونشر الوعي الديني بينهم ، وتعليم أبنائهم خاصة في الريف والمداشر والمحافظة على السّنة النّبوية ومحاربة البدع ، والحفاظ على الشعائر الدينية واهتمت كذلك بتحفيظ القرآن الكريم والحد من انتشار الأمية، والملاحظ أيضا أن الزوايا المشهورة خاصة ذات التعليم العالي ، كانت تستقبل الطلبة لاستكمال دراستهم العليا وكان يقصدها الطلبة حتى من تونس ومصر والمغرب ، مثل سعيد قدورة وأبو راس الناصري وممد بن علي السنوسي والأمير عبد القادر [4].

2.2.2. الدّور الثّقافي :

إن الزاوية تربية روحية ووجدانية بالنسبة للأمي والمتعلم ، كما أن تربية الزاوية هي في الأساس انقياد واعتقاد ونية ، كما أنها حاربت الأفكار الخاطئة ،ومن أهم الزوايا التي كان لها الأثر على حركة التعليم نذكر منها زاوية سيدي بن عزوزبضواحي طولقة ، والتي تعد منشأ لكل الزاويا با لإضافة إلى زاوية على بن عمر أيضا بطولقة والتي تعد مركزإشعا ع الديني [3].

3.2.2. الدّور السّياسي:

سادت أوساط المجتمع القبلي صراعات وخلافات حادة ، أدت إلى ظهورفئة من الناس مهمتها التوسط في المنازعات ،وتحكيم بين الأطراف المتنازعة لضمان الصلح والأمان والأستقرار ، وهذا يعود إلى هيبة وقداسة شيوخ الزوايا [4]كما أنها لعبت دورا في إنها الخلافات

---

[1] - عبد العزيز الشهبي ، الزوايا و الصوفية الغرابة والاحتلال الفرنسي بالجزائر، دار الغرب و التوزيع ،2007 ، ص13.

[2] - عبد القادر دحدوح ، الزويا في الجزائر خلال العهد العثماني ، المرجع السابق ، ص165.

[3] - أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص268.

[4] - يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والمغرب ، ص217.

والخصومات بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية ، وذالك بفضل شيوخها ومقدّميها ووكلائها فلعبت الدّور الكامل وقلّلت من المشاكل وجعلت المجتمع الجزائري يتمتع بالاستقرار النّفسي .[1]

4.2.2. الدّور الاجتماعي:

سعت الزّوايا إلى الإدماج الاجتماعي والحرص على التّلاقي والتّعارف ، بين أفراد المجتمع حيث حافظت على سلامة النّسيج الاجتماعي وتماسكه ، كما أنّها تعتبر همزة وصل بين البدو والحضر والرّيف والمدينة ، فهي أخوانية تسمو عن الفوارق اللّغوية والعرقية ، وهي مأوى للفقراء والغرباء ومركز استشفائي للمرضى ومركز لإيواء الطلبة ، وعابري السّبيل وملجأ للهاربين من بطش الحكام وكانت توفّر لهم كلّ شروط الرّاحة ، والإطعام والإيواء كما أنّها عملت على إزالة الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع ، فقرّبت بين الأغنياء والفقراء والعلماء والأمّيين .[2]

[1] - الطيب عماري ، الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر التحول من الديني الى الدنيوي ومن القدسي إلى الأساسي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 15، جوان2014، جامعة بسكرة ، ص130.

[2] - يحي بوعزيز ، المرجع السابق، ص218.

3-الوقف [1]:

الأوقاف من المظاهر الحضارية والإسلامية فهي تعبر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم، وعن إحساسه العميق بالتّضامن مع المجتمع، وقد تطورت إرادة الأوقاف في العهد العثماني كنتيجة سياسية وإقتصادية وتقوم فكرة الأوقاف على مبدأ شرعي، على أسس قضائية ملزمة ترتكز عليها إدارة الأوقاف[2].

كانت الأوقاف الجزائرية تدار من قبل الموظفين يدعمون بالوكلاء، أو تعينهم السّلطات العمومية ممثّلة من الباشا أو السلطة القضائية ممثّلة بالمفتي ، والأوقاف نوعان منها الخاصّة والعامّة فالعامّة هي: أوقاف بيت المال والطرقات والعيون والأندلسيين والأشراف، وأمّا الخاصة : كأوقاف الجامع الكبير والمساجد والزّوايا والقباب، وأوقاف الحرمين الشّريفين وكانت هذه المؤسسات الخيرية مسؤولة عن الفقراء والمساكين وتوزيع الصدقات بينهم إذ تقوم بتوزيع الإعانات أكثر من 220 فقير كل خميس .

---

[1] - **المذهب المالكي:** تخلى الوقف عن مالكيته للوقف،إضافة إلى اقتصار الانتفاع على الأولاد فقط، فمن خلال تعريفه يتضح أن المالكية لا يخرجون العين الموقوفة عن ملك الواقف بل تبقى على ملكه لكنهم يمنعون التصرف فيها با لتصرفات الناقلة للملكية سواء بعوض أو دون عوض، ويلزمه التصدق بها ولا يجوز له الرجوع فيه، محمد أبو زهر، مالك حياته وعصره آراؤه وفقه، ط2، دار الفكر العربي،1952، ص ص 26-25.

– **المذهب الحنفي:** حبس العين على الحكم ملك الواقف والتصدق بمنفعتها على جهة من جهات الخير، أي الوقف عند الأصناف لا يخرج بالمال المحبس في ملك واقفه بل يبقى في ملكه ويجوز له التصرف بكل أنواع التصرفات من بيع ورهن وهبة، وإذا مات ينتقل إلى ورثته من بعده وكل ما يترتب على وقف هو التبرع بالمنفعة ويجوز الرجوع عنه في أي وقت ، المرجع نفسه، ص ص 26-29 .

– **المذهب الشافعي والحنبلي:** فيعرفان الوقف بأنه حبس العين على حكم الله تعالى والتصدق بالمنفعة على جهة من جهات البر ابتداء وانتهاء، وأصحاب هذا الرأي يرون بأن الوقف يخرج المال الموقوف عن ملك واقفه بعد تمام الوقف ويجعل ثمرته صدقة لازمة على الموقوف عله والأوقاف من المظاهر الحضارية والإسلامية فهي تعبر عن إرادة الخير في الانسان المسلم، وقد تطورة إدارة الأوقاف في العهد العثماني كنتيجة سياسية واقتصادية وتقوم على مبدأ شرعي مصادره من القرآن والسنة النبوية والأجماع ، عمر حمدي باشا، عقود التبرعات، دار هومة، الجزائر،2004 ، ص74 .

[2] - ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ص181.

4-الكتاتيب القرآنية:

تمثّل الكتاتيب أقلّ وحدة من التّعليم الإبتدائي وهي مأخوذة من الكتّاب وجمعها كتاتيب ، وظيفتها الأساسية هي تحفيظ القرآن الكريم للأطفال وترتيله ودعت الضّرورة إلى تأسيسها منفصلة، عن المسجد بفرض المحافظة على نظافته ووقاره [1].

وكانت تنشأ منفردة أو في شكل مجمعات من البيوت مختلفة الأحجام والأشكال، وأغلبها تكون مؤسسة من طرف حفظة القرآن الكريم بغرض الحصول على لقمة العيش، وكانت منتشرة في المدن والقرى وفي جميع الأحياء فبعضها كان يحمل اسم الحي الذي يقع فيه مثل مكتب سوق القندقجية ، ومسجد جامع السيدة ومسجد الحاج مصطفى ومسجد كوشة بوبغلة ، وكان الأطفال يجلسون على الأرض فوق الحصير في شكل دائري ثم يقوم الشّيخ بالإملاء على التّلاميذ أجزاء من القرآن الكريم ، يكتبونها على الألواح مصنوعة من الخشب مطلية بطين الصّلصال، ومكتوبة بأقلام مصنوعة من القصب وصمغ (حبر) مصنوعة من صوف الأغنام المحروق ، وبعد الكتابة والتّصحيح في فترة الصّباح يتمرن الأطفال على القراءة الأولية ثم يتلونه في المساء، ويقرؤونه بأصوات جهورة إلى أن يتمّ حفظ الجزء المكتوب ثم يمحونه في صباح اليوم الموالي [2].

وهكذا تتمّ عملية الحفظ بصورة دورية ودائمة إلى أن يتمّ ختم القرآن الكريم وفي العادة يتمّ تعليم القرآن الكريم في الصّباح من السّاعة الخامسة إلى العاشرة ، وفي المساء يكون من السّاعة الواحدة إلى السّابعة أو الثّامنة ليلاً مساءً، مع استراحة في الوسط قبل صلاة العصر وإلى جانب تحفيظ القرآن الكريم، كان الأطفال يتلقّون في بعض الكتاتيب الكبيرة قواعد تلاوة القرآن وتجويده وترتيله على الرّوايات المختلفة، مع تحفيظهم بعض المتون للعلوم الفقهية والشّرعية واللّغوية كابن عشير والشاطيبية ، وألفية ابن مالك .

---

[1] - رشيد مريخي ، ملامح من الثقافية في الجزائر أوخر العهد العثماني، بجامعة مولود معمري، تيزي وزو، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد12،ديسمبر 2017، ص234.

[2] - أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي،ج1، مرجع سابق، ص285.

والملاحظ أن جميع الجزائريين كانوا يُقبلون على إرسال أبنائهم إلى هذه الكتاتيب دون تهاون أو تردّد لأنّ ذلك يمثّل في نظرهم رمزا ، ونجد العديد من الكتاتيب منتشرة في العاصمة كانت تحمل أسماء مختلفة تدل على مؤسسها، والقائمين منها بحي القصبة مثلا : مسيد سيدي بوقدور وضريحه ، ومسيد سيدي ابن علي وضريحه ومسجد الحمامات ، ومسجد جامع الزاوية زاوية سيدي محمد شريف الزهار [1].

رغم الأوضاع المزرية التي ميّزت الكتاتيب والأساليب المختلفة لأنها لعبت دوراً هاما ، في تحفيظ القرآن الكريم الذي هو أساس الثّقافة الإسلامية وتعليم الأطفال مبادئ القراءة والكتابة يحفظ لسانهم ويوحد مفاهيمهم ، ويساهم في بناء رصيدهم المعرفي ورفع الأمّية عند المجتمع الإسلامي[2].

فالكتاتيب كانت تعد شعبا متعلما محصنا ومحافظا على خصوصيته الهعربية الأسلامية ومقاوما لسياسة التمسيح المسلطة على الشعوب الإسلامية [3].

5-المدارس العلمية:

هي مؤسسات ثقافية تتمثّل وظيفتها الأساسية في تعليم مختلف العلوم الدّينية [4]. حيث كانت المدارس في الجزائر أواخر العهد العثماني منتشرة في جميع المدن والأرياف سواء في الجزائر أو تلمسان أو قسنطينة ، وهي تسير من موارد الأوقاف ، فالمدارس في تلك الفترة كانت منتشرة على نطاق واسع في القطر الجزائري لذا نرى أن المدارس الإبتدائية لا يكاد حي ولا قرية ولا ريف يخلو منها [5]، وحتى في المناطق الجبلية والأماكن النائية التي احتوت على

---

[1] - . أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي،ج1، مرجع سابق ، ص ص276-289.

[2] - حسين عبد الله الأمين، إدارة وتسيير ممتلكات الأوقاف، البنك الإسلامي للتنمية، المعهدالإسلامي للبحوث والتدريب العدد16، جدة، 1994م، ص15.

[3] - محمد البشير الهاشمي المغلى، التكوين الاقتصادي لنظام الوقف في الجزائر ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي، مجلة المصادرة المركزية الوطنية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1945، الجزائر، العدد6 ،2002م، ص161.

[4] - أبوراس الناصري، عجائب الاسفار ولطائف الاخبار، المرجع السابق، ص48.

[5] - أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الأحتلال، طبعة خاصة، دار الرائد، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص154.

بعض من المدارس وانتشار التعليم بها، لهذا كانت نسبة الأمّية ضئيلة جداً بها في هذه الفترة[1].

وقد كان للمدارس في العهد العثماني نظام داخلي يُعين التّلاميذ على تكاليف النّفقات للمأوى والملبس ، وهذا ما ساهم في نشر الثقافة في الرّيف أحدث نوعاً من التوازن بين الرّيف والمدينة، ورغم ذلك كان التّعليم أقل نسبة منه في المدن ، كما توجد مدارس حكومية بمختلف مراحلها حيث يذكر أنّ مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني وجد بها حوالي 100 مدرسة ابتدائية وغير ابتدائية، فمن بين هذه المدارس المدرسة القشاشية بالعاصمة والمحمدية بمعسكر، أمّا مدينة قسنطينة لم تقل أهمّية عن مدارس مدينة الجزائر، وقد عرفت إشعاعا ثقافيا وخصوصا في عهد صالح باي الذي أسّس المدرسة الكتانية في عام 1190هـ/1776م .[2]

وقد بلغ عدد المدارس في قسنطينة إلى 90 مدرسة وأمّا بالنّسبة إلى مدينة تلمسان فقد توفرت على 5 مدارس ثانوية ، وقد ذكر فرنسيون بعد إحتلالهم تلمسان بأنّهم وجدوا بها حوالي 50 مدرسة إبتدائية وثانويتين ، وهما مدرسة الإمام ومدرسة الجامع الكبير وهناك مدارس خاصّة كانت تهتم بالعلوم الدّينية وتحفيظ القرآن الكريم وتفسيره وشرح الحديث ، وتعليم الفقه والتّوحيد وعلوم المنطق والأصول كمدرسة الخنقة التي أسسها محمد بن ناصر [3].

وكذلك مدرسة مازونة التي أنشئت في الفترة العثمانية ولها أهمّية كبيرة في الغرب الجزائري، واشتهرت بالفقه والحديث وعلم الكلام ومن أشهر المتخرجين منها أبوراص النّاصر [4].

---

[1] - العيد مسعود، حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة سيرتا، العدد3، قسنطينة، ماي1980، ص58.

[2] - أحمد مريوش، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، سلسلة مشاريع وطنية للبحث،2007، ص15.

[3] - يوسف بوكفة ، مدرسو مازونة الفقهية، النهضة والسقوط ، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم الاجتماع، جامعة وهران، 2003،2002، ص29.

[4] - بلجودي بوعبد الله ، مدرسة مازونة ومسجدها العتيق دراسة اثرية، العدد5، مجلة منير الأثري قسم الأثار،جامعة تلمسان، 2016، ص137.

6-الطرق الصّوفية[1]:

تعرف الطريقة الصّوفية على أنّها الطريق المختص بالسّالكين إلى الله تعالى والقائمين على أحكامه التكليفية المشروعة ، ومنها أصبحت لفظة طريقة تطلق على إنتساب أفراد من الصّوفية إلى شيخ معين وتعرف الطّريقة على أنّها جملة من المراسيم التّعبدية ، ولقد كان لكل طريقة مذهبها وأساليب ذكرها وأوردها ، ومن أهم هذه الطرق ما يلي[2] :

- **الطريقة القاديرية:** تأسست في بغداد في القرن12ه من طرف عبد القادر بن موسى بن عبد الله الحسني أبو محمد محي الدين الجيلاني 1078ه-1166م[3]، وأما عن دخول الطريقة القادرية ألى الجزائر، فقد كان خلال القرن15م، وقام الشيخ سيدي شعيب بومدين من بجاية بنشر مبادئها الصوفية[4].
- **الطريقة التّجانية:** سمّيت بالتّجانية نسبة إلى مؤسسها الشّيخ أبو العباس أحمد بن محمد بن سالم المختار التّجاني، وانتشرت هذه الطّريقة في الصّحراء والمناطق التلّية ، والهضاب العليا والجزائر، وكان بها 32فرعا و165مقدما على غير المناطق الأخرى[5].
- **الطريقة الرّحمانية:** تأسست هذه الطّريقة خلال القرن18م نسبة إلى محمد بن عبد الرّحمان الأزهري الجرجري، وقد انتشرت هذه الطّريقة في وسط القطر الجزائري عن طريق عبد الرّحمان الأزهري وأصبحت من أشهر الطّرق وأكثر اتّباعا، وقد عرفت هذه الطّريقة بدورها في رعاية العلم والجهاد .

---

[1] - علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، معجم فلسفي صوفي فقهي نحوي، تح: عبد المنعم حنفي ، دار الرشاد، القاهرة، ص109.

[2] - أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، ط1، ج3 ، دار قتيبة للنشر والتوزيع، بيروت، 1992م، ص37.

[3] - السيد محمد عقيل بن علي المهدلي، دراسة في الطرق الصوفية، ط2 ، دار الحديث ، (دت)، ص14.

[4] - الطاهر مختار فيلالي، نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرهما في الجزائر خلال العهد العثماني، ط1، دار الفن الترافيكي للطباعة والنشر، الجزائر، ص315.

[5] - حسين جلال، تاريخ الشعوب الإسلامية، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندارية، 2002 م، ص315.

- **الطريقة الشاذيلية:** تنسب إلى مؤسسها الشّيخ علي بن الحسن الشّاذلي الحسني ، ولد عام 593هـ/1196م، ولقد كانت لديها أسس وقواعد عدّة لا تختلف كثيراً عن الطّريقة الصّوفية الأخرى [1].
- **الطريقة السنوسية:** تنسب هذه الطّريقة إلى محمد بن علي السنوسي من آل عبد الله الخطابي الإدريسي ولد سنة 1202 هـ / 1787م ، بناحية مستغانم بالجزائر التي كانت تدعو إلى التّوحيد[2].
- **الطريقة الزروقية:** انتشرت بين طلبة الجزائر ومزال أثرها إلى الآن.[3]
- **الطريقة الدرقاوية:** تأسّست ما بين 1737م/1823م تنسب إلى المالي العربي الدرقاوي، واستطاعت هذه الطّريقة في ظرف عقد أو عقدين من الزّمان أن تصبح أحد أهم الطّرق الصوفية في البلاد ، وخاصّة في الجزائر إضافة إلى أنّ هناك العديد من الطّرق الصّوفية [4].

كما نرى أنّ الطّرق الصّوفية في مجملها قد تغلغلت بين الأوساط الشّعبية وكان لها نشاطات في المساجد والكتاتيب القرآنية في أرجاء الجزائر وذلك بفضل متصوفي الطّرق الصّوفية وأتباعهم[5].

7-القضاء :

يعتبر القضاء من بين المواضيع الهامّة والحسّاسة لأيّ دولة لأيّ مجتمع من المجتمعات وذلك، لأنّه يجمع بين الحاكم والمحكوم، ولأنّه يبني الثّقة أو يهدمها ممّا يؤدي إلى قوّة الدّولة أو ضعفها[6].

---

[1] - الطاهر مختار فيلالي، المرجع سابق، ص120.

[2] - توفيق المدني، كتاب الجزائر، المطبعة العربية، الجزائر، 1350هـ، ص353 .

[3] - محمد أحمد ورنيقة، الطريقة الشاذلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوسيع، بيروت، 1990م، ص14.

[4] - أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص511.

[5] - محمد منصور، المغرب قبيل الاستعمار المجتمع والدولة والدين(1792م .1822م)، تر: محمد حميدة، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2006م، ص40.

[6] - مصطفى عبيد ، القضاء في الجزائر خلال عهد العثماني ، عصور الجريدة ،عدد 11-12 ، جامعة وهران، فبراير 2013-2014م، ص218-220.

- **مؤسسات القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني :**

أ. **مؤسسة الجماعة:** خلال العهد العثماني على قدر كبير من الهيبة والاحترام والوثوق في أعيانها وأشرافها ومرابطيها، ولذا كان الصّلح بين الأفراد والجماعات يتمّ من خلالها.[1] كان أعضاء مؤسسة الجماعة هم الرّجال القادرون على حمل السّلاح ، هذا بالنّسبة إلى القبيلة الواحدة ، أمّا إذا كان الخصام بين أكثر من قبيلة فإن المؤسسة في هذه الحالة تضم أعيان القبيلة المتخاصمة ، وكانت تعقد جلساتها في السّاحات العمومية أو الأسواق الأسبوعية تحت رئاسة شيخ القبيلة أو أمين نقابة الأشراف إن كانت من قبائل المنحدرة من أصول شريفة، حيث يطرح المدّعي شكواه على أمين النّقابة أو على شيخ القرية الذي يتولى بدوره طرحها على مجلس الجماعة ، لينظر فيها ويبتَ فيها بالحكم وفق فقه المذهب المالكي بعد أن يستمع الحضور لشهود المتخاصمين ، وقد يتم حل القضية نهائيا كما قد تؤجل إلى جلسة أخرى ، وكما قد تلجأ الجماعات المتخاصمين في حالات عدم الإتّفاق إلى محكّم لا ينتمي إلى قرى المتخاصمين من يرضى عنهم مجلس الجماعة ، ولم يكن باستطاعت الجماعة أن تقضي بالأحكام الخطرة كالإعدام الذي كان من اختصاص المجالس العلمية بعواصم الإقليم [2].

ب. **المجلس العلمي:** يسمى المجلس العلمي كذلك بالمجلس الشّريف ومجلس الشّرع العزيز، ويضم هذا المجلس العلمي القاضي المالكي والقاضي الحنفي ، والمفتي الحنفي والمفتي المالكي ، وضابط عسكري يعقد إجتماعاته في المسجد الجامع بعاصمة الإقليم مرّة واحدة كلّ أسبوع[3].

[1] - عثما ن سعيدي، الجزائر في التاريخ، ط 2013 ، شركة دار الأمة ، ص419.

[2] - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية والغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي ،1997م، ص ص71-72.

[3] - إيمان دحمون وصبرينة بوزوان، السلطة القضائية في الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني خلال القرن10هـ/16م، مذكرة ماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة يحي فارس، المدية، 2015/2014م، ص44.

ويلعب المجلس العلمي في الكثير من الأحيان دور المحاكم الإبتدائية حيث ترفع إليه القضايا مباشرة دون المرور عبر الجماعة ، كما يعتبر محكمة استئنافية في حالة طعن المدّعي في حكم قاضي الجماعة ، والتي يصبح حكمها لاغيا أمام حكم المجلس العلمي[1] .

ج. القاضي الشرعي:

يعتبر الدّاي من النّاحية المعنوية القاضي الأعلى بالبلاد ، ويتولى شخصيّا تعيّين القاضي الشّرعي بمدينة الجزائر عاصمة ، بينما يتولى البايات في مقاطعات قسنطينة ووهران والتيطري تعيين قضاة الشّرع ، ويساعد القاضي الشّرعي في أداء مهامه كل من الباش عدل والعدول، والكاتب، والمحضرون، والشواش جمع مفرده شاوش أي الشّرطة، وكانت تعقد إمّا في المساجد أو السّاحات العمومية أو الأسواق، وجلسات المحاكمة الحنفية تعقد في مسجد السّيدة، فيما كانت جلسات المحاكمة المالكية تعقد بالمسجد الكبير [2].

وكان بإمكان المتخاصمين اللّجوء إلى البايات أو الدّاي لنقض الحكم الصّادر عن القاضي الشّرعي ، وهنا تعالج القضية على مستوى المجلس العلمي للباي، ويصدر حكمه الّذي يصبح ناسخا للحكم الأوّل الصّادر عن القاضي الشّرعي، أما إذا رفعت القضية إلى الدّاي فتعالج على مستوى مجلس الدّاي الّذي يصبح حكمه أيضا ناسخا وملزما ونهائيّا[3] .

د. المحكمة الشرعية: كانت السّلطة القضائية تشمل على محكمتين إثنين المحكمة الشّرعية الحنفية والمحكمة الشّرعية المالكية وقاضيّين أحدهما مالكي والآخر حنفي، وكانت محكمتا مدينة الجزائر متجاورتان تقريبا حيث كانت المحكمة الشّرعية المالكية بوسط المدينة بالقرب من السّوق الكبيرة في الشّمال تقع المحكمة الحنفية بالرّحبة القديمة ، ويساعد كل قاض محكمته عدد من العدول ويتولّون تحرير العقود، ومحاضر النّزاعات ، والاستشهاد فيها، وإقامة الفرائض

[1] - مصطفى عبيد، القضاء في الجزائر خلال عهد العثماني ، المرجع السباق، ص219.

[2] - عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر(1700-1830م) مقارنة اجتماعية-إقتصادية، رسالة دكتورة، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2000-2001م، ص119.

[3] - مصطفى عبيد، القضاء في الجزائر خلال عهد العثماني ، المرجع السابق ،ص 219 .

والتّحقيق في المسائل القضائية، ويبلغ عددهم في كل محكمة حسب ما ذكر فونتير دو باراديس اثني عشر عدلا [1].

و. مجلس الدّاي أو الباشا: يضم مجلس الدّاي نفس تركيبة المجلس العلمي للمقاطعات، وهو مصدر السّلطة السّياسية والقضائية، وفي إمكانه تفويض هذه السّلطات إلى البايات والقضاة لكن إذا كانت الأحكام التي يصدرها القضاة لا تحظى بموافقة الدّاي في الجزائر العاصمة أو موافقة الباي في مقاطعته ، فإنّه يكون بإمكان القائد السّياسي أن يسحب هذا التفويض من القاضي أو الباي[2].

ومن مهام الدّاي القضائية أنّه يفصل في الخصومات بين المسحيين والمسلمين، وفي القضايا المدنية مثل البيع والشراء وغيرها... وأيضا أنه يفوض للقضاة النّظر في القضايا والمنازعات المعروضة عليهم وتنفيذ الأحكام بسرعة.

ولم يكن لمجلس الدّاي موعدا محددا، وإنّما يكون على مدار الأسبوع حسبما تسمح به الشّخصية في المرافعات ، فقد كان ممكنا حضور الولي أو الوكيل، وأحيانا تكليف أكثر من وكيل في القضية واحدة في محاولة للتّمسك بالدّفاع عن الحق، وقد يكون النّائب الوكيل من أفراد الأسرة ذاتها كالأب أو الإبن ...

ي. الأحكام القضائية

- **الصّلح بين المتخاصمين:** كان الصّلح سائدا بدرجة كبيرة في المجتمع الجزائري إلاّ في القضايا الكبرى ، أمّا النّزاعات البسيطة فقد كان الجزائري يحتقر نفسه أن يذهب من أجلها إلى القضاء، فإن أوّل القادمين يحاول الفصل في القضية بقوله هل أنتم يهود أو مسيحيون، ويكون جوابهم في العادة لعنة الله على الكفار، وبذالك ينتهي النزاع [3].

[1] - حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة ، وتع وتح : د . محمد العربي الزبيري ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر 2006م، ص72.

[2] - مصطفى عبيد، المرجع نفسه، ص ص72-220.

[3] - ويليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، سبتمبر2007،ص ص-129،128

- **قطع اليد:**كان حكم قطع اليد ينطق على السّارق الذي تثبت في حقّه السّرقة أو تزوير النقود، وكان الحلاّق هو الّذي يتولّى قطع اليد اليمنى بموس الحلاقة.
- **التّغريم والأشغال الشّاقة:** يتعرّض للتّغريم كلّ من أخلّ بما اتّفق عليه العرش أو الجماعة ولذا، يتعرض المطففون ومن ثبت في حقّه الغش في الأسعار من خلال رفعها تحقيقا للربح السّريع إلى عقوبة تكسير المكيال على رأسه ، وتفرض عليه الغرامة المالية والأشغال الشّاقة[1].
- **الإعدام:** كان الإعدام يطبق على من ثبتت في حقّ السّلطان ، وكان يتم إمّا بالرّمي أو عن طريق السّفود أو الجلد ولم يكن الإعدام ليلحق الإنكشاريين إلاّ نادرا ، وإنّما تستبدل عقوبة الإعدام بعقوبة النّفي كأقصى حد إحتراما للمؤسسة العسكرية الإنكشارية بينما كان الإعدام ينفذ ولو بطريقة جماعية في حقّ الجزائريين [2].
- **حكم الزّنا** :يعاقب عليه بضرب كل من الطرفين [3].

[1] - ويليام شالر، مذكرات وليام شالر،تعر وتع وتق : إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1982، ص ص47-46.

[2] - وليام سبنسر ، مصدر السابق، ص ص129-130.

[3] - فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي، د.أبو العيد دودو، الجزائر،2007، ص82.

8- الضرائب[1]:

إنّ دراسة النّظام الجبائي في الفترة العثمانية بالجزائر يتطلّب معرفة دقيقة عن الضّرائب في الإسلام ، أو الأحرى عن النّظام المالي العربي الإسلامي، والّتي يمكن القول بأنها الضّرائب المنصوص عليها في الكتاب والسّنة ومن بين أنوعها كما يلي:

- **الخَرَاج:** هو المال الذي يخبأ ويؤتى به لأوقات محددة، وقد ورد في كتاب الله قوله تعالى : ﴿أم تَسألهم خَرجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيرٌ﴾[سورة المؤمنون، الآية72]، والخراج هو شيء يخرجه القوم في السنة ، وهو كذلك الغلّة التي يؤيدّها الفلاّحون كلّ سنة والخراج بالمعنى العام هو الأموال التي تتولّى الدّولة أمر جبايتها وصرفها في مصارفها، أمّا الخراج بالمعنى الخاص فهو الضّريبة التي يفرضها الإمام على الأرض الخرجية النّامية [2].

وأرض الخراج نوعان: صلح وعنوة ، فأمّا الأرض فإنّ خراجها عند الفقهاء في معنى الجزية فيسقط بالإسلام، وأرض فتحت عنوة وهي التي إختلف فيها الفقهاء فقال بعضهم سبيلها سبيل الغنيمة فتخميس وتقسّم .[3]

- **عشور الأرض:** العُشر هو إسم مأخوذ من الزّكاة الأرض العُشرية، وهي كل أرض أسلم أهلها عليها وهي من أرض العجم فهي لهم وهي أرض عشر والعشور هي الرّسوم كذلك التي تؤخذ على أموال وعروض تجارة أهل الحرب وأهل الذّمة المارين بالثّغور الإسلامية وأوّل من وضعها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد حددت السّنة العُشر في الأراضي التي تسقى سيحا (أي بدون مؤنة) وإمّا تسقى بساقية (أي بمؤنة) ففيها نصف العُشر[4].

---

[1] - **الضريبة** : واحدة الضرائب التي تؤخذ في الأرصاد والجزية ونحوها ومنه ضريبة العبد وهي غلته وفي الحديث الإحجام، كم ضريبتك؟ الضريبة : ما يؤدي العبد إلى سيده من الخراج المقرر عليه بمعنى مفعولة وتجمع على ضرائب، والضرائب ضرائب الأرضيين وهي وظائف الخراج عليها، ينظر: أبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور، لسان العرب، مج1، دار صادر، بيروت، لبنان ، ص550.

[2] - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، أوخر العهد العثماني (1792.1830)، ص39.

[3] - الحنبلي أبو عبد الله أحمد بن محمد، الاستخراج لأحكام الخراج، ط1، دار الكتب العامة ، بيروت ، لبنان، 1985، ص9.

[4] - صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفرنسيين1962، دار العلوم، عنابة، الجزائر،2002، ص123.

- **الزّكاة:** الزّكاة في الشّرع تطلق على الحصّة المقدّرة من المال التي فرضها الله للمستحقّين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصّة وسميّت هذه الحصّة المخرجة من المال زكاة لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه، وتوفره في المعنى، وتقيه الآفات، كما أنّها تتجاوز إلى نفس معطي الزّكاة لقوله تعالى : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة التوبة ، الآية 103-104]، كما أنّها تحقّق نمو مادي ونفسي للفقير أيضا.[1]
- **الجزية:** الجزية مال يوضع على رؤوس لا على الأرض ، والجزية ما يؤخذ من أهل الذّمة وتؤخذ مع بقاء الكفر وتسقط بحدوث الإسلام ، وهي تجب على الرّجال من أهل الذّمة دون النّساء والأطفال، ولا يؤخذ منهم في الجزية ميتة ولا خنزير ولا خمر.[2]

أمّا عن موعد دفع الجزية فإنّها كانت تدفع في أوقات مختلفة من السّنة ولم تدفع مرة واحدة في أغلب الأحيان ، وارتبطت الجزية بضريبة فرضها المسلمون على المناطق المفتوحة ألا وهي ضريبة الضّيافة ، وذلك لضمان تأمين المأوى للمسلمين وخاصذة للرّسل المبعوثة للمناطق المفتوحة وتعتبر هذه الضرائب الأساسية أو النظامية ، التي كانت تفرض بإنظام وتشكل مورداً أساسيّا ودائما من الموارد بيت المال [3]، أما الضّرائب والتّكاليف الإضافية التي فرضت في الحالات إستثنائية ، وحسب حاجة الدّولة لها فتشكّل موردا إضافي لبيت المال.[4]

- **الفيء والغنيمة :** الفيء هو كل مال صار للمسلمين من الكفّار من غير قتال، والفيء ضربان أحدهما ما ينحل عنه أي هربوا عنه خوفا من المسلمين أوبذلوه من الكفّ عنهم ، والثّاني ما أخذ من غير خوف كالجزية والخراج الصّلحي والعشور والفيء أعمّ من الخراج،

---

[1] - الموسوعة الفقهية، ج19، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1990، ص52.

[2] - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، ج7، عبد السلام سرحان، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، مصر، ص ص48-49.

[3] - الموسوعة الفقهية، المرجع السابق، ص52.

[4] - نهى محمد مكالحه ، الضرائب في المغرب الإسلامي في العصر الأموي، رسالة دكتوراه، إشراف: فالح حسين، جامعة الأردن، 1999، ص ص38- 40.

والغنيمة هي إسم مأخوذ من أهل الحرب على سبيل القهر والغلبة ، والغنيمة والفيء يفترقان لأن مال الفيء مأخوذ عفوا ومال الغنيمة مأخوذ قهرا.[1]

المبحث الثّاني : الأوضاع السّياسية والإجتماعية

1. الأوضاع السياسية:

عرفت إيالة الجزائر أثناء العهد العثماني فترات من الفوضى والاضطرابات ارتبطت بعدم الاستقرار السياسي ، ونجد أنّ الجزائر في القرن السابع عشر قد خرجت عن سلطة الباب العالي ، واستكملت وحدتها السياسية بتحرير وهران من الإسبان سنة 1792 م، واتفقت الدراسات التاريخية على أنّ مطلع القرن التاسع عشر كان عهد فوضى واضطرابات للإيالة الجزائرية، حيث شهد الإغتيالات السياسية وأصبح منصب الدّاي منبع الرّعب والخطر[2]، وانعكست هذه على تفكير الدذايات حيث أصبحوا لا يفكرون في أمور بلادهم بل همهم الوحيد هو جمع المال لأنّهم يعلمون أن مدّة تولّيهم لا تطول، كما مارس بعض البايات سياسات سلبية في مقاطعاتهم التي يحكمونها، وعندما تكثر الشكاوي ضدهم يقوم الدّاي بنقلهم إلى مناطق أخرى .[3]

وشهدت الإيالة الجزائرية مع مطلع القرن التاسع عشر موجة من الثورات والانتفاضات قادها مجموعة، من المرابطين وشيوخ الزّوايا ومن بينهم أتباع الطريقة الدرقاوية ومن بين أسباب هذه الثّورة فساد النّظام السّياسي وانغلاقه واتّخاذ الساسة الضريبية المجحفة، وأما ثورة التّيجاني التي قامت لنفس أسباب الثّورة الدرقاوية وكان التّجاني يشكي جور التّرك وظلمهم وقد ساندته عدّة قبائل، وتخلّت تونس على دفع الإتاوات إلى الجزائر منذ 1728 م وحاولت الدولة العثمانية التّدخل في شؤون الجزائر من أجل استرجاع السّلطة ونفوذها السّابق.[4]

---

[1] - يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة، ج 2، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،1937، ص37.40.

[2] - محمد ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط5، دار التراث، القاهرة، مصر،1985، ص ص126-129.

[3] - أحمد بحري ، الجزائر في عهد الدايات، ج1، دور الكفاية، الجزائر،2013 ، ص67.

[4] - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، ط3، دار البصائر، سنة2012، ص39.

2. الأوضاع الاجتماعية:

يعكس التركيب الإجتماعي للجزائر التنوع العرقي من حيث الأصول ، للمجتمع الجزائري وذلك في ظلّ وجود العناصر التركيبية ازدادت المنظومة المجتمعية لحمة ، ذلك في ما تحقق من تمازج ثقافي كان موجود فيها ممّا أدّى إلى تكوين عدّة فئات اجتماعية .[1]

- **الفئة الحاكمة:** وتشمل الأتراك من قوات الانكشارية وموظفين وقادة (رياس البحر) وعلى الرّغم من قلّة تلك الفئة التي لم يتجاوز عددها حتى سنة أكثر من 20ألف نسمة إلا أنّها كانت تسيطر على سدّة الحكم ولها نفوذ واسع بحكم تسلّمها المناصب الحكومية المهمّة في الدّولة.[2]
- **الأتراك:** تعتبر فئة الأتراك من الفئات الاجتماعية الجزائرية وذلك منذ التحاق الجزائر بالدّولة العثمانية سنة1519م، وكانت هذه الفئة متمسّكة بلغتها التّركية ومذهبها الحنفي وتخضع لنظام قضائي خاص، وكانوا يتمركزون في الحصون والثكنات مثل حصن القصبة وعنابة وقسنطينة.[3]
- **الكراغلة:** لقد كانت لهذه الفئة أهميّة كبيرة من حيث مكانتها في المجتمع، فهي المجموعة التي تحتلّ المرتبة الثّانية في السّلم الاجتماعي والتي تكوّنت نتيجة تزاوج الجند الإنكشاري ونساء جزائريات، ولقد ظهرت هذه الفئة أوّل مرّة في المدن التي تمركزت بها الحاميات العثمانية، وقد تسبّبت هذه الفئة في ظهور عدّة مشاكل بعد تزايد أعدادهم مما دفع الحكّام العثمانيين إلى إبعادهم من المناصب الحكومية والجيش.[4]

---

[1] - حمدان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص60.

[2] - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص40.

[3] - أرزقي شو بنام، المجتمع الجزائري وفعاليته، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، ص60.

[4] - أحمد الشريف الزهار ، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، تج، أحمد توفيق المدني، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 66 .

- **الأندلسيّون:** تعتبر الجالية الأندلسية صنفا وعنصرا مهمّا في الجزائر، وذلك لعددهم الكبير كما كان لهم تأثير في مختلف المجالات خاصة ما يرتبط بالتّقاليد ومظاهر الحياة اليوميّة.[1]
- **العبيد:** الفئة المسحوقة التي تشمل نسبة كبيرة من المجتمع الجزائري، ولا سيما منهم الذين تعود جذورهم وأصولهم إلى السّودان ، وتصل أعدادهم ما بين(150-500) عبدا سنويا وكانت الفئات حاكمة العبيد كنوع من التّباهي.[2]
- **المسحيّون:** تعدّ الفئة المسيحيّة من العناصر الأجنبية التي تقطن بالجزائر، ويعرفون بالدّخلاء أمّا بالنّسبة لأهميّة هذه الطبقة فقد تكاد تكون منعدمة، وتحتوي هذه الفئة على تجّار وقناصل.[3]
- **اليهود:** انتشرو في كلّ من تلمسان وقسنطينة ووهران والمدية، وتواجد البعض منهم في المناطق الرّيفية ، واحتكروا التّجارة في الدّاخل والخارج.[4]
- **الأشراف:** تمثّل فئة قليلة العدد وهم الذين ينتسبون إلى آل البيت كانوا يتمتعون بمكانة اجتماعية ودينية وسياسية، حيث كانوا يحكمون في النّزاعات بين الأهالي وأصحاب السلطة ويحمون المهاجرين والضّعفاء من النّاس.[5]
- **فئة الحضر:** يحتلّون المرتبة الثّالثة في الهرم الاجتماعي، وتضع هذه الفئة أصحاب الحرف والتّجار وغيرهم، وهم الذين يعمّرون المدينة بصفة دائمة كما كان لهم دور اجتماعي واقتصادي وذلك لأنّها فئة محرومة من المهام السّياسية .[6]

---

[1] - يامنة بحيري ، نماذج من العائلة الأندلسية في مدينة الجزائر في الفترة العثمانية القرنيين17،18م ، عدد14، جامعة الجزائر،2012، ص80 .

[2] - أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،المرجع السابق، ص148 .

[3] - يامنة بحيري، المرجع السابق، ص 183 .

[4] - صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة، الجزائر،ط2، 2007، ص 154 .

[5] - صالح عباد، نفسه، ص398 .

[6] - صالح عباد، نفسه، ص 148 .

مما سبق ذكره في الفصل الأوّل نلاحظ تعدد وتنوّع المؤسسات الدّينية بالجزائر من مساجد وكتاتيب وزوايا وطرق صوفية وأوقاف إسلامية، وأنّ لكل مؤسسة دورا ووظيفة خاصّة بها، ولقد شمل هذا الدّور ميادين مختلفة برزت في الجانب الدّيني والتربوي والتّعليمي وذلك من أجل الحفاظ على مقوّمات المجتمع الجزائري من دين ولغة وثقافة.

كما أن الأدوار الكبيرة التي لعبتها هذه المؤسسات في الحياة الدّينية والثّقافية والاجتماعية، بل وحتى السّياسية وغيرها، لفتت أنظار السّلطات الاستعمارية الفرنسية منذ وهلتها الأولى وعملت على ضرب المعالم الإسلامية وإلحاق شؤونها بإدارة الاحتلال .

الفصل الثّاني:

أهداف الاستعمار الفرنسي لاحتلال الجزائر

﴿ الحرب الدينية ﴾

المبحث الأول: الأبعاد والدوافع الدينية للاحتلال الفرنسي للجزائر

1. دور الكنيسة في الإعداد للحملة العسكرية
2. وثيقة الاستسلام (1830/07/05)

أولا: بيان الحملة العسكرية

ثانيا: قراءة في اتفاقية الاستسلام (1830/07/05)

ثالثا: نقض معاهدة الاستسلام

المبحث الثاني: سياسة فرنسا اتجاه المؤسسات الدينية ومحاولة القضاء على مقومات الدين الإسلامي

1. مصادرة الأوقاف والاستيلاء على العقار الديني
2. أسباب مصادرة الأوقاف إبان الاحتلال الفرنسي
3. أهداف إدارة الاحتلال من مصادرة أوقاف المؤسسات الدينية
3. آليات المصادرة الوقفية الفرنسية للمؤسسات الدينية وانعكاسات سياستها على الجزائريين

1. آليات المصادرة الوقفية للمؤسسات الدينية
2. انعكاسات السياسة الوقفية الفرنسية على الجزائريين

الفصل الثاني : أهداف الاستعمار الفرنسي لاحتلال الجزائر (الحرب الدينية)

المبحث الأول : الأبعاد والدوافع الدينية للاحتلال الفرنسي للجزائر

كانت العلاقة بين أوروبا والإسلام ، علاقة تاريخية قديمة تعود للقرون الوسطى ، انبثقت من الاختلافات العقائدية بين دولة إسلامية عظمى في المشرق وإمارات أوروبية متشرذمة يسيطر عليها رجال الدين المسحيين ، الذين كانوا حاجزا في وصول نور الإسلام للفرد الأوربي، مما نجم عنه حالة التّوتر والتعصّب، التي أدّت إلى حروب صليبية بقيت عالقة بين الطرفين، التي خاضها المسيحيون ضد شعوب العالم الإسلامي ، والتي لم تسعف أوروبا بالسيطرة على هذه الشعوب ولم تصل إلى الناصرة [1] ولا إلى بيت المقدس ، نظرا لقوة الدولة الإسلامية آنذاك، إلاّ أنها وضعتها وجها لوجه مع الإسلام وحضارته ، ورغم أنّ أوروبا حدثت فيها ثورات أدّت إلى تراجع هيبة الكنيسة وأفول نجمها خاصة مع قيام الثورة الفرنسية ، غير أنّها (أوروبا) بقيت ذات هوية مسيحية في ظل القوانين الوضعية[2] .

1. دور الكنيسة في الإعداد للحملة العسكرية

أحدثت الثورة الفرنسية قطيعة مع الكنيسة ورجالها ، الذين عانوا من المطاردة والقتل وتعرضت ممتلكاتهم للحجز وتعاليمهم للنّبذ[3] ، وتركت آثار إيجابية لدى الرّأي العام الفرنسي خاصة لدى الطبقة المثقّفة ، فحتى بعد نهاية الحروب النابليونية (1789م-1815م)،

---

[1] - **الناصرة** : بلدة بفلسطين والتي بأت فيها دعوة المسيح عليه السلام لذلك تلقب الديانة بالنصرانية ، وأهل الكتاب ينصرون دين الأسباط (الأسباط جمع سبط وهو الفريق من اليهود ، يقال للعرب قبائل ولليهود أسباط) ينظر : أبي الفتح محمد عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني ، الملل والنّحل ، دار الف-كر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت -لبنان،2005 ،ص ص 168-169.

[2] - آمنة محمد علي ، أوربا والإسلام ... اختلاف الرؤى والمفاهيم العقائدية وانعكاساتها على الموقف الأوربي من الإسلام، مركز الدراسات الاستيراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ص ص 1-2.

[3] - خديجة بقطاش ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830-1871م) ، ط1 ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2007، ص13 .

واسترجعت أسرة **آل بوربون** (Bourbon)[1] الحكم في فرنسا ، وجدت عارضة داخلية ، ممّا أدّى بها إلى أن تشد عضدها بالاكليروس وتعيد الاعتبار للدين المسيحي الكاثوليكي ، المرتبط بروما مقر البابوية " الفاتيكان" ، فنشطت الجمعيات والإرساليات التبشيرية ، وتمّ إنشاء حزب لهذا **الالكليروس** (Parti-Prater) في **عهد لويس الثامن عشر** (1757م-1824م) ، ولهذا أرادو من خلاله استرجاع مكان الكنيسة في وسط الفرنسيين ، والذي لم يصل إلى مُراده إلاّ في عهد الملك **شارل العاشر** (1824-1830م) [2].

إزدادت حظة رجال الدين في فترة حكم شارل العاشر ، وأبدى تعاطفه معهم ، حتى يستمر استقراره في الحكم ، وكثيرا ما كان يصرّح أنّه من سلالة الملك الصليبي " **سان لويس** " (Saint-Louis) الذي لقي حتفه على السواحل التونسية (دفين قرطاج) ، أثناء غزوه لها ، وجُعل على رأس الشؤون الدينية **القس فريسنوس** (Frayssinos)، الذي سعى إلى نشر المسيحية ، عن طريق مراقبة التعليم ، وتشجيع الجمعيات التبشيرية، والمؤلفات الممجدة للمسيحية .

فالنشاط المتزايد للأسطول الجزائري خاصة في النصف الثامني من القرن الثامن عشر، أدّى إلى تحوّف الدول الأوروبية منه ، وراحت تعدّ العدّة للقاء على ما سمّته القرصنة البحرية الجزائرية، وذلك عقب تخلصها من الحروب النابليونية (1789-1815م) [3].

وبعودة العلاقات الأوربية إلى توافق عقدت الأنظمة الرجعية عدّة مؤتمرات، طرحت فيها مسألة " الجهاد البحري الجزائري أهمّها **مؤتمر فيينا** 1815م ، الذي خلص إلى تحميل الاستبانة

---

[1] - **أسرة آل بوربون Bourbon**: وهي عائلة ملكية أوربية وذات نزعة مسيحية كاثوليكية . للمزيد ينظر :

Durant Will and Durant Ariel, The story of Civilization, Part xl, The Age of Napoléon newyork,1975,p731.

[2] – خديجة بقطاش ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830-1871م) ، المرجع السابق ، ص13 .

[3] – عمار حمداني ، حقيقة غزو الجزائر ، ت : لحسن زعرار ، دار تالة للنشر ، 2008 ، ص205 .

مسؤولية ما يحدث من استرقاق للمسيحية[1] ، وضرورة إبطال دفع الضرائب السنوية بتنظيم حملة عسكرية لكسر شوكة الأسطول الجزائري المحرّت للأيالات الثلاثة[2] .

أما مؤتمر **إكي لاشبيل** (1818/09/18م) فقد قام عمليا بتجهيز أسطولين بحريين بقيادة كلاً من فرنسا وبريطانيا ، ومن هنا ندرك التنافس بين فرنسا والإنجليز للظفر بالإيالات المغربية وخاصة إيالة الجزائر من جهة ، والتحمّس لقيادة حرب صليبية أوروبية من جهة ثانية ، ونجم عن التوتر الحاصل مع الأوروبيين والجزائر ، نتيجة لرفض **الداي حسين** قرارات المؤتمر، وإضعاف الأساطيل المغاربية ، ومنع التبادل معها وتزويدها بالمواد الاستيراتيجية ، والمؤن الحربية من سفن وأسلحة [3]، مما نتج عنه توتر بين ضفتي حوض البيحر الأبيض المتوسط .

سعى مقر البابوية في روما " **الفاتيكان** "، إلى أن يحيك مؤامرة ضد الجزائر ، للتمكين للمسيحية في إفريقيا بافتعال حادثة المروحة (1827/04/30م) الذي قام بتمثيلها **بيار دوفال** (Pier Du Val)[4] مع **الداي حسين**[5] ، وهذا ما أشارت إليه الصحافة اليسارية الفرنسية ، وهي من أوعز إلى فريسنوس –المقرب من الملك – تحريض **شارل العاشر** بتقرير حملة عسكرية دينية لغزو الجزائر ، وهو بدوره أراد توجيه أنظار المعارضة إلى الجزائر وهذا ما صرّح به **دوماس**(Dumas) قائلا : "... في هذه الأثناء (شدة المعارضة)، أقدمنا على احتلال الجزائر، معتقدين أن حملة كهذه ، ستحول نظر الرأي العام وتعيد لأصدقاء العرش القوّة والاتّحاد" [6] ، وأبان عن أهدافه قائلا :" إنّ مرادنا أن نقيم صلوات في جميع المكنائس وتطلبوا من الله أن

---

[1] – هلايلي حنفي ، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة (1815–1830) ، ط1 ، دار اليدى ، الجزائر ، 2007 ، ص11 .

[2] – جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619–1830)، دار هومة ، الجزائر ، 2010، ص ص 208–209.

[3] – هلايلي حنفي ، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة (1815–1830) ، المرجع السابق ، ص ص 14–15.

[4] – بيار دوفال Pier Du Val : قنصل فرنسا لدى الجزائر فترة حكم الداي حسين ، وهو الذي أحدث استفزاز للداي حسين في مسألة الديون الجزائرية ، فأشار إليه بمروحته يوم 1827/04/30 . ينظر : حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة ، تع و تح: محمد العربي الزبيري ، منشورات ANEP ، د.ت ، ص 146.

[5] –**الداي حسين** : آخر دايات الجزائر ، تولى الحكم سنة(1818– 1830م) ، اتّصف بالعلم والحكمة ، وقعت في عهده حادثة المروحة مع القنصل الفرنسي (بيار دوفال) والحصار سنة 1827م ، ثم الاحتلال سنة 1830م . ينظر : حمدان بن عثمان خوجة ، المرجع نفسه ، ص 146.

[6] – عمار الحمداني ، حقيقة غزو الجزائر ، المرجع السابق ، ص205.

يحمي الراية ويعطينا النّصر "[1] ، " إن العناية الإلهية تدعو للانتقام لدين الملك **شارل العاشر** وللإنسانية ولإهانات مسيحيين ... إنّني أتوسل إلى جلالتكم ياسم أغلى مصالح الوطن أن تعزموا على الإنتقام للمسيحية ...."[2].

إنّ الملكية الأوروبية وخاصة الفرنسية منها قد أحيت المسيحية وشجّعت على تأجيج الروح الصليبية لدى العسكريين ، فقد رافق الحملة العسكرية على الجزائر عدد كبير من القساوسة من رجال الدين المسيحي ، بلغ عددهم ستة عشرا قساً ، الذين كان لهم دور كبير في تحريض وشحن همم العسكريين وتثبيتهم ، لكي لا يتولوا ولا يتوانوا في الدفاع عن دينهم المسيحي[3]، واعتبار من يموت من الجنود في أرض الجزائر ، قد وطّد بدمه دعائم الكنيسة المسيحية ، وقد دعا **لويس التاسع** بتعويض روحه التي أزهقت من أجل المسيحية[4].

وصرّح وزير الحربية **كليرمون تونير**(Clérmont Tonnérre) بأن الحرب الصليبية على الجزائر ضرورية وممكنة التحقق ، لتوجيه أنظار المعارضة ، من خلال شحذ الروح الصليبية المهيجة داخل فرنسا ، قائلا :" إنها حرب صليبية هيّأتها العناية الإلهية لينفّذها الملك الفرنسي الذي اختاره الله ليثأر لأعداء الدين والإنسانية (المسلمين) "[5].

وقبل مغادرته لميناء طولون ، قام قائد الحملة **دوبرمون** (De Bouemont)[6] ، بتحضير النداء الذي سيوجهه إلى الشعب الجزائري ، مما يدل على الثقة القوية في احتلال الجوائر ،

---

[1] – محمد عبد الهادي الحسني ، الحركة التبشيرية في الجزائر رائده الاستعمار، جريدة الشعب ، ع 5802 ، جوان 1982م، ص5 .

[2] – عبد الجليل التميمي ، التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 19 ، المجلة التاريخية المغاربية ، ع1 ، تونس ، 1974، 1974 ، ص13 .

[3]– عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من الاحتلال وإلى غاية 1962 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان،1997 ،ص86 .

[4] – أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ط1 ، ج1 ، دار الآداب ، بيروت ، 1969 ، ص ص 79–80.

[5] – صالح عوض ، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر (1830–16–962م) ، ط1 ، ج1 ، الزيتونة للإعلام والنشر ، باتنة–الجزائر، 1989، ص65.

[6] – **دوبرمون** (De Bouemont) : هو أول عسكري فرنسي يقود حملة عسكرية فرنسية لاحتلال الجزائر. 05 جويلية 1830م ، للمزيد ينظر : جمال قنان ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث ، المؤسسة الجزائرية ، ط1 ، الجزائر ، 1987 ، ص 278.

والتحضير الجيد للخطة العسكرية ، وعندما أنهى **تونير** كتابة البيان أعطاه إلى المستشرق **دي ساسي** (De Sacy)[1] لكي يصوغه باللهجة العربية الجزائرية ، وقد جاء فيه :" .. سنضمن احترام أموالكم ودينكم المقدس " ، لم يتقبل رجال الدين ، ولا الأوساط اليمينية هذه الصياغة إذ رأوا أنها لا تخدم الكنيسة ، ولا الهدف الذي جاءت من أجلها الحملة ، لأنها منحت الدين الإسلامي صفة القداسة ، وأعابوا على قائد الحملة عدم تفطنه لذلك ، ورأى الملك أن هذا المنشور لا يتناسب مع رغبته ، وراسل **بولياناك** "وزير الحكومة" بضرورة حذف هذه الصياغة، مما يؤكد على الروح الصليبية السائدة لدى الملك ورجال الدين وفريق الحكومة[2] .

ويذكر السيد **نيتمو** (Nitmout) الذي ألّف كتابا عن الاحتلال الفرنسي للجزائر والذي كان معاصرا للحملة ، أنّ هذا البيان قد وُزّع في جميع أنحاء الجزائر بعناية **دي ليسيس** (De Licice) المبعوث الفرنسي في تونس و **رينبر** (Renbro) و**دوبييوز** (De Biyoz) و**جيراردين** (Jirardan) هؤلاء الذين بعثتهم المخابرات الفرنسية إلى الجزائر ليقوموا بهذا الدور[3].

يقول **بوجولا** (Poujoulat) :" الإله سمّى نفسه بإله الجيوش والمعارك ، فالمجتمعات لا تمشي إلا من خلال الدّم و الآلام ، إنّ عناية حربنا في الجزائر أسمى وأشرف من كل ما طمحت إليه حروبنا الأوروبية ، ذلك لأنّها تتعلق بقضية الحضارة المقدّسة ، القضية الخالدة

---

[1] – **دي ساسي** (De Sacy) (1758–1838) : مستشرق فرنسي أتقن العديد من اللغات الشرقية، وتفوق على أقرانه الأوربيين– في اكتساب علة العربية والفارسية ، وساهم في تطور وازدهار الدراسات الشرقية، ألّف عدّة بحوث حول تاريخ العرب قبل الرسول ﷺ ، والنحو العربي والشعر العربي والفارسي ، كلّف بكرسي اللغة العربية (1795) ، وعضوا مؤسسا للجمعية الآسيوية ، لم ينقطع على التدريس حتى وفاه ، فخلّف كلا من المستشرقين كلانجلس (LANGLES) وشيزي (CHEZY) وجوردان (JOURDAIN) . ينظر : محمد العربي معريش : الاستشراق الفرنسي في المغرب والمشرق من خلال المجلة الآسوية (1822–1872)، دكتوراه منشورة ، إشراف أبو القاسم سعد الله ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، تونس، 2009 ، ص ص 96–101.

[2] –خديجة بقطاش ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830–1871م) ، المرجع السابق ، ص ص 16–17 .

[3] – شارل . روبير. أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، .م:تر حاج مسعود .أو بكلي، دار الرائد للكتاب في الجزائر، ج1،2007، ص 16.

للفكر المسيحي الذي وعده الإله بمملكة العالم وأوكلت العناية الإلهية شرف القيام بعمله إلى العبقرية الفرنسية "[1].

إنّ الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر سنة 1830م كانت منذ بداية التحضير لها تسعى إلى تحقيق جملة من الأهذاف الأساسية عسكرية واقتصادية وكان الهدف الديني حاضرا، الذي يتعلق بتدمير بنية المجتمع الجزائري وتحطيم ركائزه الأساسية من عادات وتقاليد ولغة بصفة عامة ، والدين الإسلامي بصفة خاصة ، باعتباره العمود الفقري لبنية هذا المجتمع ، وذلك عن طريق محاولات القضاء عليه من جهة ، ومحاولات تمسيح المجتمع الجزائري من جهة أخرى[2] .

ومن جملة تلك الدوافع نتناول الدوافع والأسباب الدينية للاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م والتي يمكن حصرها في العناصر التالية :

- الصراع الذي كان قائما بين الدول المسيحية الأوروبية والدولة العثمانية ، الذي انعكس على الجزائر ، لأن الأسطوزل الجزائري القوي يعتبر في نظر الدول المسيحية امتدادا للأسطول العثماني الذي كان يسيطر على منطقة الشّرق العربي ومما لا شكّ فيه أنّ التعاون الوثيق بين الخلافة العثمانية الإسلامية والإيالة الجزائرية المؤيّدة هدفه الدّفاع عن حوزة الإسلام [3]. وهذا ما جعل الدول الأوروبية المسيحية تتعاون فيما بينها لضرب المسلمين في الجزائر واسطنبول ، بل وتتنافس فيما بينها في القضاء على الأسطول الجزائري ، حيث كانت فرنسا تشعر بأنها الحامية للبابوية والمدافعة عن مصالحها[4] ، ومن جملة الدوافع الدينية ما يلي:
- التعصّب الديني لدى المسيحيين ضد الإسلام والمسلمين وخاصة أعضاء آل بوربون ذات النزعة المسيحية الكاثوليكية .

---

[1] – خديجة بقطاش، المرجع نفسه ، ص 15.

[2] – ابراهيم لونيسي ، " الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والتأسيس للقضاء على الإسلام و تنصير المجتمع في بدايات الاحتلال "، مجلة الحوار المتوسطي ع، 1، جامعة جيلالي اليابس–سيدي بلعباس، ربيع الثاني 1430الموافق مارس،2009 ص103.

[3] – أرجمند كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827 ـ 1847م) ، نقله عن: التركية عبد الجليل التميمي ، ط2 ، 1974 تونس، ص80 – 81.

[4] – عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من الاحتلال وإلى غاية 1962 ، المرجع السابق، ص86

- تطلّع فرنسا إلى تكوين رعمتها للكنيسة الكاثوليكية ، باعتبارها البنت الكبرى للكنيسة الكاثوليكية وأنّها حاميتها الأولى .
- الثّأر لملكها التاسع الذي هلك أثناء قيادته الحملة الصليبية الثامنة على تونس سنة 1270م ومحاولة التعويض وردّها بحملة صليبية أخرى على الجزائر سنة 1830م[1].
- الحقد الصليبي الذي يكنّه العالم المسيحي وعلى رأسه فرنسا للعالم الإسلامي والمسلمين ككل وهذان الأخيران جعلا فرنسا تحتل بمساندة العالم المسيحي من أجل القضاء على الدين الإسلامي والمسلمين وخلق كيان أو مملكة مسيحية تابعة للكنيسة الكاثوليكية بإفريقيا[2] ، أعلن **شارل العاشر** عن هذا الاتجاه في سنة 1830م قائلا :" إنّ التعويض الحاسم الذي أريد الحصول عليه هو الثّأر لشرف فرنسا أن يتحوّل بمعونة الله لصالح فرنسا ".
- نشر المسيحية في الجزائر ، فقد كان الاحتلال الفرنسي حلقة من سلسلة الحروب الصليبية التي شنّتها أوروبا المسيحية على العالم الإسلامي[3] .
- وهذا ما كان محل اتّفاق لدى جميع الكتّاب المتخصّصين في تاريخ فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر .

لقد أكّدت هذه الدوافع السابقة كل من التقارير والخطابات المكتوبة من طرف الحربية الفرنسيون أنفسهم الدالة على مطامع فررنسا في أن تجعل من إفريقيا مملكة مسيحية وردها للكنيسة الكاثوليكية، نذكر منها تقرير **دي كليرمون تونير** (Klirment Tuner) الذي يثبت ذلك من خلال تقديمه لمكله تقريرا بتاريخ 14 أكتوبر 1827م وهو ما لا يترك مجالا للضّك في نوايا فرنسا الطيّبة حيث قال :" ... مولاي لعله ليس من الاحتمال في شيء وليس بدون

[1] – بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989) ، دار المعرفة، ط1 ، الجزائر، ج1 ،2006 ص47.

[2] – مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة و المجتمع، مؤسسة وطنية للكتاب، ط1، الجزائر، ،1983 ص51.

[3] – عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من الاحتلال وإلى غاية 1962 ، مرجع سابق، ص ص 86–87.

أهداف خاصّة تنادي العناية الأهلية أن القديس ليأخذ بالثّأر وليختصّ للدين وللإنسانية للإهانة التي لحقته هو بالذّات..."[1].

أضف إلى ذلك أن الجنرال **دي بورمون** (De Bouemont) ، الذي جاء للجزائر قائدا عامّا يقول في خطابه الموجّه الوعاظ من رجال الدين المسحيين المرافقين للجيش في احدى المناسبات الدينية " لقد جئتم لتعيدوا معنا فتح باب المسيحية في إفريقيا إننا نأمل بأن تعود إليها (يعني عودة المسيحية إلى إفريقيا) قريبا لتعمل من جديد على ازدهار المدينة التي انطفأت ".

ونذكر أيضا من جملة الدوافع، القيام بإحياء المسيحية في إفريقياكما كانت أيام القديس **أوغسطينوس** (Saint Augustinnus) ، والقديس **سيبريانوس** (Sait Cyprinanus)، ذلك ما أوردتها تصريحات وتقارير قادة فرنسا السياسيين والدينيين عشية الغزو ، من ذلك تعبير وزير الحرب **كليرمون تونر** (Klurment Tunier) في تقرير للحكومة سنة 1827م ، معبرا عن آماله في تنصير الجزائر بقوله :" يمكننا في المستقبل أن نكون سعداء ونحن نمدّن الجزائريين ، وأن نجعلهم مسيحيين لنحقق بذلك نصرا يبدو أن العناية الإلهية تعدّه لنا ...".

وتصريح **الملك شارل العاشر** في خطاب يوم 02 مارس 1830م ، والذي يقول فيه :" إنّ العمل الذي سأقوم بع ترضية للشرف الفرنسي سيكون بمساعدة العلي القدير لفائدة المسيحية كلها"، وبورد في خطاب آخر –بعد توقيع معاهدة الاستسلام– إذ يقول :" يجب أن يكون هناك حسن تدبير في العمل على تنصير العرب "[2].

وما قاله الجنرال **دوبرمون** (De Bouemont) في خطبة صلاة أقيمت بالقصبة بعد احتلالها في جموع الجيش ورجال الدين المرافقين للحملة :" لقد أعدتم معنا فتح باب المسيحية لإفريقيا ونتمنى أن يعيد ذلك بعث الحضارة التي انطفأت ..."[3].

---

[1] – جمال قنان، العلاقات الفرنسية–الجزائرية (1790–1830 ،) منشورات متحف المجاهد ، ط1، الجزائر، 1999، ص359.

[2] – بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989) ، مرجع سابق، ص48–50 .

[3] – عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من الاحتلال وإلى غاية 1962 ، المرجع السابق، ص85.

هذه الدوافع مجتمعة ، مع أرضية الضعف التي أتاحت لفرنسا احتلال الجزائر سنة 1830م، بعد إنزال في سيدي فرج ومقاومة (1830/06/19م) حاولت رد المعتدين ، ولكن سقطت العاصمة في يد الجيوش الفرنسية وتمّ توقيع إتّفاقية الإستسلام مع **الداي حسين**.

2. وثيقة الاستسلام (1830/07/05)[1]

إنّ الظروف التي مرّت بها القارة الأوروبية خلال القرنين 18 و 19م جعلت من دولها قوى متنافسة على المستعمرات في قارتي إفريقيا وآسيا (التي تمثل العالم الإسلامي الذي كانت تقوده الدولة العثمانية)، والتي كانت تمر بالضعف والوهن مما جعلها لقمة سائغة في أيدي هذه الدول ومن بينها الاستعمار الفرنسي الذي احتل أرض الجزائر متحججا بعدة مبررات – حسب تفكيره– من بينها :

- أنّها –الجزائر– لم تكن في يوم من الأيام أمة وليس لها تاريخ ولا هويّة .
- شعبها همجي يجب تحضيره إذا قبل الإدماج وإبادته إذا رفض .
- اعتبار الشعب الجزائري عنصر غير قابل للتحضر حسب الآنا الغربي –الفرنسي – الذي أصدر حكما على الجزائر العربي الإسلامي الذي يمتاز بالخشونة والتخلف .
- أنّ أرض الجزائر منطقة شاغرة انتقلت من مستأجر إلى آخر .
- أنهم قدموا –الفرنسيون– لتخليص الجزائريين من الحكم التركي .
- جاءوا لإعادة بعث الحضارة الأوربية والديانة المسيحية (يفتخرون بالقديس أوغسطين ممثّل المسيحية في إفريقيا) .
- هذه الحجج الواهية التي قصد من خلالها المحتل الفرنسي ، تمجيد حضارته ، وضرب الشعب الجزائري وهي التي ستعتمد عليها لتطبيق سياسة الأرض المحروقة في الجزائر، وأثناء هذا الحصار وجهت السلطات الفرنسية بيانا للشعب الجزائري .

[1] – ينظر: نص وثيقة الاستسلام، في الملحق رقم 02.

أولا : بيان الحملة العسكرية[1]

يحتوي هذا البيان ، على تعهدات استلهمت من اللوعود التي قطعها نابليون بونابرت سنة 1798م، على مشايخ الأزهر في حملته على مصر[2]، مما جاء فيه :" إننا نحن أصدقائكم الفرنسية، نتوجه نحو مدينة الجزائر ... إنّنا لن نأخذ المدينة منهم (الأتراك) لكي نكون سادة عليها، إنّنا نقسم على ذلك بمبدئنا وإذا انضممتم إلينا ، وإذا برهنتم أنكم جديرون بحمايتنا ، فسيكون الحكم في أيديكم كما كان في السابق وستكونون السادة مستقلين في وطنكم ..." هذا البيان قصدت من ورائه السلطة الفرنسية تثبيط (إيقاف) المقاومة الجزائرية لعلّها تجد الجزائريين الحاقديين على التركية من يكون في صفّهم وتكسب الوقت في عملية الغزو ، لكن هيهات أن يتعاون الشعب الجزائري مع عدو كافر .

وبعد نزول الحملة الفرنسية فس سيدي فرج ، وبعد عدة معارك منها معركة سطاوالي في 1830/06/19م، التي تجنّد لها الشعب الجزائري المدافع عن أرضه بقيادة **إبراهيم آغا**[3]، سقطت العاصمة وجرت مفاوضات بين **حسين باشا** و **الكونت دي بورمون** (قائد الحملة) انتهت باتفاق يعرف باتفاقية الجزائر[4] .

---

[1] – هذا التصريح الوحيد الطرف الموجه علنيا للشعب الجزائري، وللمجموعة الدولية في نفس الوقت فإنه يكون مصدرا ملزما في القانون الدولي وعليه فإن فرنسا ملزمة بإحترام لسيادة الشعب التي أقسمت في تصريحها بأن تحميها . ينظر :بوسلطان وبكاي، القانون الدولي العام، ص113 . وينظر بيان الحملة الموجه من قائد الحملة(دوبرمون) إلى سكان الجزائر وأهالي القبائل، المعرب وكذا المنقول من العربية مباشرة، في الملحق رقم03.

[2] – صادق سلام، قرن من السياسة الإسلامية(–1895 2005) ، تر: زهيدة درويش جبور ، ط 1، كلمة، أبوظبي– الإمارات العربية المتحدة، 2012 ، ص161.

[3] – يرجع بعض المؤرخين سبب الهزيمة إلى عدم خبرة **إبراهيم آغا** الذي وصل إلى هذا المنصب؛ لأنه صهر الداى بدلا من أحمد باي الذي منح إبراهيم خطة مفادها أن الجيوش الجزائرية تسحب إلى الخلف كي لا تعطي للجيش الفرنسي الذي سينزل إلى البر فرصة لحرب الميدان وان يهجم على العدو من الخلف ينظر: أرجمند كوران ، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827 ـ 1847م) ، المرجع السابق، ص.81–80

[4] – صادق سلام، قرن من السياسة الإسلامية(–1895 2005) ، المرجع نفسه ، ص161.

ثانيا : قراءة في اتفاقية الاستسلام (1830/07/05)

يبدو أنّ إتفاقية الجزائر لم تكن في الواقع أكثر من اتفاقية تسليم عسكري بين غالب ومغلوب وفقا لما جاء في البندالأول منها عند الساعة العاشرة صبيحة من يوم الخامس من جويلية سُلِّم إلى الجند الفرنسي حصن القصبة وسائر الحصون الأخرى التابعة للجزائر أو مرسى هذه المدينة[1].

وهنا تتّضح نيّة فرنسا المبيتة في الظفر بموقع استراتيجي يتمثل في مدينة الجزائر كمرحلة أولى للتوغل في أرجاء الجزائر، ومنها إلى إفريقيا فلو كانت نيذتها تأديب الداي لأخذت **الداي حسين** (حاكمته ، أعدمته ، سجنته ...) وتخلّص الجزائريون من هذا الاحتلال ، فلا نجد بند يعزّز فيه الداي أو يحيله إلى المحاكمة لأنه قاك بإذلال **بيار دوفال** ، فقد احترم الداي وأسرته وتعهّدا له بحماية السلطان لشخصه وماله وأفراد أسرته[2] .

أكرمت فرنسا **الداي حسين** وسمحت له بأن يبقى في الجزائر معزّزا مكرّما أو يختار أيّ وجهة يذهب إليها ، لسماحه لهم –بعد تنازله في إتفاقية الاستسلام– بأخذ شيء ثمين يتمثّل في سلطة الجزائر .

ليس الداي لوحده من يتمتّع بهذه الحقوق بل كل جنود الأتراك يتمتّعون بها أيضا، ومن بين أهم البنود الستة (06) لهذه الاتفاقية ، البند الخامس والذي ينص على احترام الدين الإسلامي:"تكون إقامة الشعائر المحمّدية والدينية حرّة ، ولا يقع المساس بحريّة السكان في مختلف الطبقات ولا بدينهم ولا بأملاكهم ولا بتجارتهم ولا لصناعتهم، فتحترم نساؤها ويقدم القائد العام بذلك عهد شرف والمحافظة على حريته كما يحترم حريّة جميع الطبقات الشكان ديانتهم

[1] – أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية، ونشاطه السياسي والاجتماعي ، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ، 1986، ص19.

[2] – المهدي بوعبدلي ، الاحتلال الفرنسي للجزائر و مقاومة الشعب في الميدان الروحي ، مجلة الاصالة، العدد 08، (ماي، جوان)،1972 ، ص306.

وأموالهم (الممتلكات، التجارة، الصناعات)[1] واحترام كامل للمرأة الجزائرية وعلى أن لا يؤذن للجنود الفرنسيين بدخول المساجد الجزائرية ".

قد تعهّد **دوبرمون** شرفه بهذا الالتزام ، وهكذا وعدت فرنسا الجزائريين بحرية الدين واحتراك المرأة والممتلكات والتقاليد، والتي لا شكّ أنها شملت اللّغة والرموز الوطنية للبلاد بإنشاء السيادة[2].

تتضمّن وثيقة الاستسلام المفروضة على **الداي حسين** من طرف **دي بورمون** تتضمّن الشروط التالية[3] :

- ✓ تسليم قلاع وحصون العاصمة وأبوابها والميناء صبيحة الخامس يوليو ,
- ✓ يتعهد بحفظ حياة والداي وممتلكاته الخاصّة .

في هذه الحالة كُرّم ولم يُهن فقد حُفظ على حياته ، بدلا من إعدامه أو سجنه أو نفيه أو وضعه تحت الإقامة الجبرية .

- ✓ يُخيّر بعد ذلك ، بأن يسافرصحبة أمواله إلى المكان الذي يختاره ، وبين أن يبقى في المدينة مع أسرته في حماية القائد العام ، أو أن يرحل ومن معه .
- ✓ هنا يتّضح أن نيّة فرنسا إبعاد السلطة الحاكمة ، لكي يتسنّى لها فعل ما تشاء ، ولم تحرمه من أمواله رغم أنها جاءت لتأديبه –بل جعلته يختار الوجهة التي يرغب فيها أو يرضى بالوضعية الجديدة .
- ✓ كل الجنود الأتراك يتمتّعون بنفس الحقوق والحماية .

ومن هنا يتّضح جليّا إرضاء السلطة العثمانية من خلال عدم المساس بالأتراك الموجودين في الجزائر كي تبقى بعيدة الموقف من احتلال الجزائر، وتقلل من عزيمته في استرجاع إيالتها.

[1] – المهدي بوعبدلي ، الاحتلال الفرنسي للجزائر...، المرجع السابق ، ص 306.

[2] – أبو القاسم سعد الله، الحركة ...، ج1، المرجع السابق، ص22.

[3] – نص المعاهدة منشور باللغة العربية في المجلة الافريقية، مج 6، 1862 ، ص ص 153-156.

- ✓ إقامة الشعائر المحمّدية تكون حرّة ، ولا يقع أي مساس بالحقوق وبحريّة السكان من مختلف الطبقات ولا بدينهم ولا بتجاراتهم ولا صناعاتهموتحترم نساؤهم، والقائد العام يتعهّد بذلك عهد شرف .
- ✓ وقّع كل من **الداي حسين** و**دي بورمون** هذه الوثيقة يوم 1830/07/05م قبل الساعة العاشرة وفي الحال يتسلّم الجنود الفرنسيون القصبة وقلاع المدينة[1]، " وقدمت روسيا وهولندا والولايات الإيطالية، والولايات المتّحدة تهانينا لفرنسا على الخدمة التي أسدتها للبشرية"[2]، بعد هذا ، يا هل ترى ستفي فرنسا بما عاهدت بع –خاصة بما يتعلّق بالدّين الإسلامي– أم أنّ ذلك مجرد استغراق للوقت ، حتى تطبّق سياستها –التي جاءت من أجلها– والمتمثّة في فرنسة الشعب الجزائري وطمس شخصيته ؟.

1- توزيع البيان

لقد وزّع هذا البيان بطريقة محكمة ، ليصل إلى طمأنة الساكنة في الجزائر وإلى الجارة تونس، حتى لا تكون ردود فعل مؤازة من التونسيين للمقاومة الجزائرية (الرسمية، الشعبية)، وبالتالي ضمان حياد باي تونس وشعبه ، فوزّع في العاصمة التونسية ، وأثار موجة شغب قويّة، لكن ثُبّطت هذه المقاومة بطمأنة **باي تونس**[3] وإغرائه بتولي جزء من الأراضي الجزائرية (الشمال الشرقي)، وهذه استيراتيجية ذكية من العسكريين فبدل أن يكون هذا الباي داعما للمقاومة بفتح الامداد اللوجستي وايصال العتاد الحربي من جهة الدولة العثمانية ، جعلته حليفا لها ، فقدم تسهيلات لدعم الحملة الفرنسية بالمواشي وأدخلته أو جعل نفسه –لضعفه– في صراع مع **أحمد باي**، فقد منع الإتّجار بالبارودبين طبرقة وقسنطينة ، وقدمت التهاني التونسية بعد إنزال القوات الفرنسية **لدوبورمون**[4] . وهنا تظهر المصالح الضيّقة التي تنتاب الأمم

---

[1] – محمد العربي الزبيري ،" المقاومة في الجزائر(1840–1830) ، " مجلة الأصالة، عدد 29 ، 01/30/ 1979م.

[2] – شارل.أندري.جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، المصدر السابق، ص104.

[3] – لم يكن يود مساعدة جاره الداي في استرجاع حكمه بل تمنى أن يحصل لأخيه – بمساعدة القنصل (ليسبس Lesseps) على خلافته (الداي) لتوسيع نفوذه و أراضيه غربا؛ وبالتالي كان حليفا استرتيجيا لدى قوات الاحتلال. ينظر: ش. .ر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج1، المرجع السابق، ص105

[4] – شارل. روبير. أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 105.

والإمارات الضعيفة ، وجُعل بايات تونس –في بونة ووهران– مجرد موظفين دون سلطة أو استقرار ، بمجرد إحكام فرنسا سيطرتها على الجهة الشمالية (شرقا وغربا)، واعتبرت كل المعاهدات المبرمة مع بايات توني لاغية ورجع التونسيون إلى بلادهم في 1831/06/05م[1].

ثالثا : نقض معاهدة الاستسلام

1. سياسيا:

أكّد " دوبرمون" لجميع السّكان ، أنّ وجود الجيش الفرنسي بالجزائر ، لن يبق بعد ستة أشهر هناك ، وهي نيّة الحكومة الفرنسية –كما قال– وأنّه سيجلي جيشه عن الجزائر ويحكمها أعيانها ونبلائها[2] ، إنّ هذه البنود وجّهة من جهة للأتراك ، لتهدئة النفوس وطمأنتهم للخروج من الجزائر، والذين لم يسلموا من الخطف والنّفي–عكس ما تضمّنته المعاهدة– والتفريق بينهم وبين أهاليهم ، زيادة على ترويج إشاعة وبثّها في صفوف السكان وهي اتهامهم بالتدبير والمؤامرة ضد الفرنسيين، ومن جهة أخرى إرضاء الشعب الجزائري –خاصة الناقمين منهم على سياسة التمييز التي قاممت بها السلطة التركية في الجزائرمما يجعلهم يسارعون للتقرب من سلطة الاحتلال ، كما يقول **حمدان خوجة** :" أصبح كثير من السكان يطمحون إلى الرفعة، وأمسى هدفهم الأوحد الوصول إلى اعتناق الحكم"[3] فتضمن (فرنسا)– من خلال الطمع والتودد للسلطة والكيد والواية بالأخيار– تمزيقا لوحدة السكان وكبح المقاومات وتمهيدا للتوسّع .

2. دينيا :

أ– **الروح الصليبية المجسّدة واقعا** : جاء في المعادة " أن السلطات الفرنسية ستحترم الأملاك والنّساء والديانة" ، لكن تمّ نقضها من طرف دوبرمون نفسه ، بعد سقوط العاصمة ، ففي 06 يوليو 1830م نصب الصّليب[4] وأقام الصلاة مع الجيش ورجال

[1] – شارل. روبير. أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق ، ص 114.

[2] – حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تعريب وتق وتع وفهرسة: محمد بن عبد الكريم ط1 ، دار الوعي، الجزائر،2017، ص169

[3] – المرجع نفسه، ص179.

[4] – شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي في الجزائر ، ط 1، دار هومة، 1998 م ، ص12.

الدّين ثم خطب فيهم قائلا :" لقد أعدتم معنا فتح باب المسيحية لإفريقيا، ونتمنى في القريب أن نعيد الحضارة التي انطفأت فيها منذ زمن طويل" [1].

ب- **هدم الممتلكات الدينية** : إنّ هذه المعاهدة بقيت حبرا على الورق ، لأنه تمّ خرقها من قبل الجيش الفرنسي باستيلائهم على الممتلكات الدينية من أماكن للعبادة والزوايا[2] والأوقاف، وحتى الأموات لم تسلم مدافنهم وقبورهم من النّبش بحجة والتوسعة أو مد بنى تحتية، فقد أمر **الدوق دوروفيقو** جيش الاحتلال سنة 1832م بفتح طريق بين ضاحية باب عزّون وحصن الامبراطور، فدمرت مقبرتين دون مراعاة لمعتقدات السكان ومشاعرهم[3]، نبش القبور ليس بغرض مد الطرق والبناءات لصالح الساكنة ، وإنّما هو استفزاز لمشاعر المسلمين وانتهاكا لحرمة الإنسان المسلم، وهذا ما ولد شعورا بالسخط لدى الجزائريين، فصرّح **حمدان بن عثمان** إلى **بيشون (Pichon)** قائلا :" قريبا لن يمكننا أن نعرف أين نعيش وحتى أين نموت"[4]، وكذلك استخراج مواد البناء من الحجارة والآجر ، وصناعة السماد[5] ، وتداول حديث على أنّ هذه العظام تستخدم لصناعة السّكر الأبيض[6] ، وهو ما أكّده **بيربروجر** (Berbrugger)، حتى أن الأمير عبد القادر أفتى في سنة 1830م بتحريم استعمال السّكر حينما أبلغه بوضربة بذلك بوضربة[7] بذلك[8] .

---

[1] -Gabriel Esquer.Laprise D ALGER; Paris.1921. p320.

نقلا عن: خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830-1871م) ، المرجع السابق، ص17.

[2] – ينظر زوايا مدينة الجزائر ومصيرها خلال الاحتلال الفرنسي ، في الملحق رقم 4.

[3] – شارل .أندري. جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، المصدر السابق، ص159.

[4] – المرجع نفسه ، ص104.

[5] – خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص17.

[6] – وهو ما أكده طبيب وصيدلي وأحد المفرغين لحمولة في ميناء مرسيليا؛ في مارس 1833 من جماجم وأفكاك...مصدرها مدينة الجزائر تعود للجنس البشري، وقد أخرجت من التراب حديثا. ينظر .أ.ش: جوليان، نفسه، ص ص160-159.

[7] – **بوضربة** : من طبقة الحضر الأرستقراطية الأندلسيين، التي استقرت أسرتها من عقب سقوط غرناطة (1492)، من الشخصيات التي اشتغلت بالتجارة الخارجية (مرسيليا...)، أواخر العهد العثماني، من الطبقة الثرية التي سكنت العاصمة ولها أراضي زراعية شاسعة، ينظر: عمار حمداني، حقيقة غزو الجزائر، ت لحسن زعرار، دار تالة للنشر، 2008 ، ص 205.

[8] – شارل.أندري.جوليان، المرجع السابق، ص ص160-159.

وقد اعترف **لامورسيير** (La Mourcier)[1] بما قام به الجيس الفرنسيمن تدمير واستيلاء وتحويل الممتلكات الدينية التعليمية التي تناقض شعارات ومبادئ الثورة الفرنسي ، قائلا:" حللنا بمدينة الجزائر فاتّخذنا من المدارس مخاونا ، وثكنات واصطبلات ، واستحوذنا على أملاك المدارس والمساجد ، وكنا نعتقد أننا سنعلم الشعب العربي ، مبادئ الثورة الفرنسية، ولكن – مع الأسف– أنّ المسلمين رأوا في ذلك ضربة للدين والعقيدة "[2].

إنّ ضعف إيالة الجزائر الداخلي أسال لعاب فرنسا للظفر بها، ودفعتها لذلك عدّة دوافع أهمها الدينية ، التي جسّدت الروح الصليبية للفرنسيين ، وبالفعل سقطت الجزائر وأبرم رأس نظامها السابق إتّفاقا **(الداي حسين)** مع قائد الحملة **(دوبرمون)** ، ما يقال عنه أنه بين غالب ومغلوب، ومن أجل كسب الوقت وكبحا للمقاومة ، قامت إدارة الاحتلال بتوزيع بيان أهمّ ما فيه هو حماية الإنسان الجزائري وعدم التّدخل في ممتلكاته ودينه ، لكن هذا مالم يقع فنقض قائد الحملة الاتّفاق في الأشهر الأولى ، فكيف كان مصير المؤسسات الدينية ؟.

المبحث الثاني : سياسة فرنسا اتجاه المؤسسات الدينية ومحاولة القضاء على مقومات الدين الإسلامي

أخذ الفرنسيون منذ غزوهم الجزائر يحتلون الأراضي " الذي لم يعرف توقفا في أيّ لحظة"[3]، يطمسون المعالم الإسلامية الشرقية ويحلّون المعالم الفرنسية " الرومانية " بدلها[4]، فاستولوا على العقار الديني وتصرفوا فيه تصرّفا ينافي وعد جويلية[5] في احترام الديانة

---

[1] – **لويس لامورسيير Mourcier La.Luis** (1806–1865) حاكم عسكري خلف بيجو كحاكم عام في (1847/07/06–1845/09/01).

[2] – ايفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة– المدارس والممارسات الطبية والدين (1830–1880)، تر : محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة– الجزائر،2005 ، ص119.

[3] – عبد الله عروي ، تاريخ المغرب محاولة في التركيب : تر : ذوقان قرقوط ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت– لبنان ، 1977 ، ص300.

[4] – أبو القاسم سعد الله ، الحركة .... ، ج1 ، المرجع السابق ، ص66.

[5] – فالمادة الأولى من الاتفاقية تنص على أن " كل المنازل والمتاجر والدكاكين والبساتين والأراضي والمحلات والمؤسسات المختلفة ، والتي كانت مداخيلها موجهة بأي عقد كان إلى مكة والمدينة والمساجد أو أي جهات خاصة أخرى ، ستسير إلى الجهات المختصة". ينظر : صالح حيمر ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830–1930) ، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة) ، جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2014/2013 ، ص36 .

الإسلامية، فقد حولت الكثير منها إلى كنائس عل غرار جامع كاتشاوة[1] ، وإلى مراكز طبّية وإدارية ، وثكنات عسكرية وحمامات[2] ، وبيعت أضرحة للأوربيين، ومنها ما تعرض للهدم من أجل توسيع الطرقات وإنشاء الساحات العامة ، مثل جامع السيّدة ، ويفسّر هذا الاستهتار بالعقار الديني والقيم الإسلامية بالتعصب والانتقام للهزائم الفرنسية وأوروبا المسيحية من الإسلام أو " انتقام الصليب من الهلال"[3].

1. مصادرة الأوقاف والاستيلاء على العقار الديني

1.1. أسباب مصادرة الأوقاف إبان الاحتلال الفرنسي

إنّ الاستقلال الذاتي للمؤسسة الديننية ، أقلق السلطاة الفرنسية الاستعمارية ولم يطلق يدها في التوسيع والسيطرؤة ، فكان هو سبب التوتر المستمر بين الدين والدولة ، وحتى تتحقق لها السيطرة لابد من إنهاء مصادر الوقف ، فيصبح المسجد والمدرسة والمحكمة الشرعية أدوات في يد الإدارة الاستعمارية ، بما فيها من موظفين تابعين لها[4] . وسبب ذلك أن هذه الأوقاف –في نظر المستدمر الفرنسي– تعتبر :

- مانعا لتوسعه ، لما لها من صفة الاستقلالية لأنها لم تكن تابعة للإدارة التركية حتى يتسنى له السيطرة عليها .
- استمرارية المجتمع الجزائري وهويته ، في حالة عدم التعرض لها بالمصادرة ، لأن الجزائري لا يتأثر بالمستعمر الذي لم يتدخل في شؤونه وسيبقى يستفيد من – ربع مداخيل– الأوقاف وخيراتها في مختلف مجالات حياته، وبالتالي سيحبط مخطط هذا المستعمر .

---

[1] – ينظر : صورة المسجد بعد تحويله إلى كنيسة ، في المحلق رقم 05 .

[2] – خديجة بقطاش ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830–1871م) ، المرجع السابق ، ص 24 .

[3] – المرجع نفسه ، ص66.

[4] –Doutté_Edmond l'islam Algérienne _en_l'an_1900. pp 127–128 .

وينظر :أندري ديرليك، عبد الحميد بن باديس مفكر الاصلاح وزعيم القومية الجزائرية(1358–1307 هـ /. 1940–1889م)، تق وتر : مازن بن صلاح مطبقاني، عالم الأفكار، الجزائر، ،2013 ، ص 124.

- ذات نظام تسييري –إسلامي– خاص يختلف عن نظامه الرأسمالي الموجود في فرنسا، فهو إشتراكي في استغلاله من قبل الطبقة الضعيفة في المجتمع ، ورأسمالي في استثمارهذه الممتلكات الوقفية، ليس ابتغاء للربح المادي بل بغية الأجر الأخروي .
- رابطا وثيقا وصلة ممتدة بين الجزائري وإخوانه في العالم الإسلامي ، فلا يستفيد منها الجزائري فحسب ، بل تصل إلى كافة الفقراء والمساكين الأجانب –خارج الجزائر– فتصل إلى الفلسطنيين وسكان الحرمين الشريفين وغيرهم من المسلمين في العالم الإسلامي .
- أساس الإقتصاد الذي يعاني من الركود والإنكماش في وجود المؤسسة الوقفية ، وللأسف هناك من الباحثين من سار في فلكهم ، ويرد الأستاذ فارس مسدور على النقطة قائلا:"... إنّ النتيجة التي توصل لها الأستاذ سعيدوني في أن الوقف أدى إلى الإنكماش والجمود الإقتصادي قد جانبت الصحة ...، لأن الوقف لم يكن محصورا على الاستغلال المباشر من الواقف إلى الموقوف له ، وإنما كان متنوعا فقد أشرف على مد الطرق والجسور ، وهي البنية التحيتية لقيام التجارة من المنتج إلى المستهلك ، كما أشرف على إنشاء دكاكين ومحلات تجارية ، بل سير القطاع الخدماتي من فنادق ومرافق عامة ، كما أشرف على تعليم أبناء الجزائر مما أدى إلى تحريك القطاع الإقتصادي"، ويرى أنّ الأستاذ سعيدوني محق في حالة الوقف الذي أدى إلى ضياع الأراضي الزراعية وإهمالها[1] .

2.1. أهداف إدارة الاحتلال من مصادرة أوقاف المؤسسات الدينية :

عمدت فرنسا إلى إخضاع النظام الوقفي ، محاولة هدمه وتصفيته فحاربته لتحقيق غايات دينية وثقافية وسياسية واقتصادية .

أمّا الهدف الديني فتسعى من خلباله إلى ضرب الدين الإسلامي وتفريغه من محتواه متحكمة في موظفيه وشعائره الدينية ، منشئة إسلاما جزائريا مخالفة لمبادئها "العلمانية" مؤكدة

[1] – فارس مسدور ، الأوقاف الجزائرية بين الاستثمار والاندثار"، كلية الاقتصاد، جامعة سعد دحلب، البليدة ، ص70 .

صليبيتها ، ممهدة لتنصير الجزائر لأن المشروع الفرنسي أضعف المؤسسات الدينية التقليدية في الجزائر، من خلال تصفية الأوقاف التي كانت تغذّيهم[1] .

أمّا الهدف الثقافي فيتمثل في تجهيل أبناء الشعب الجزائري بوضع يدها على التعليم العربي، مما يسهل لها عملية الالتحاق والادماج ، وإنشاء طبقة تؤمن بالفكر الغربي .

ويتمثل الهدف السياسي في إضعاف الزعماء المحلّيين وشيوخ الزوايا ، وتحقيق الوصاية عليهم[2]، لأن تمتعهم بالقوة المالية والسلطة النافذة هو مصدر الخطر والمحرض على المقاومة ضد الفرنسيين .

وأمّا الإقتصادي فيكمن في تقويض دعائم نظام الوقف ونزع الحصانة منه، وبالتالي تحرير التعامل التجاري ، وتسهيل نقل ملكية العقار للأوربيين مما يسهم في التوسع الاستيطاني من جهة، كما قال "**Seyes**" :" إن الأوقاف تحدّ من السياسة الاستعمارية "، وتفقير وتشريد الجزائريين من جهة أخرى .

ومنذ السنوات الأولى –بل الأشهر الأولى– من احتلال الجزائر ، عمدت فرنسا إلى نقض معاهدة الاستسلام بإلغاء الأوقاف ، التي تعتبر حاجزا منيعا ضد توسيع وهيمنة الفرنسيين وإذلال الشعب الجزائري مستخدمة في ذلك عّة آليات ففيما تتمثل هذه الآليات ؟.

2.آليات المصادرة الوقفية الفرنسية للمؤسسات الدينية وانعكاسات سياستها على الجزائريين

1.2. آليات المصادرة الوقفية للمؤسسات الدينية

جندت السلطات الفرنسية الاستعمارية في سبيل مصادرة الأوقاف عناصر العنف الثلاثة والتي تمحورت في :

[1] – أندري ديرليك، عبد الحميد بن باديس مفكر الإصلاح وزعيم القومية الجزائرية.....، المرجع السابق ، ص ص 122–123.

[2] – ريسلر كميل ، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر ، تر : نذير طيار ، دار كتابات جديدة للنشر الالكتروني ، ط1 ، أوت 2016، ص ص 87–88 .

أ. **العنف بقوة السلاح :** قمعت من خلاله كل حركات المقاومة وفرضت هيمنتها على البلاد (تقتيل ، انتهاك الحرمات ...) فهدمت ونهبت العديد من الممتلكات الوقفية ، وأضافت إليه العنف القانوني من قرارات ومراسيم قننت عملية الاغتصاب ، فهي صادرة من غالب تساهل وأطلق بد القوة العسكرية في تنفيذها على الضعيف المغلوب ، الذي جرد من حقه في التّمتع بحياة كريمة ، والعنصران السابقان أساسيان في إنتاج عنف من نوع ثاني .

ب. **العنف الإقتصادي :** الذي حوّل النظام الإسلامي الإشتراكي إلى تجزئي رأسمالي سهّل من انتقال الأرض من الجزائريين إلى الأوربيين ، فأفقر الجزائري وحرمه من حقّه خادما بذلك مصالح المحتل للبقاء واستنزاف خيرات المغلوب .

ت. **العنف القانوني :** إنّ سن القوانين هو الجانب النظري الذي فرضته السلطة الفرنسية على الأمة الجزائرية، والذي يدل من جهة على اتخطيط والتناسق رغم اتلاف السياسات والتنوع الأشخاص وتعاقب الجنرالات ، فالتشريعات الصادرة عن الإدارة الكولونيالية تهدف إلى القضاء على وقف الممتلكات لاستعمالات خاصة[1] ، وتدل من جهة أخرى على أن الفرنسيين وجدوا صعوبة في فهم مسألة الوقف ونظروا للممتلكات الوقفية كنظرة الثّوار لممتلكات الكنيسة إبان الثورة الفرنسية (1789م) .

2.2. انعكاسات السياسة الوقفية الفرنسية على الجزائريين

استفادت إدارة الاحتلال من مداخيل هامة لخزينتها وألحقت الضرر بالمؤسسات العلمية والدينية التي كان الجزائريون يرتادونها ويسيّرونها فلانستطيع وصف الحالة "الكارثية" التي آل إليها المجتمع الجزائري جراء هدم مؤسسة الوقف التي أثرت على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسنكتفي بإيراد أهمها :

- تجهيل المجتمع الجزائري، ويوضح هذه الوضعية تقرير شاهد عيان إذ يقول :" ... إننا قد جعلنا المجتمع الجزائري أكثر شقاء وبربرية مما كان عليه قبل أن يعرفنا ...، لقد طالت أيدينا تلك المؤسسات (الوقفية) حيثما وجدت ، لتحول في قسمها الأكبر عن المهام

[1] – صادق سلام، فرنسا ومسلموها قرن من السياسة الإسلامية(1895– 2005)، المرجع السابق، ص163 .

المنوطة بها فقمنا بتقليص عدد المنشآت الخيرية وتخلينا عن المدارس وشتتنا المتعلمين، لقد انطفأت الأنوار من حولنا ... أي أننا جعلنا المجتمع الجزائري أكثر بؤسا وجهلا وهمجية مما كان عليه قبل أن يعرفنا "[1].

- فّإذا كانت هذه شهادة الجلاد المتورط في هذا البؤس –والتي لا يخلو من الذاتية– بهذا الشكل فكيف ستكون شهادة الضحية " الشعب الجزائري" ، التي أفقرت أرضه وهجّر علمائه وجهّل أبناؤه، فأصبحوا يتعلمون خفية كأنهم اقترفوا جرما ، وحلَّ بينه المستوطن الذي استولى على نفس أراضيه ، ورجل الدين المسيحي الذي سلّمت له الإدارة الفرنسية المستحقات الوقفية لتنصير الجزائريين .
- استيلاء إدارة الاحتلال على العقار الديني من مساجد[2] وزوايا وأضرحة ومدارس القرآنية، وتصرفها فيه وفق غاياتها الاستيطانية الصليبية بالبيع والعطاء والتأجير كما عطّلت بعضها وهدّمت وحوّلت الكثير منها ، فقد أشار تقرير سنة 1839م إلى هدم أكثر نصف البنايات التابعة وحولوها إلى المصالح العامة[3] ، كل هذه العمليات العسفية تمّت

[1] – غربي الغالي ، العدوان الفرنسي على الجزائر –الخلفيات والأبعاد– ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، (د.س) ، ص10.

[2] – فمن بينها **مسجد السيدة** الذي تحدث هايدو الاسباني وديفوكس عن أهميته وجماليته بالنسبة لمساجد العاصمة، ويعود تاريخ بنائه إلى 1564 م ، يقع قرب قصر الدايات ، تعرض لمعاول هدم الفرنسيين، سنة 1830 م ؛ بحجة توسيع المكان لإنشاء ساحة عمومية، وهذا مالم يفكر فيه أثناء الهدم يقول أو ميرا، والمبرر الحقيقي هو خشية الإدارة الفرنسية من استخدامه كمركز تجتمع فيه الزعامات، التي تحرض على المظاهرات، مما يهدد استقرارها الأمني والسياسي، ويعبر عن صليبية المحتل الفرنسي؛ فكلا من أو ميرا وديفوكس نفيا الروح الصليبية للهدم، فاستدل الأول بضرورة إقامة ساحة حرة مقابل مقر الحكومة، بينما تحجج الثاني بعدم إنتفاضة السكان على هذا الهدم، بل كل ما استطاعوا فعله هو ترديد عبارة "مكتوب، مكتوب" فإذا انطلقنا من أن المسجد لم يكن بعيدا من مقر الحكم، ما ٍ فإن الساكنة إما استشهدت وإمّا رحلت (الأتراك) أو هاجرت خارج العاصمة للتجمع والمقاومة، وردّ حمدان واضحا في العريضة التي استنكر فيها المساس بالأماكن المقدسة التي كان وعد جويلية قد حفظها للمسلمين. رأى دوفوكس أن هذا القرار بقي حبرا على ورق، ومن نقلّ مافنده أبو القاسم سعد الله؛ الذي أكد عنه على غرار الدكتورة خديجة بقطاش التي أشارت إلى محدودية تنفيذه وفشله وهو على أن القرار نفذ بحذافيره. ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزئر الثقافي ج5 ،المرجع السابق، ص14.

[3] – أبو القاسم سعد الله ، المرجع نفسه ، ص165.

دون منح أدنى تعويض لأصحابها[1] ، ممّا أثر على التعليم الديني ، وفي محاولة لإخراج المسلمين من دينهم الإسلامي إلى المسيحية أو اللاّدينية .

- اتجاه الأملاك الدينية وتعيين موظفين (وكلاء)[2] على بعض المؤسسات الوقفية " ... فقد وضعت الإدارة يدها بمقتضاة على كل شيء في الأملاك الدينية سواء كانت خاصة أو عامة ، فمن جهة نفذت الإدارة عملية المصادرة ولم يقع بشأنها أي تراجع، ومن جهة أخرى وضعت الوكلاء تحت الرقابة الإدارية الضيّقة ..."[3]، أي أشرفت مباشرة على الأملاك العامة[4] ذات الدخل الكبير ، وجعلت الوكلاء يشرفون على المساجد والقباب والأضرحة ذات الدخل الضعيف .

ورغم كل هذه السياسات فقد حافظ المسلم الجزائري على هويته ببقاء أوجه الحبس – رغم ندرتها– موجودة، في ظل الفرنسة والتضييق، وبقي مساهما واقفا لأمواله وممتلكاته .

---

[1] –Aumerat. La propriété urbaine à Alger. in R.A. volume 41. anneé1899.p 188.

[2] – **الوكلاء المعينون من قبل الإدارة؛** هم من يحصل على مداخيل هذه البنايات وفق تقارير ترسل إلى إدارة الدومين ولا يحق لهم صرف شيء منها لصالح هذا المسجد؛ لصيانته أو التكفل بشؤون التعليم الذي يشرف عليه، إلا بعد الحصول على تأشيرة مكتب المراقبة؛ أي أن شؤون التعليم والعبادة والعدل أصبحت تحت مسؤولية مكتب المراقبة؛ الذي يمنع أو يفترض عليها كيفما يشاء . ينظر : أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزئر الثقافي ، 5ج، المرجع السابق ، 165.

[3] – أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزئر الثقافي ، 5ج، المرجع نفسه ، ص163.

[4] – ما عدا **المدرسة الثعالبية** التي تعتبر من الأوقاف الخاصة وضمتها الإدارة لضخامة دخلها . ينظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص165.

الفصل الثّالث :

السياسة الاستعمارية اتّجاه المساجد والكتاتيب وطمس اللّغة والهويّة

المبحث الأوّل : دور المساجد والكتّاب في مقاومة الاستعمار

1. موقف المساجد والمدارس القرآنية
2. هدم المساجد وتحويلها إلى منشآت استعمارية
   1.2. محاربة رجال الدّين وغلق الكتاتيب
   2.2. نتائج السياسة الفرنسية على المؤسسات الدينية

المبحث الثاني : سياسة فرنسة واحتواء المؤسسات التقليدية الإسلامية

أولا : إصدار قوانين للمراقبة والتضييق على التعليم العربي

ثانيا : إحلال اللهجة العامية " الدّارجة " محل اللغة العربية الفصيحة

ثالثا : محاولة طمس التعليم العربي وعزل اللسان الأمازيغي وتوليد شعوبية ضد العرب

رابعا : آليات ترقية اللسان الأمازيغي

خامسا : ردود فعل الجزائريين اتجاه سياسة فرنسا البربرية

خلاصة

الفصل الثالث : السياسة الاستعمارية اتّجاه المساجد والكتاتيب وطمس اللّغة والهويّة

لقد كانت أغلب المشاريع الفرنسية منذ البداية احتلالها للجزائر كلها موجهة إلى الجانب الثقافي والديني ، وهنا نلاحظ أنها ركزت على المؤسسات الدينية بهدف ضرب ركيزة المجتمع الجزائري أي الدين الإسلامي ، هذا لأنها كانت تدرك دور تلك المؤسسات الدينية في الحفاظ على مقومات المجتمع الجزائري المسلم باعتبار أنّ هذه المؤسسات تشكل عائقا أمام الأهداف الفرنسية والمتمثلة في فرنسة المجتمع الجزائري وتنصيره وتجهيله .

المبحث الأوّل : دور المساجد والكتّاب في مقاومة الاستعمار

تعرضت المساجد لهجمة شرسة من طرف الاستعمار الفرنسي، بمختلف الطرق والأساليب باعتبار هذه المؤسسة عائقا أمام تحقيق أهداف المستعمر الفرنسي حيث بدأت بانتهاك حرمة المساجد رسميا وعلى أوسع نطاق، كما قاموا بتحويلها إلى كنائس وكذلك سكنات ومستشفيات وكذلك إلى اسطبلات ومراكز لإداريون ولم يتوان في غلق البعض الآخر[1].

ثم توالت توزيع المساجد على الجيش وتخصيصهم لربط الخيول ووضع عتادهم، ثم بدأو بتحويل بعضهم إلى كنائس، كما كانت تباع المساجد لأوروبيون ليهدموها ويبنوا عليها المنازل والحمامات. واستغلت أخرى.كمخازن للحبوب ومسارح وصيدليات ... الخ.

عبر الرحالة الألماني **موريتس فاغنر** عن هذه الحقيقة أحسن تعبير لأنه قام بزيارة الجزائر مرتين في بداية الاحتلال الفرنسي لها، حيث أعرب أن السلطة الاستعمارية قد هدمت الكثير من المساجد من أجل أن يحل محلها معالم جديدة تستخدم لأغراض عسكرية ومدنية وورد أيضا في تقرير منضري الكولونيالية الفرنسية "**ديلي مون**" أنّ العاصمة الجزائرية كانت تحتوي على 15 مسجدا كبيرا و03 مساجد صغيرة والمئات من المصليات قبل 1830م وقد هدمها الاستعمار مباشرة بعد دخوله الأراضي الجزائرية.[2]

---

[1] –حمدان بن عثمان خوجة، المرآة ، المرجع السابق ، ص281.

[2] – بن تيزي الميلود ، دور الزوايا والنوادي والجمعيات في مواجهة المستعمر الفرنسي في الغرب الجزائري 1900–1954،المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية،ع02، ديسمبر،2009،ص26.

بحيث كان يوجد بمدينة الجزائر ببداية الاحتلال 122 مسجدا صغيرا وكبيرا ، كان من بينها ما يعود تاريخه لقرون خلت القرن (7هـ) وأخرى لأواخر العهد العثماني، معظم هذه المساجد كانت ذات شهرة وقيمة علمية كبيرة لذلك الاحتلال لم يتوانى في إلحاق الضرروتخريبها ولم يرحمها ومن بينها نخصّ بالذّكر **جامع القشقاش وجامع عبدي باشا** [1].

وذلك راجع لعدة أسباب دفعت بالاحتلال للقيام بهذه الأعمال نذكر من بينها التالي :

- الحقد الصليبي اتّجاه الدين الإسلامي ورموزه بغية القضاء على الكيان الديني والتعليمي للجزائريين .
- بالإضافة إلى رعب فرنسا من أن يتّخذ الجزائريين هذه المساجد كمراكز للتخطيط للقيام ضد الاحتلال الفرنسي ومقاومته.[2]

لقد أدت المساجد دورا هاما في الحياة والدينية خلال العهد العثماني فكانت تعتبر من المعالم الدينية المعبّرة عن حياة الجزائريين الدينية في ذلك الوقت [3]، فالمساجد كانت من أبرز ميزات مدينة الجزائر التي تجلت فيها معالم الحضارة الإسلامية والتأثيرات العثمانية ، وقد بنيت تلك المساجد من طرف العثمانيين بما فيهم الأعلاج وكذا بعض سكان مدينة الجزائر ، وكان لهذه المساجد دورا كبيرا في هذه الفترة حيث كانت مكانا تقام فيه الصلوات إضافة إلى إلقاء حلقات الدروس اليومية ومحطات لفنون العلوم المنتشرة في ذلك الوقت ، كونها أماكن للعبادة[4].

سعت الإدارة الفرنسية جاهدة للتخلص من الدين الإسلامي وناقضت بعد ذلك تماما الاتفاقية المبرمة بين **الداي حسين والجنرال دي برمون** يوم 05 جويلية 1830م التي تضمنت في بندها الخامس تكون إقامة الشعائر المحمدية حرّة لا يقع بها أي مساس ، لكن أصبح هذا

[1] – أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، دار الغرب الإسلامي، ج4 ، ط1 ، بيروت ، 1998، ص265.

[2] –محمد علي الطاهر، التعليم التبشيري منذ (1900–1954م) دراسة تحليلية تاريخية ، دار دحلب، الرغاية – الجزائر، 2009، ص 67 .

[3] – أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي (1500–1830م) ، ج1 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1998م، ص246

[4] – صالح محمد السيد ، المراكز الثقافية في دار السلطان (الجزائر) أواخر العصر التركي ، مجلة أماراباك ، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، العدد 7 ، 2008م ، ص64 .

التعهد حبرا على الورق[1] لأنّ الواقع خلف العهد المضروب ، فنجدها انتهجت سياسة الهدم والغلق لمختلف المراكز الإسلامية وتعرضت لأبشع أنواع التخريب ، كما راقبت الأئمة والفقهاء وغلّقت الزوايا[2].

لقد عملت الإدارة الفرنسية بتهديم المساجد منذ انتصابها على أرض الجزائر ، حيث قامت بتحوسيلها إلى كنائس أو إلى متاحف ، يقول "**بيشون**"[3] وهو أحد أقطاب الإدارة الفرنسية بالجزائر في تقريره للحكومة الفرنسية عند بداية الحملة على الجزائر :« إنني منذ وصولي وشروعي في العمل سمعت أنّ اللّجنة المكلّفة بالحملات العسكرية لم تهتم بشيء مثل اهتمامها بالاستيلاء على المساجد ، إنّ كثيرا من المسؤولين لم يبالوا بنظر الحكومة في الموضوع فهم يريدون القضاء على بقيّة المساجد وعلى الدّين الإسلامي »[4].

كانت فرنسا تطمع في خلق جو جديد يسهل علها نشر المسيحية داخل أوساط المجتمع الجزائري ، وذلك من خلال تحويل المساجد إلى كنائس وإقامة شعائرها الدينية المسيحية داخل هذه الكنائس[5]، أو تحويلها إلى أغراض دينية غير إسلامية وإلى مصالح عسكرية وتجارية[6] ،

---

[1] – عبد الله خليفي، سياسة التنصير في الجزائر ، مجلة المصادر ، العدد 9 ، دار الكرامة ، الجزائر ، 2007م ، ص133.

[2] – يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830–1954م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007م ص41 .

[3] – **بيشون** : هو دبلوماسي فرنسي ولد سنة (1184هـ/ 1771م) ، في مدينة نانت ، كان أول معتمد مدني في الجزائر بعد الاحتلال ، ولم يغادر الجزائر إلا في سنة 1832 ، له مؤلفات كثيرة أهمها : الجزائر في العهد الاحتلا الفرنسي ، توفي في باريس سنة 1850م ، للمزيد ينظر إلى حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة ، تق وتع وتح : محمد العربي الزبيري ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1975م ، ص 42 .

[4] – حياة بوعدين ، وعبلة مغاتلاي ، السياسة الدينية في الجزائر (1830–1914م) ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، (غير منشورة) ، إشراف : عبد القادر فلوح ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الاجتماعية، شعبة التاريخ ، جامعة الجيلالي بونعامة ، 2015–2016 ، ص 26 .

[5] – عبد الجليل التميمي ، التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 19م ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد 1 ، تونس ، 1974م ، ص16 .

[6] – أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ج4 ،ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1996م ، ص20.

لأن الإدارة الفرنسية كانت تعتبر أن الدّين الإسلامي هو العائق الوحيد الذي يقف بينها وبين الشّعب الجزائري ما دام الجهل والبربرية تسودان هذا الشّعب[1] .

فمنذ بداية الاحتلال أغلقت في الجزائر العاصمة 13 مسجدا كبيرا و 108 مسجد صغير و32 جامعا وكان ذلك في ظرف زمني لا يتجاوز نصف سنة[2] .

لم يبق إلاّ 21 مسجدا فقط سنة 1876م[3] ، كل هذه المضايقات لدور العبادة التي قامت بها فرنسا بدافع الحقد الصليبي أدّت إلى نشر الفزع والخوف في نفوس الشّعب الجزائري[4].

لقد كان للمساجد دورا بارزا في المحافظة على الدّين الإسلامي ، وعلى مقومات الشّخصية الجزائرية ، فلم يكن مقرا للعبادة فقط ، بل كان يقوم مقام المدارس والمعاهد العليا التي تدرس فيها مختلف العلوم كالقرآن والحديث والنّحو والآداب والعلوم العقلية وتضم فيها المناظرات العلمية في شكل حلقات مسجدية ، ممّا جعلها قبلة لطلبة العلم والعلماء ، كما برز دور المسجد في حماية البنية الاجتماعية الجزائرية ، وهوّيتها من الإنصهار والضّياع والإنحلال الذي فرضته سياسة الاحتلال الفرنسي[5] .

بالرّغم من المنظر المزري أحيانا لهذه الكتاتيب القرآنية والأساليب العتيقة المطبقة بداخلها، فإنّ دورها هام جدا في المحافظة على القرآن الكريم والطّابع العربي الإسلامي للجزائر شكلا ومحتوى[6]، فقد كانت مرتعا للدروس اليومية ومحطا لفنون العلم التي كانت تدرس لاسيما في

[1] – حياة بوعدين ، وعبلة مغاتلاي ، السياسة الدينية في الجزائر (1830–1914م) ، المرجع السابق ، ص26 .

[2] – أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ...، ج1 ، المرجع السابق ، ص82 .

[3] – محمد علي داهش ، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، منشورات اتحاد الكتاب العربي ، دمشق ، 2004م ، ص12 .

[4] – أحمد محمد عاشور ، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني 1830–1962م ، ط1 ، المؤسسة العامة للثقافة ، الجزائر ، 2009م ، ص137 .

[5] – محمد محمدي ، المساجد والزوايا ببجاية ودورها في حفظ الدين والفكر الصوفي ، مجلة حوليات التراث ، العدد 13 ، الجزائر ، 2013 ، ص89 .

[6] – فويال سعاد ، المساجد الأثرية لمدينة الجزائر ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2010م ، ص13.

المدن والقرى[1]، وكان التعليم الكتابي يتم عادة بتدريس القرآن الكريم ، يضاف إلى حفظ القرآن الكريم، وقواعد التلاوة وتعليم أصول التجويد والترتيل على مختلف الروايات المشهورة والعلوم الفقهية والشرعية واللّغوية[2]، كما عملت هذه المؤسسة على تحصين المجتمع الجزائري من الاستيلاب إبان فترة الاحتلال وفي مقامة وإفشال سياسة التنصير الفرنسية ومقاومة سياسة التجهيل التي كانت تتّبعها الإدارة الفرنسية وحماية الشخصية العربية الإسلامية للجزائر[3] .

كان من الطبيعي أن لا تمر التجاوزات والاعتداءات التي ارتكبها الفرنسيون في الجزائر وما رافقها من قرارات تعسفية من جانب الإدارة الفرنسية دون أن تؤدي إلى حدوث ردود أفعال من قبل الجزائريين .

وتلك الردود كانت تعبيرا على استنكار ورفض لما لحق السّكان من أضرار بالأرواح والممتلكات والمقدسات وللصدمات التي تلقاها المواطنون في مشاعرهم الدينية وهتك لمقدساتهم وليست المسألة قائمة على التّعصب الأعمى ، ولكنها غيرة ودفاعا عن النّفس والدّين والقيّم[4].

ولقد واجه أبناء الجزائر السياسة الاستعمارية وجعلهم يقفون في أحلك الظروف صفا واحدا لمجابهة مختلف أشكال التفتيت والتمزيق والتشويه ، وهذه السياسة جعلته يزداد تمسّكا بلغته العربية ودينه الإسلامي ، الذي حماه من محاولات التمسيح والتنصير[5] ، ولقد أكّد رؤساء بعض القبائل إرادتهم للدفاع عن الدين الإسلامي وبرز ذلك في مقولتهم : « أنّنا لن نتخلى عن ديننا وإذا أرادت الحكومة أن ترغمنا على ذلك ... فإنّنا نفضّل الموت على اعتناق دينكم»[6].

---

[1] – محمد بن ميمون الجزائري ، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية ، تق: محمد بن عبد الكريم، شركة النشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981م ، ص59.

[2] – أحمد مريوش وآخرون ، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني ، مشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، الجزائر ، 2007م ،ص19.

[3] – يحي بوعزيز ، المساجد العتيقة بالغرب الجزائري ، دار البصائر ، الجزائر ، 2011م ، ص13 .

[4] – أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1 ، المرجع السابق ، ص79.

[5] – عبد القادر خليفي ، المقاومة الثقافية الشعبية للاستعمار الفرنسي ، جامعة وهران ، (د.ت) ، ص 458.

[6] – Mahfoud Kaddache : Algérie des Algériens de la préhistoire a 1954 , Edition méditerranée , paris , p 569.

1. موقف المساجد والمدارس القرآنية

عندما عجز الشعب الجزائري عن تحقيق الانتصار ميدانيا على الاحتلال الفرنسي ، لجأ إلى وسائل أخرى يحافظ بها على مقوّماته الأساسية خوفا من أن تسلب مؤسساته منه .

فشرع النّاس في تأسيس مساجد ومدارس جديدة أقفوا عليها أوقافا جديدة تشهر على سيرها الحسن، وعيّنوا لها معلّمين ورجال كرّسوا حياتهم لخدمة الثّقافة العربية الإسلامية ، فمثّلت تلك المساجد قاعدة المقاومة وإعلان الثّورات[1] ، فهي لم تكن أماكن للعبادة فقط بل كانت مراكز إسلامية للتربية والتعليم[2] ، بحيث أصبحت معظم الدّروس التي تلقى في المساجد تحفّز على المقاومة والنّضال مثل الدروس التّي يقدّمها الأمير بد القادر والتي تحثّ داسما على مقاومة الاحتلال[3] ، فقد لعبت المساجد دورا كبيرا في تحصيل العلم وحفظ الخصوصيات الإسلامية بالجزائر[4] .

لقد تكثّفت المدارس القرآنية في عهد الاحتلال الفرنسي ، فكانت كأسلوب ووسيلة لمواجهة سياسة التنصير والفرنسة وحماية الشخصية العربية الإسلامية لجزائر ، ومقاومة سياسة التجهيل التي كانت تتّبعها الإدارة الفرنسية في البلاد رغم أنّ الإدارة الفرنسية كانت تراقبها سياسيا[5] .

كانت هذه المدارس تسعى للحفاظ على اللّغة العربية والدّين الإسلامي وقد كان لمعلّمي هذه المدارس دورا في المقاومة إذ تطوّع العديد منهم لخدمة العلم والدّين ، تحت شهار الإسلام ديني والجزائر وطني والعربية لغتي[6]، واستطاعت رغم الظروف القاسية بأن تحافظ على

---

[1] – عبد القادر خليفي ، المقاومة الثقافية الشعبية للاستعمار الفرنسي، المقال السابق ، ص 456.

[2] – سعيد بوخاوش ، من مظاهر سياسة الفرنسة ومحاربة اللغة العربية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي ، مجلة اللغة العربية وآدابها ، كلية الآداب واللغات ، قسم اللغة العربية ، جامعة البليدة 02 ، العدد 2 ، 2013م ، ص57.

[3] – أبو القاسم يعد الله ، تاريج الجزائر الثقافي ، ج3 ، المرجع السابق ، ص60.

[4] – حياة بوعداين وعبلة مغاتري ، السياسة الدينية في الجزائر (1830–1914م) ، المرجع السابق ، ص80 .

[5] – عبد القادر خليفي ، المقال السابق ،ص 456 .

[6] – حياة بوعداين وعبلة مغاتري ، السياسة الدينية في الجزائر (1830–1914م) ، المرجع السابق ، ص80 .

مقومات الشعب الجزائري المسلم، وبذلك مقاومة الأهداف الفرنسية الرّامية إلى تمسيح الجزائريين[1] .

إنّ دوافع فرنسا الصليبية جعلتها ترتكب أبشع المجازر فخربت ودمرت وقامت بانتهاك الحرمات في المدن وتدنيس دوؤر العبادة الإسلامية بكل ما فيها من أئمة المساجد ، وقرّاء القرآن ومؤذنوها ورجال الإفتاء .

وكل هذه التصرفات نشرت الفزع والقلق في نفوس الشعب الجزائري لخسارته أكبر داعم لهم وهي المؤسسات الدينية التي لعبت دور مهم في الحفاظ على مقومات المجتمع الجزائري لذلك سعت فرنسا باستعمال كل قوتها الاستدمارية للقضاء على هذه المؤسسات الدينية .

رغم كل هذه الاعتداءات الفرنسية إلاّ أنّ الشعب الجزائري قاوم ، وصمدت هذه المؤسسات الدينية ، وواصلت رسالتها بل وبعناد في كثير من الأحيان وقاومت بحماية اللغة والثقافة الجزائرية، وهذا يعتبر أسلوب من أساليب مقاومة السيطرة الاستعمارية .

2. هدم المساجد وتحويلها إلى منشآت استعمارية

1.2. محاربة رجال الدّين وغلق الكتاتيب :

كانت الزوايا إحدى أهم النقاط التي انشغل بها الاستعمار الفرنسي ، لأنه أدرك مدى خطورة هذه المؤسسة ومدى أهميتها كونها تلقن تعاليم الدين الإسلامي ، وأمام هذا الدور الكبير للزوايا لم يتردد الاستعمار الفرنسي في تدميرها .

عملت سلطات الاحتلال على غلق الزوايا وتدمير أغلبيتها ، وتحويل البعض منها إلى سكنات عسكرية تابعة للجيش الفرنسي[2] ، كما ذاق مشايخ الزوايا أقصى أنواع التعذيب ووصل الأمر إلى إعدام بعضهم ، كما عملت على طمس وتشويه سمعتها ثم القضاء عليها بطرق

[1] – أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج3 ، المرجع السابق ، ص239.

[2] – ينظر الملحق رقم 07 .

الحيّل والدّس والمكر والخداع ، فاستولت أولا على أموال الأوقاف والأحباس قطعت عنها كل موارد الرزق وجميع المساعدات ظنّا منها أنها بهذه الطريقة ستقضي عليها[1] .

لم تتوقف فرنسا عن الهدم بل حاربت الأئمة والشيوخ الزوايا ووضعت حد لنشاطهم الديني وفرضت عليها وعلى أتباعهم مراقبة شديدة ونفت الكثير منهم إلى مناطق نائية داخل وخارج البلد[2]، وهذا ما يصفه "**لويس رين**" : « لم نستطع القضاء على شدّة تمسّك الجزائريين بدينهم الإسلامي ولا شيء نملكه للقضاء على ذلك ، سوى الأئمة والمرابطين خاصة في الأرياف ، ونحاول على إبعاد المجتمع الجزائري عن دينه الإسلامي »[3].

ومن جهة أخرى استعملت أساليب لكسب ودّها والتّحكم فيها كالجوسسة ، وتوقيف نشاطاتها التعليمية وتشجيع الزوايا على الدروشة والخرفات والسّحر[4]، وتدخلوا في تدريس الفقه بحذف بعض الأبواب كالجهاد ومنعوا أحيانا تدريس التوحيد وشجعوا اللّهجات المحلية على حساب اللغة العربية ، ولذلك آلت وضعية التعليم في معظم الزوايا إلى مأزق وغلب عليه الجمود والانغلاق[5]، كما قامت فرنسا بمنعهم بأي نشاط سياسي والتنقل من غير رخص حيث قامت بمراقبة التّنقلات وإعطاء رخص المرور ، الأمر الذي كان يسمح بالعثور على الذين لا يملكون هذه الرّخص [6].

---

[1] – طيب جاب الله ، " دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري"، مجلة المعارف، العدد 14، جامعة البويرة، أكتوبر 2013م، ص ص 141–142. .

[2] – يحي بوعزيز ،" أوضاع المؤسسات الدينية لمجزائر خلال القرنين 19و20م"، مجلة الثقافة، العدد 63، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص 25 .

[3] – LOUIS RINN: Marabouts et khouans– Etude sur l'islam en Algérie, Adolbhe jourdan , Alger, 1884, p 519.

[4] – محمد الصالح بن عتيق ، أحداث ومواقف في مجال الدعوة الاصلاحية والحركة الوطنية بالجزائر، منشورات دحلب، الجزائر،(د.ت)، ص 37.

[5] – أحمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر، المطبعة العربية، الجزائر، 1931م ، ص 351.

[6] – عبد الحميد زوزو ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830–1900م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 191.

لم تكتف سلطات الاحتلال بهدم وتخريب الزوايا والكتاتيب بل على حتى مقدمي وأتباع هذه الطرق كان لهم نصيب من العقاب تركّز أغلبه في النّفي والتّهجير[1] .

إنّ النّفي والتّهجير لم يكن العقاب الوحيد في حق المشاركين في الثورة بل كان هناك السجن والحكم بالإعدام وغيرها من الأحكام[2] .

شرعت الإدارة الفرنسية في القضاء على المدارس والكتاتيب التي كانت قائمة بمختلف أنحاء البلاد[3] حيث نظرت سلطات الاحتلال لهذه المدارس كأسلوب ووسيلة لمواجهة سياسة التجهيل ، لذلك قامت فرنسا بمراقبة المدارس والتضييق على معلم القرآن حسث أصبح لا يقوم بأداء مهامه التعليمي إلاّ بترخيص من الإدارة الفرنسية التي كانت تنظر لهذه المدارس القرآنية بأنها تنظيمات سريّة تؤدي مهام دينية ذات أهداف سياسية [4]، وكانت من أهداف فرنسا السياسية الموجهة ضد المدارس القرآنية هي إبعاد أطفال المدارس عن محيطهم الثّقافي ، وكذلك القضاء على تلقين الأطفال القرآن الكريم وهذا ما عبّرت عنه حتى الأوساط الفرنسية نفسها [5]، حيث كانت تشترط فرنسا على المدارس القرآنية بأن تقتصر التدريس على حفظ القرآن مع عدم تفسير آياته[6] .

---

[1] – عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام، ج4 ، شركة دار الأمة، الجزائر، 2014م، ص 359.

[2] – فاطمة ولباني وياقوت واقد ، " سياسة فرنسا اتجاه الطرق الصوفية في الجزائر الطريقتين الرحمانية والتيجانية نموذجا (1830–1900م)" ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ تخصص تاريخ حديث معاصر،(غير منشورة) ، إشراف: عبد القادر فلوح، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، مليانة، 2016–2017م ، ص ص 54–55.

[3] – سعيد بوخاوش، الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة " من مظاهر سياسة الفرنسة ومحاربة اللّغة العربية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي"، مجلة اللّغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللّغات، قسم اللّغة العربية، جامعة البليدة02 ، ع2 ، 2013م ، ص 54.

[4] – الجيلالي صاري وآخرون ، المقاومة السياسية (1900–1954م) الطريق الاصلاحي والطريق الثوري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م، ص 230 .

[5] – محمد الصالح الصديق ، الجزائر بلد التحدي والصمود، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009م، ص 85.

[6] – شاوش حباسي ، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر1830– 1962م، دار هومة، الجزائر،(د.ت)، ص40 .

وقد استعملت الإدارة الفرنسية مختلف أنواع التخريب حيث قامت بغلق المدارس ومحاربة مدرسيها ويقول في هذا الصدد **الكومندان رين** :« إنّ الغزو جاء نكبة قاسمة على البلاد الجزائرية فلم يبق على شيء من أماكن التعليم التي كانت ملحقة بأماكن العبادة ... لأنهم استولوا على تلك الأماكن وعاثوا فيها فسادا ولم يبق من المدارس القديمة إلاّ عدد قليل من المدارس الصغيرة »[1].

وقد عملت السلطات الفرنسية على إصدار مراسيم للحدّ من نشر التعليم العربي في الجزائر، منها مرسوم 18 أكتوبر 1892م القاضي بعدم فتح مدارس عربية إلاّ برخصة من الإدارة الفرنسية[2].

وفي هذا الصدد يقول **الجنرال دوكروا** في تقرير إلى نابيلون الثالث في 1864م وجاء فيما يلي :« يجب علينا أن نضع عراقيل أمام المدارس الإسلامية ... وهدفنا هو تحطيم الشعب الجزاسري وماديا ومعنويا » [3].

ومن ما واجهته هذه السلطات الاستعمارية هي معارضة الوجهاء ورجال الدّين مثل دعوة المفتي ابن العنابي التي كانت تهدف للتّصدي للغزو الفرنسي للجزائر .

ومن بين المدارس القرآنية التي حاربتها فرنسا نذكر منها مدرسة القشاش التي كانت مشهورة لما تقدمه من علوم هدمت مع الجامع الذي كانت ملحقة به ، ومدرسة الجامع الكبير حولت إلى حمام سيّره أحد المعمّرين ، أيضا مدرسة الأندلس تعرضت إلى الهدم والتخريب ومدرسة جامع السيّدة مريم تعرضت للتدمير هي الأخرى ، ومدرسة جامع السلطان لقيت نفس المثير،

[1] – حياة بوعداين و عبلة مغاتري ، السياسة الدينية في الجزائر (1830–1914م) ، المرجع السابق، ص 34.

[2] – بوضرساية بوعزّة ، سياسة فرنسا البربرية بالجزائر (1830–1930م) وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر2010م ، ص132.

[3] – سهام بديرينة ، " النشاط الثقافي الأهلي في الجزائر ما بين (1900–1918م)" ، مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر،(غير منشورة)، اشراف: فريح لخميسي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014–2015م ، ص 24.

ومدرسة جامع خير الدّين دمّرت على آخرها ، كذلك جامع سيدي عبد الرحمان الثّعالبي تعرضت للهدم [1].

2.2. نتائج السياسة الفرنسية على المؤسسات الدينية

لقد ترتب عن السياسة الفرنسية الدينية المتّبعة طيلة فترة الاحتتلال نتائج جد وخيمة على المجتمع الجزائر ، وانعكست سلبا على ظروفه المعيشية بمختالف جوانبها ، ويمكن أن نلاحظ ذلك فيما يلي :

- أحرقت السلطات الاستعمارية كل ما هو مكتوب بالعربية كونه قرآنا ، وهذا أول ما أبداه المستعمر بعد أن دخل البلاد وعمل على طمس معالمها العربية والإسلامية ، وآثار الطمس تبديل أسماء المؤسسات بإعطاءها أسماء أوروبية ومسيحية ... إلخ [2].
- وهذا الوضع انعكس على الشعب الجزائري عامة حيث كانت العائلات تقوم بجميع الشعائر الدينية بكل دقة ، لكن نتيجة الجهل بين النّاس جرّاء غلق مصادر العلم والمعرفة التي كانت مقصودة من طرف المحتل[3] ، وتولد عن هذا الوضع الرديء انتشار بعض الانحرافات التي اعتبرها العامة جزء من الدين نتيجة الجهل ، كما كانت هناك بعض البدع والشعوذة التي كان يزكّيها المحتل عنوة ، حيث انتشرت المزارات والقباب وأصبح النّاس يتبركون بها، ويحلفون برأس سيدي لخضر وسيدي بوزيتونة ...إلخ ، وكانوا يعتبرونهم من الأولياء الصالحين والتّقرب إليهم واجب .
- ضف إلى ذلك لم تتوقف السلطات الاستعمارية على هذه الأعمال فقط بل أنشأت العديد من الكنائس سنة 1846 م فعملت على بناء كنائس فخمة في كل من عنابة وسكيكدة ومستغانم وبوفاريك وقالمة وأرزيو ودلس ، فبينما لم يكن في عاصمة الجزائر سوى كنيسة واحدة غير كافية بالنسبة إلى كنائس متواضعة أسست هي الأخرى سنة

[1] – أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج،1 ، المرجع السابق، ص 85.

[2] – صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830–1925م، مديرية النشر جامعة قالمة، الجزائر 2010، ص45.

[3] – عيسى بن قبي، بنية الاستراتيجية الاستعمارية في القضاء على النظم الاجتماعية والثقافة في الجزائر –1830 1962م"، جامعة محمد بوضياف، مسيلة ، (د.ت) ، ص207.

1848 م في كل من دالي إبراهيم ودويرة وسطيف والحراش هي تلك المصاعب الأليمة التي مرّ بها الشعب الجزائري والتي دام أثرها طويلا [1].

- كما عملت الإدارة الفرنسية بالجزائر لجانا استعمارية للضعائر الدينية الإسلامية في كل مقاطعة لرئاسة شخص أوربي وعضوية ممثلة من إدارة الشرطة الإستعمارية ، كما صدرت قرار آخر سنة 1933 م بتأليف لجنة الهلال للإشراف على مراقبة الأهلّة وتحديد الأعياد الدينية والإشراف على تنظيم شؤون الحج [2].
- لقد ترتّب على إستلاء السلطات الفرنسية على الأوقاف الإسلامية غياب مصدر مهم كان يساهم بفاعلية في سد حاجيات الفقراء والمساكين وعابري السبيل ، حيث بفضل أموال هذه الأوقاف يتم توفير المأكل والملبس والمأوى[3]، وقد أدت كل هذه الممارسات التعسّفية الفرنسية إلى توقيف المجتمع الجزائري عن تحبيس أوقاف جديدة لأنهم كانوا يعلمون أنهم لن يستفيدوا منها بل المستفيد منها هي السلطات الفرنسية ، كما فقدت دور العبادة مصدرا لتمويل صيانتها خاصة وأن السلطات الفرنسية بالرغم من أنها كانت تشرف من الناحية الرّسمية على شؤون الديانة الإسلامية إلاّ أنّها وبحجّة نقص الموارد المالية قامت بتصنيف المساجد والزوايا إلى خمس درجات، وما خرج عن هذا التصنيف – وهي الغالبية الساحقة– لا يستفيد من المنح المخصصة للصيانة ، وقد أقدمت السلطات الفرنسية على هذه الخطوة بعد أن قامت بتخفيض عدد المؤسسات المخصصة للعبادة متّخذة في ذلك نفس الحجّة السابقة أي نقص الموارد المالية[4] .

---

[1] – عائشة ليتيم ، أيام الذاكرة من مأساة شعب، دار هومة، الجزائر، 2014م، ص50.

[2] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط ... ، المرجع السابق، ص 68.

[3] – عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830–1900م) ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م ، ص 243.

[4] – عيسى بن قبي ، بنية الاستراتيجية الاستعمارية ..... ، المقال السابق، ص 208.

- أما بالنسبة للقضاء الإسلامي فقد وصف لنا أحمد توفيق المدني تلك المرارة التي ألحقت بالشعب الجزائري بعد أن ضربوا في مقدساتهم بقوله : « هل يعلم عربي في دينا العروبة أنّ القضاء في قطر الجزائري العربي المسلم قضاء فرنسي كله ؟ وأنّ أهل البلاد ليست لهم أدنى مشاركة فيه ؟ وأنّ القضاء الشرعي الإسلامي قد حطّمه الاستعمار تحطيما لم يبق منه إلاّ صورة مشوّهة بشعة يخجل منها الإسلام ... فالقاضي المسلم المتخرج من المدرسة الحكومية الجزائرية هو موظف فرنسي يحكم بين المسلمين في أمور الزّواج والطّلاق ...»[1] .

المبحث الثاني : سياسة فرنسة واحتواء المؤسسات التقليدية الإسلامية

أولا : إصدار قوانين للمراقبة والتضييق على التعليم العربي

أصدرت عدّة قرارات ومراسيم :

- قانون الإلحاق (1834/07/22م) ثم الإدماج (1848م) جاعلة الجزائر قطعة فرنسية.
- فرنسة الإدارة جاعلة تحرير الوثائق والرسائل ، وكل ما يتعلّق بالجانب الإداري باللغة الفرنسية .
- قرار (1883/02/13م) الذي ينص على إجبارية التعليم ، غير أنّ المعمّرين لم يجبروا أبناء الأهالي الإلتحاق من أجل التمدرس ، بل أجبروا المتمدرسين على التخاطب بالفرنسية ، ومنعت اللغة العربية في مرحلتي التعليم المتوسط والعالي .[2]
- منع فتح المدارس العربية إلاّ برخصة (مرسوم 1904/09/18)، الذي ينص على " عدم السماح لأي معلّم جزائري أن يفتح مدرسة لتعليم اللغة العربية دون الحصول على رخصة من عامل العمالة أو الضباط العسكريين (الحكم العسكري) الذي يفرض شروط

[1] – أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، (د.م) ، 2001م ، ص ص138–139 .

[2] – أحمد بالعجال ،"السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر التعليم –أنموذجا ، "– مجلة المعارف، العدد19 ، جوان،2018 ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي- ، ص ص 194–195.

قاسية على ذلك – الولاء والإخلاص لفرنسا– لا يزيد عدد التلاميذ على ثمانية ، ويكون التدريس خارج أوقات تعليم المدارس الفرنسية .

- اعتبار اللغة العربية أجنبية بموجب قرار "شوطان" الصادر في 087 مارس 1938م ، وينسب هذا القرار إلى شوطان وزير الداخلية الفرنسي ، أي محاربة كل من يحاول فتح هيكل – ولو خاص– لتدرس فيه اللغة العربية أو تدريسها ، فتصل العقوبة إلى التغريم والسجن والإعدام .

ثانيا : إحلال اللهجة العامية " الدّارجة" محل اللغة العربية الفصيحة

يرى دعاة التفرنج أنّ اللغة مجرد وسيلة للتواصل فحسب ، فبالإمكان تغييرها واستبدالها بلهجات محلية عامية ، وهذا ما استخدمه المستدمر الفرنسي في القضاء على لغة القرآن الكريم، وإبعاد أفرادج المجتمع الجزائري على فهم كل ما يتعلق بدينه الإسلامي وبثقافته كمسلم.

وحتى يتمكن من إقصاء اللغة العربية الفصحى، اعتبر"الدارجة"، اللغة الرسمية في المراحل التعليمية، مستعينا بعرب مثل السوري "جون فرعون" ، ولويس برينيه وشيربونو في قسنطينة، وماشويل في وهران، وترتب عن هذاّ اللغة العربية الفصيحة في المؤسسات تغييب شبه كلّي للّغة العربية الفصيحة في المؤسسات .

فقد حرص المحتل على تعلم وتعليم العربية الدارجة للكولون والراغبين فقد حرص المحتل على تعليم في العمل الإداري للتواصل مع الجزائريين؛ وتسهيل التعرف على عاداتهم وتقاليدهم؛ خاصة لدى المكاتب العربية من أجل إحكام السيطرة على القبائل والجماعات، فيتحقق لديهم إدراك كل صغيرة وكبيرة في مجال ذلك المكتب . فقد دعا إلى تشجيع اللسان العامي، وذلك من خلال التواصل معه باللهجة الدارجة في شتى ميادين الحياة وحتى في مجال الاعلام وخاصة الصحافة"...من سنة 1847 إلى سنة 1929م كانت جريدة المبشر الرسمية تصدر بالفرنسية وبعربية ركيكة موجهة إلى الشعب."

ولم يكتف المحتل بهذه الدعوة بل استعان بأدواته خاصة المستشرقين منهم ، للتنظير واستصدار تسميات جديدة ، فاعتبروا اللغة العربية الفصيحة لغة كلاسيكية ، بينما اللغة الحديثة هي التي تمازج بين اللهجات الدارجة والمحلية (أمازيغية، تركية، فرنسية ...)، وأشرف على هذه العملية المستشرق الفرنسي **هنري بيرسي (Henri Pires)**، الذي ألّف كتبا بهذه اللهجات موجّهة للتعليم المدرسي ، وأطلق عليها اسم اللغة العربية الحيّة ، باعتبارها المتداولة بين النّاس.[1]

واستعان هؤلاء المستشرقين بمجموعة من المبشرين بالتراث المحلي الشفوي كالأغاني والأمثال والحكم الشعبية لتأكيد السند التاريخي لدعوة العاميات .[2]

إنّ هذه الدعوات إلى العامية إقحامها في الواقع الحياتي وداخل المدارس ، أدى إلى انحذاذ المستوى الثقافي ، فأبعده عن مرجعيته الدينية، بإقصاء القرآن الكريم وعدم فهم السُنّة[3]، وساهم مساهمة كبيرة في عزل اللسان العربي وثقافته عن المجتمع الجزائري .

رأى كثير من علماء اللسانيات التأثير الواضح للّهجة العامية "الشارع" على اللغة العربية، بل وصفوا أبناءنا بالغباء لعدم فهم وإدراك ما يقول له معلّمه ، عكس اللغات الأخرى ، فلغته المدرسية هي لغته في الشارع وإن وجد فرقا فهو يسير ، لذلك يتجاوز فهم اللغة على اتخاذها وسيلة لفهم العلوم من خلالها ، عكس العربي الذي يقضي سنين لفهم لغته ، مما لا يتسنى له إدراك العلوم التي يتلقاها من خلالها ، وهذا الوضع ساهم في صياغته المحتل إلى حد كبير.

[1] – أحمد بن النعمان ، التعريب بين المبدأ والتطبيق ،.ط1 ، ش.و.ن.ت، الجزائر ، ص 169.

[2] – أنور الجندي ، الثقافة العربية الإسلامية أصولها وانتماءاتها ، ط1 ، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982م، ص 316.

[3] – المرجع نفسه ، ص317.

ثالثا : محاولة طمس التعليم العربي وعزل اللسان الأمازيغي وتوليد شعوبية ضد العرب[1]

وقد روّج لإحلال الأمازيغية بدلا من اللغة العربية –التي اعتمدها الساكنة الجزائرية لسانا لهم عقب اعتناقهم الدين الإسلامي– بعض المستشرقين والمبشّرين مستدلين بنقوش ورسوم الأواني التي قالوا بأنها إيطالية الأصل وفي حقيقة الأمر أنها ذات نزعة مصرية.[2]

إنّ الفرنسيين عملوا على تأجيج الأفكار التي من شأنها أن تفرق بين العنصرين البربري والعربي مثل أنّ العرب هو الذين طردوا القبائل إلى الجبال لذلك فهم يكنون بغضاء متوارثة للعربي المستعمر[3]، من خلال طرح تاريخية اللغة مثل قولهم :"...هذه دخلت ، أي اللغة الفرنسية مع دخول الفرنسيين ، وتلك اللغة أي اللغة العربية مع دخول الفاتحين ، فليس للعربية بالتالي فضل أصالة على الفرنسية ، وإنما اللغة الأصلية لسكان الجزائر هي لغة الأمازيغ..."[4]، بتمييز أصلهم[5] مما يحدث تنفيرا بين البربري والعربي، وبكل ما يجمعه به من لسان ودين ،

---

[1] – **الشعوبية** : مصطلح ظهر قبيل سقوط الدولة الأموية (132 هـ) على يد العباسيين الذين استخدموا العجم(غير العرب) من الفرس والزنوج وتأليبهم على العنصر العربي، ونجم عن حركة الشعوبية– رغم سلبيتها – نتاج ثقافي فكري بين العرب والعجم، ومن مساوئه البعد عن المعنى الحقيقي للدين الإسلامي الذي ينبذ التفرقة والتشرذم .

[2] – أنور الجندي ، الثقافة العربية الإسلامية أصولها وانتماءاتها ، المرجع السابق ، ص ص 61–62.

[3] – ش.ر.أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر(1954–1871) ، ج 2 ، ص219.

[4] – شحاتة الخوري ، القضية اللغوية في الجزائر وانتصار اللغة العربية، ص19 .

[5] – هذا افتراء على القبائل الذين توطن الإسلام في قلوبهم، أو مجرد تمني حتى يتخلى القبائليون عن دينهم الإسلامي، وبالتالي إمكانية قيام تحالف مسيحي بين البربر والفرنسيين على أرض الجزائر؛ وهو ما تنبأ به **فارنيي Warnier** قائلا:"بأن مستقبل الجزائر ليس ملكا للتجأور بين القبائل العربية ولا للحركة الإسلاموية، بل للديانة المسيحية وللتحالف الفرنسي– القبائلي ، مستدلا باحصائيات يزعم من خلالها أن العنصر العربي يشكل أقلية بالنسبة للعنصر البربري: 500000عرب، مقابل 1200000من البربر الناطقين بالعربية، والمتعربين من البربر الناطقين بالبربرية؛ فمن خلال هذا التصور فإن البرابرة هم 2200000 ما بين بربر مستعربين ومحافظين على أمازيغيتهم مقابل العنصر العربي الخالص الذي لا يشكل سوى نصف مليون فقط، إن هذه الاحصائيات كان يراد من خلالها تضخيم عدد الناطقين بغير العربية في القطر الجزائري؛ فقدر التحقيق الذين قاما به **دوتي Doutté** . و **ف. أ غوتيي Gautier.F.E** سنة 1906 م ، عدد الناطقين بالبربرية على اختلافهم في حدود 1242686 نسمة بالنسبة لشمال الجزائر(29.3%) من مجموع سكان الأهالي، فحدد السكان الناطقين بالبربرية بنسبة 32% بالنسبة للسكان المسلمين الذين قدروا ب2500000 نسمة؛ مما يوضح أن النتائج الذي قدمها هانوتو مغلوطة من جهة، ويوضح أن البربري لابد له من التحدث بالعربية في سبيل ضمان رزقه(لغة المبادلات التجارية، والمهاجرين،

فيصادر اللسان العربي منه ، "...وكذلك مصادرة لسانهم العربي ، والضرب عليه وهو الموت، لقولهم لا حياة لأمّة مات لسانها".[1]

بحث المحتل الفرنسي في أصل السكان بعد احتلاله منطقة القبائل سنة 1857م ، فجمع **ألفونس مايير** معلوماته مشافهة من شيوخ القبائل ، فوجدهم يعتقدون أن أصلهم من العرب ما عدا قبيلة (فرواسن وايجر وغوبري) التي قيل أنها فارسية[2]، مزج القبائلي بالروماني لتسهيل الفصل عن العرب من جهة ، وتأكيد الأصل الروماني المسيحي من جهة أخرى ، "... فإن القبيلة البربرية تنحدر من أصل روماني (مسيحي) ، وإن القرى القبائلية حافظت على التنظيم الروماني كما هو "، وبأنهم مسيحيون أو مسلمون بقدر بسيط ، فقد أظهروا لنا استعدادا قويا من أجل عودتهم للمسيحية .[3]

رابعا : آليات ترقية اللسان الأمازيغي

غير أنّ المحتل الفرنسي ومن أجل جلب البربر إلى الحرف اللّاتيني عمل على ترقية اللّغة البربرية التي سعت إليها فرنسا والحفاظ على لهجاتها المختلفة – القبائلية، الشاوية ، المزابية، التارقية، الشلحة، هذه الأخيرة موجودة في مناطق الجنوب الشرقي–الواحات (المغير، جامعة، تماسين، بلدة عمر، سدراتة–ورقلة)– ، بدل إضعاف اللغة العربية، ثم من خلال عديد من المبادرات مثل :

- ✓ منع تدريس اللغة العربية في بلاد القبائل في المدارس الفرنسية ، فبدأ التعليم الفرنسي في بلاد القبائل قبل مناطق الجزائر الأخرى ، وأسس فيها المبشرون من الأباء البيض

والعمال الزراعيين...) من جهة أخرى؛ أي تتلاشى البربرية، وتتعرب المناطق المفتوحة، وكانت النتيجة(المرهقة) التي توصلت إليها الإدارة هي "أن البربرية تتجه نحو الزوال في الجزائر لتحل محلها اللغة العربية". ينظر: .ر.ش أجرون: تاريخ الجزائر المعاصر ، ج2 ، ص ص220–237.

[1] – أبو يعلى الزواوي، جماعة المسلمين، منشورات الحبر، بني مسوس–الجزائر، 2006، ص 19.

[2] – أحمد بن نعمان ، فرنسا والأطروحة البربرية (الخلفيات، الاهداف، الوسائل والبدائل) ، ط 2 ، دار الأمة، الجزائر،1997، ص19.

[3] – شارل.روبير.أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر(1954–1871) ،ج 2 ، المرجع السابق، ص220.

والراهبات (1873-1880) مدارس عديدة ، محاولة لفصلهم عن العرب، وضرب الجبهة المحلية وتنصيرهم لتقريبهم من المستوطنين الأوربيين.[1]

- ✓ دراسة اللهجة القبائلية يتوّج بتسليم شهادة للغة القبائلية (يعطى مستحقها 300فرنك ، تسليم شهادة بمستوى أعلى) .[2]
- ✓ إنشاء كرسي للهجات البربرية في 1885م بكلية الآداب بالعاصمة (أسند إلى سي الهاشمي لونيس) .
- ✓ استحداث منح دراسية معتبرة لصالح الفرنسيين لتعلم اللهجة القبائلية .
- ✓ فرض على القضاة(الموثقون) تقديم شهادة في اللغة القبائلية ، حتى يمارسوا مهنتهم[3]"...تقرر في 1906م إلزام القضاة الموثقين الذين يشتغلون بباد القبائل أن يحرروا عقودهم بالفرنسية وليس بالعربية فقط ، وفي 1911م حاولت الإدارة الفرنسية تعميم الفرنسية ، لكن لم يقبل إلا قاض واحد الصياغة بالفرنسية سليمة ، وأما الآخرون فتعمدوا ارتكاب الأخطاء، بل وهجرت من طرف القبائليين الذين يتوجهون إلى قضاة يحررون باللغة العربية .
- ✓ التركيز على تقوية اللغة البربرية لإضعاف اللغة العربية لدى هذه الفئة ، وضرب وحدة المجتمع الجزائري، ومن المجهودات المبذولة لإحيائها وتقويتها كثرة التأليف وتسليط الضوء على لهجاتها وآدابهاولو كان ذلك الحرف اللّاتيني .[4]
- ✓ وضع قواميس لمعرفة معاني الكلمات وقواعد خاصة بها ، كما أسست سنة 1914م في المغرب الأقصى (الرباط)، معهدا عاليا للغة البربرية، ولربط العلاقة بين البربر في شمال إفريقيا ، صدر قرار سنة 1915م بتأليف جنة أخرى لتنظيم القضاء البربري .[5]

---

[1] – نور سلمان ، الأدب الجزائري في رحاب الرفض والتحرير ، ، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1981 ، ص ص 79-80.

[2] – شارل.روبير.أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1871) ،ج 2 ، المرجع السابق، ص228.

[3] – ريسلر كميل ، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر، تر : نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر الإلكتروني، ط1 ، أوت 2016 ، ص ص218-217 .

[4] – نور سلمان ، الأدب الجزائري في رحاب الرفض والتحرير، المرجع السابق ، ص 84.

[5] – علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، مصر، 1948 م ، ص116

- ✓ التنظيم القبائلي : هو تنظيم إداري ليس قبائليا خالصا وإنما كان فرنسيا –قبائليا ولحقه تأسيس البلديات القبائلية ، وكذلك إلغاء محاكم القضاة المسلمين ، ومنحت لقضاء عرف **الجماعة** (باللغة القبائلية **لثاجماعت**) ، من أجل زيادة الفهوّة بين البربري ودينه الإسلامي ،لكن لم ينجح هذا المشروع سنة 1869م لأن المعمّرين ونواب السلك التشريعي رأوا ضرورة تطبيق التشريع الفرنسي مباشرة ، لأن بلاد القبائل مستعدّة للإندماج.
- ✓ التفريق بين العربي والقبائلي في المندوبيات المالية ، 06 مندوبين للقبائل الذي يبلغ عددهم 700000 في حين 15 مندوبا ماليا لـ 3300000 نسمة ، إضافة إلى تعيين مساعدين يبلغ عددهم 93 ناخب معين في بلاد القبائل (مكان الضامنين من الجماعة)، بهدف التفرقة بين العنصرين العربي والقبائلي ، بواسطة هذا الامتياز الممنوح من قبل الإدارة الفرنسية سيصبح المندوب لا شعوريا والدور الذي يجب أن يقوم به [1].

خامسا : ردود فعل الجزائريين اتجاه سياسة فرنسا البربرية

نكتفي بذكر شخصيتين من أبناء الجزائر المخلصين من أبناء الأمازيغ أنفسهم وعلى رأسهم **عبد الحميد بن باديس الصنهاجيّ** ، الذي صد المشروع الفرنسي ، بل وركز على إحياء لغة القرآن الكريم وسُنّة المصطفى ﷺ؛ لرد الدين الإسلامي في نفوس الجزائريين وتوكيد وحدتهم من خلاله .

يقول **ابن باديس** في هذا الشأن:" ما من نكير أن الجزائر كانت أمازيغية، من قديم عهدها، وما من أمة من الأمم استطاعت أن تقلبها عن كيانها، ولا أن تخرج بها عن أمازيغيتها، أو تدمجها في عنصرها، بل هي التي كانت تبتلع الفاتحين فينقلبوا إليها، ويصبحوا كسائر أبنائها، فلما جاء العرب، وفتحوا الجزائر فتحا إسلاميا، لنشر الهداية –لا لبسط السيادة– قامة العدل الحقيقي بين جميع الناس ، لا فرق بين العرب الفاتحين والأمازيغ أبناء الوطن الأصليين،

[1] – وهم شيوخ وكبار القبائل ينظر : شارل.روبير. أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر(1954–1871) ، ج2، ص ص220–231.

دخل الأمازيغ من أبناء الوطن في الإسلام وتعلموا لغة الإسلام العربية، طائعين فامتزجوا بالعرب بالمصاهرة، ونافسوهم في مجال العلم، وشاطرهم سياسة الملك، وقيادة الجيوش وقاسموهم كل مرافق الحياة ... فأقام الجميع (البربر والعرب) صرح الحضارة الإسلامية يعبرون عنها وينشرون لواءها بلغة واحدة هي اللغة العربية الخالدة، فاتحدوا في العقيدة والنحلة كما اتحدوا في الأدب واللغة، فأصبحوا شعبا واحدا عربيا متحدا غاية الاتحاد ممتزجا غاية الامتزاج، وأي افتراق يبقى بعد ان اتحد الفؤاد واتحد اللسان" .[1]

أمّا الشخصية الثّانية التي نادت بوجوب تعلم العربية على المسلمين؛ فهي شخصية **أبو يعلى الزواوي**، إذ يقول:"...تعلّم العربية واجب على المسلمين؛ لأنّها ممّا يتوصل به إلى واجب، وما يتوصل به إلى واجب فهو واجب " .[2]

[1] – الشهاب، أسبوعية، ثم شهرية، قسنطينة،(1925/11/26 – 1926/08/23 – 1937/06/11 – 1938/09/14) ، عدد فبراير، 1938م.

[2] – أبو يعلى الزواوي، جماعة المسلمين ، المصدر السابق، ص ص 6-7.

ومنه إذن نستنتج :

أنّ فرنسا أعدت حملة عسكرية صليبية؛ لاحتلال أرض الجزائر المسلمة، مدفوعة من قبل الكنيسة والروح الصليبية الموجودة لدى الساسة والجنود والمنظّرين بمساعدة رجال الدّين ، فكان لهم ذلك(سنة 1830) ، بعد مقاومة مسلّحة ، فأرادوا تجسيد هذه الصليبية واقعا، وهذا ما أكده نقضهم للمعاهدة المبرمة مع السلطة التركية المهزومة (05/ 1830/07) ، فهدموا كل مقوّمات الدين الاسلامي ومؤسساتهّ ؛ فاستولوا على العقار الديني، وصادروا أوقاف الشعب الجزائري؛ مما أدى إلى انعكاسات كارثية على المستوى الاجتماعي والثقافي، و تحكموا في مؤسسة القضاء الاسلامي، ففرقوا بين الشعب الواحدّ ، وتدرجوا في نزع صلاحيات القاضي المسلم ومحدوديته في الحكم على قضايا الأحوال الشخصية، وفرضوا على المسلمين التقاضي إلى المسيحي، والتدخل الصّارخ لليهود في الأحكام الصادرة على المسلمين، ولم يتركوا أي وسيلة مادية أو معنوية في سبيل رد الجزائريين عن دينهم وجعلهم مسيحيين، من محو للغة العربية وإحلال للفرنسية وتشجيع البعثات إلمسيحية، وساهموا في تراجع مستوى التعليم الديني، واحتواء الزعامات الدينية القائمة عليه .

إن دوافع فرنسا الصليبية جعلتها ترتكب أبشع المجازر فخربت ودمرت وقامت بإنتهاك الحرمات في المدن وتدنيس دور العبادة الإسلامية بكل ما فيها من أئمة المساجد، وقرّاء القرآن ومؤذنوها ورجال الإفتاء .وكل هذه التصرفات نشرت الفزع والقلق في نفوس الشعب الجزائري لخسارته أكبر داعم لهم وهي المؤسسات الدينية التي لعبت دور مهم في الحفاظ على مقومات المجتمع الجزائري لذلك سعت فرنسا بإستعمال كل قوتها الاستدمارية للقضاء على هذه المؤسسات الدّينية.

رغم كل هذه الإعتداءات الفرنسية إلاّ أن الشعب الجزائري قاوم، وصمدت هذه المؤسسات الدينية وواصلت رسالتها بنشاط بل وبعناد في كثير من الأحيان وقامت بحماية اللّغة والثقافة الجزائرية، وهذا يعتبر أسلوب من أساليب مقاومة السيطرة الاستعمارية.

خاتمة

خاتمة :

إنّ الواقع الثّقافي في الجزائر إبان الفترة الإستعمارية والمتمثّل في الزّوايا والمساجد ودور رجال الدّين في بناء الفرد، والشّخصية الوطنية المقاومة للإستعمار الفرنسي، فمن خلال دراستنا للإشكالية فتوصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات والمقاربات التاريخية المهمة ألا وهي:

- تنوعت المؤسسات الدّينية والثّقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني وجمعت كل الوظائف (الدّينية ، الاجتماعية ، الثّقافية ،التّعليمية ، السّياسية)، وعملت على تنظيم العلاقات بين مختلف شرائح المجتمع وكانت سداً منيعاً أمام محاولات الإدارة الإستعمارية لتشتيتها ، فكان لها دور مهم من حيث المساعدات المادّية التّي تقدّمها للفقراء والمحتاجين والأرامل والمعوزين، من طرق وأساليب تمثلت في المأكل والمشرب والملبس والتّعليم ، وبفضل الكتاتيب القرآنية والمدارس العلمية والزّوايا التي كان لها دور مهم في تعليم القرآن الكريم وحفظه للأطفال وتعليم مختلف العلوم الفقهية والشّرعية، وتعليم القراءة والكتابة والقضاء على الأمّية.
- رغبة فرنسا منذ بداية الإحتلال في القضاء على الدّين الإسلامي ونشر المسيحية.
- رغبة فرنسا في إحياء ونشر المسيحية في إفريقيا وأن تجعل منها مملكة مسيحية.
- الحقد الصّليبي الذي يكنّه العالم المسيحي وعلى رأسه فرنسا للعالم الإسلامي والمسلمين.
- رغبة القادة الفرنسيين السّياسيين والعسكريين في تنصير الجزائر وذالك من خلال مرافقة الحملة العسكرية على الجزائر عدد كبير القساوسة من رجال الدّين.
- إحتلال فرنسا للجزائر بعدّة مبررات ومتحجّجا بأنّ الجزائر أمّة ليس لديها تاريخ ولا هويّة وشعبها همجي، وأنّها جاءت بُغيت تطويره وتخليصه من الحكم التّركي .
- يتبيّن لنا من خلال معاهدة الإستسلام أنّ فرنسا لم تحترم البنود التي تنصّ على إحترام الدّين الإسلامي والعادات والتّقاليد، العربية الإسلامية وأنّها ستحترم الأملاك والنّساء وأنّها لا تمسّ بحقوق وبحريّة السّكان من مختلف الطبقات .

خاتمة :

- تطبيق فرنسا لسّياستها الإستعمارية بالإستيلاء على الممتلكات الدّينية ، من زوايا ومساجد والكتاتيب القرآنية ومدارس وتحويلها إلى مخازن، وثكنات عسكرية واسطبلات وتحويل بعضها إلى كنائس .
- استلاء فرنسا على المؤسسات الوقفية لأنها تعتبر مانع لسياستها ولتوسع ، ولما له من استقلالية وأنّه رابط بين الجزائريين وإخوانه في العالم الإسلامي وأنّه يحافظ على بنية المجتمع الجزائري وهويته، وتحقيق هدفها بضرب الدين الإسلامي وتفريغه من محتواه ممهدة لتنصير الجزائر، ويكمن هدف فرنسا من مصادرة الاوقاف في تجهيل المجتمع الجزائري ونشر الفكر الغربي وتسهيل الطريق لعملية دمج الجزائريين في العنصر الأوروبي .
- سيطرة فرنسا على المؤسسات الوقفية ومصادرة أملاكها وطمس معالمها بتطبيق جملة من القوانيين والتي تميزت بالتخطيط والتدرج وفرض رقابة على المؤسسات الوقفية ،لاستغلال الجانب الاقتصادي، وبالتالي إدخال هذه الممتلكات في نطاق التعامل التجاري مما يسمح للمستوطنيين الاوروبيين بامتلاكه .
- لعبت المساجد دوراً كبير في الحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية والثقافة العربية الإسلامية ولم يقتصر دورها على العبادات فقط ، فكانت تؤدي دور المدارس والمعاهد العليا التي تدرس فها علوم القرآن والحديث، ومقاومة سياسة التجهيل .
- واجهت المساجد سياسة فرنسا الإستدمارية حيث كانت تخصص دروس تحث على الجهاد والنضال مقومة الاستعمار الفرنسي بشتى الوسائل .
- ساهم مشايخ المساجد والكتاتيب القرآ نية في الحفاظ على اللغة العربية وتطوع العديد منهم لخدمة العلم والدين، تحت شعارالإسلام ديني والجزائر وطني والعربية لغتي .
- واصلت فرنسا سياستها الاستعمارية ولجأت الى محاربة رجال الدين ومشايخ الزوايا والمساجد ومارست عليهم أقصى انواع التعذيب ومنهم من أعدمتهم ، وفرضت عليهم رقابة شديدة .
- تضييق فرنسا على معلم القرآن وأصبح لا يقوم بمهامه الا بترخيص من الإدارة الفرنسية، ومنعت تدريس الدروس التي تحث على الجهاد وتعليم القرآن دون تفسير آياته وابعاد الأطفال عن المدارس.

خاتمة :

- رفض الجزائريين الغزو الإستعماري وكل أنواع التنصير الرامية الى إخراجهم من دينهم وسلبهم هويتهم العربية الإسلامية، وهذا بفضل طبيعة المجتمع وتكوينه الاجتماعي الديني المرتبط في الأساس بنشاط المؤسسات الإسلامية ، حيث كان لها دور في المحافظة على اللغة العربية والدفاع عن البعد الإسلامي الجزائري .
- إنّ أغلب الزوايا كانت رافعة راية الجهاد وتصدت للمستعمر الغاشم ودعت لمواجهته بكل الوسائل فتعتبر الزوايا قوة رائدة في مقاومة الاحتلال، ومعقلا للمقاومة الشعبية ضد السياسة الفرنسية التنصيرية .
- إصدار فرنسا ترسانة من القوانيين للتضيّيق على التعليم العربي حيث أجبرت على المتمدرسين التّخاطب باللّغة الفرنسية ، وفرنسة الإدارة وكل ما يتعلق بالجانب الإداري باللّغة الفرنسية، واعتبار اللّغة العربية لغة أجنبية ، ومنع فتح مدارس عربية إلاّ بترخيص من الإدارة الفرنسية وبشروط .

وفي الأخير إنّ أيّ دراسة أو بحث تاريخي متعلق بالفترة الإستعمارية تطرأ عليه تغييرات في المعلومات بحسب الفترة والمعطيات والحقائق التاريخية ، وهذا بناءً على استخراج واستنطاق الوثائق الأرشيفية .

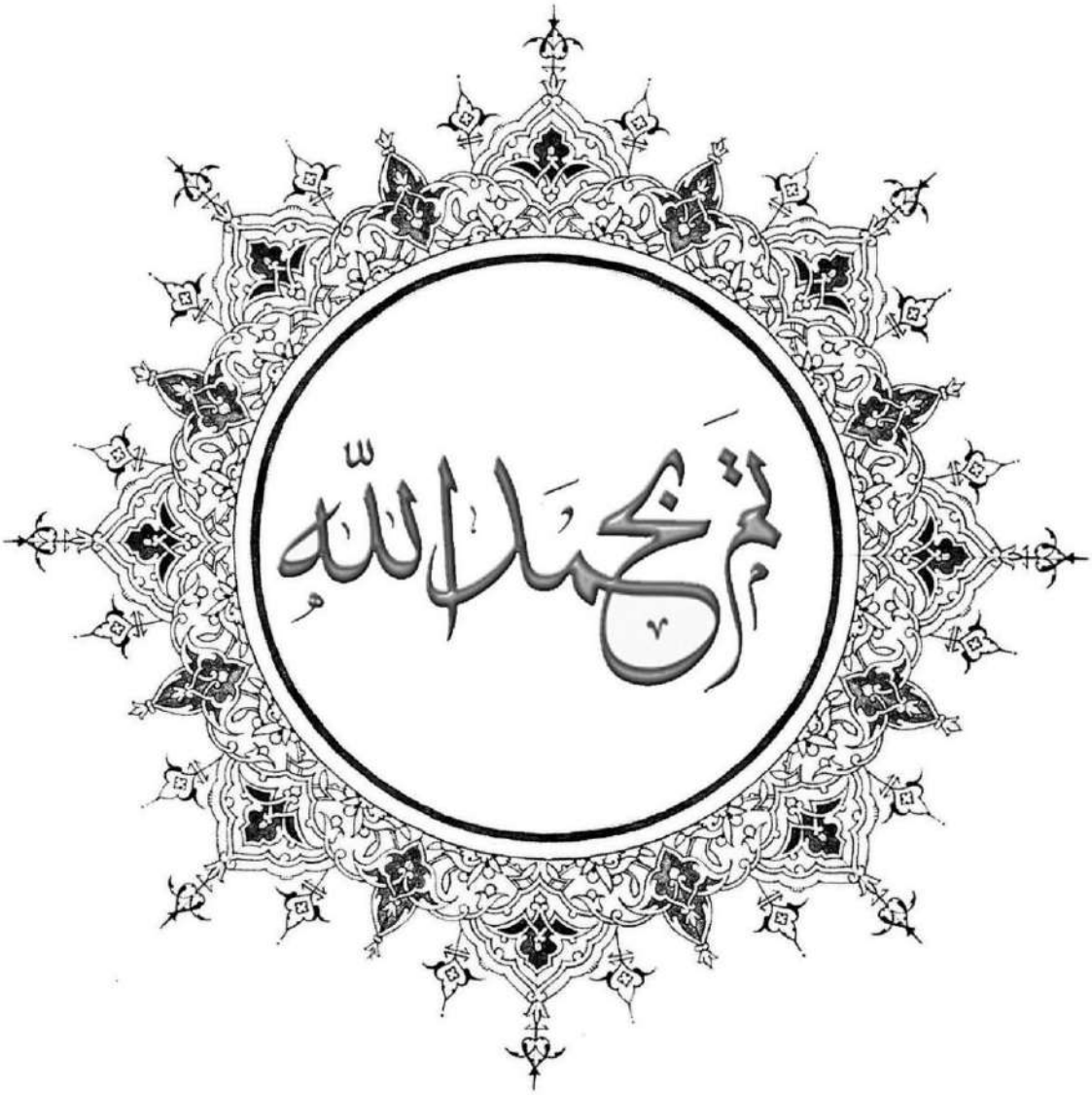
تم بحمد الله

ملاحق

الملحق رقم 1: خريطة تبين الإرساليات التبشيرية "الأباء البيض-أنموذجا" في كل من الجزائر وتونس (1930)[1]

[1] Mission dAfrique des Péres Blansc Maison carrée 1930.

نقلا عن خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص419.

الملحق رقم 2: نص معاهدة الاستسلام بين الكونت دي بورمون والداي حسين .

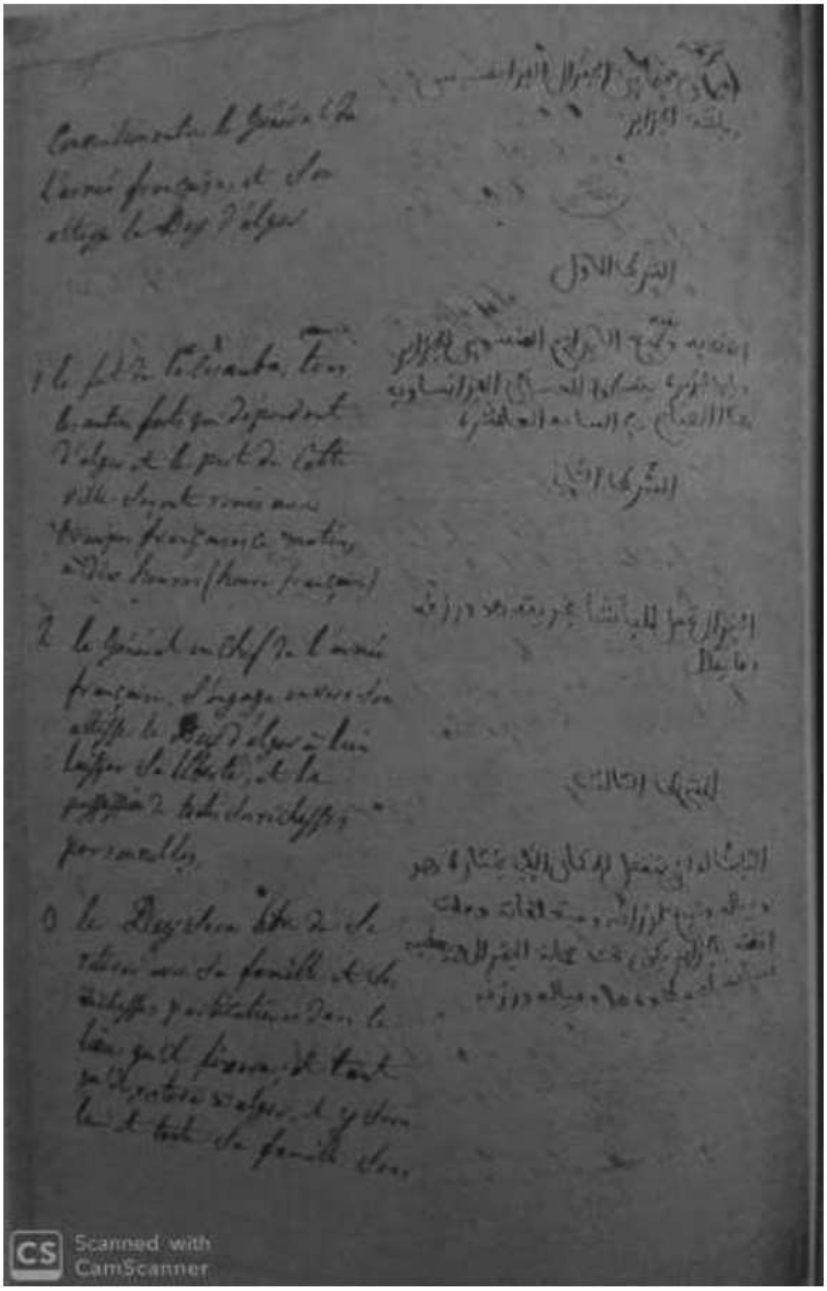

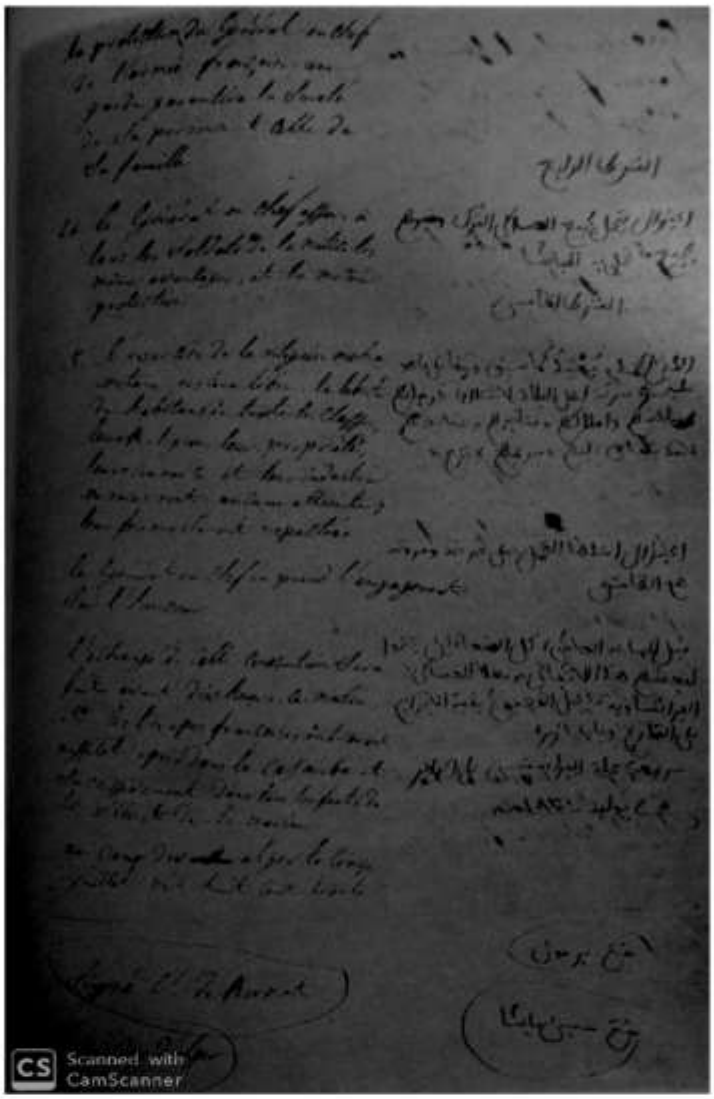

1

[1] الوثيقة مصورة من أرشيف وزارة الحربية بفانسان تحت رقم H4 نقلا عن عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر (1830-1900)، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص ص71-72.

الملحق رقم 3: نداء إلى سكان الجزائر وأهالي القبائل.[1]

[1]G.Esquer Iconographie historiquen, T2, planche n^0 167.

نقلا عن عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 24.

ونورد ما جاء فيه:

هذه مناداة من صاري عسكر الحائل، أمير الجيوش الفرانسوية إلى سكان الجزائر والقبائل

بسم الله المبدئ المعيد، وبه نستعين في الإسرار والإجهار.

ساداتي القضاة والأشراف والعلماء، وأكابر المشايخ والأخيار، إقبلوا مني أكمل السلام وأشمل أشواق قلبي بمزيد العز والإكرام.

أما بعد اعلموا: هداكم الله إلى الرشد والصواب، فقد جل أمر سعادة سلطان فرانسا مخدومي، وعزة جنابه الأعلى عز نصره، قد أنعم عليَّ بتوليته أيّاي منصب صاري عسكر للمباعدة والمقاربة، ويا أعز أصدقائنا ومحبّينا: سكان الجزائر ومن ينتمي إليكم من شعب المغاربة، إن الباشا حاكمكم من حيث أنه تجرأ على بهدلة بيرق أفرانسا المستحق كل الاعتبار، وأقدام على إهانته فقد سبب بجهله هذا، كل ما هو عتيد أن يحل بكم من الكوارث والمضرّات، لكونه دعا عليكم الحرب من قبلنا. فإن عزة اقتدار سلطان أفرانسا– دام ملكه– نزع الله من قلبه مرحمته المعهودة، ورأفته المعروفة المشهورة، فلا بد أن هذا الباشا حاكمكم من قلة بصيرته وعماوة قلبه قد جذب على نفسه الانتقام المهوّل، وقد دنا منه القدر، المقدر عليه، وعن قريب يحل به ما استحقه من العذاب المهين، أما أنتم يا شعب المغاربة، إعلموا وتأكدوا يقينا أنّي لست آتيا لأجل محاربتكم. فعليكم أن لا تزالوا آمنين، وفي أماكنكم مطمئنين، وتعملوا أشغالكم وكل ما لكم من الصنائع والحرف براحة وسرور. ثم إنّي أحقق لكم أنه ليس فينا من يريد يضرّكم لا في مالكم ولا في عيالكم. ومما أضمن لكم أن بلادكم وأراضيكم وبساتينكم وحوانيتكم، وكل ما هو لكم، صغيرا كان أو كبيرا، يبقى على ما هو عليه ولا يتعرّض لشيء من ذلك جميعه أحد من قومنا، بل يكون في أيديكم دائما، فآمنوا بصدق كلامي. ثم إننا نضمن لكم أيضا، ونعدكم وعدا حقيقيا مؤكدا

غير متغيّر ولا متأول. أن جوامعكم ومساجدكم لا تزال معهودة معمورة على ما هي الآن وأكثر، وأنه لا يتعرّض لكم أحد في أمور دينكم وعبادتكم. فإنّ حضورنا عندكم ليس هو لأجل محاربتكم؛ وإنما قصدنا محاربة باشتكم الذي بدا وأظهر علينا العداوة والبغضاء. ومما لا يخفى عليكم تحكّمه وقبح طبعه المشؤوم. ولا ينبغي لنا أن نطلعكم على أخلاقه الذميمة وأعماله الرذيلة، فإنّه واضح لديكم أنّه لا يسعى إلا على خراب بلادكم ودثارها، وتضييع أموالكم و أعماركم. ومن المعلوم أنّه إنما يريد أن يجعلكم من الفقراء المنحوسين الخاسرين المبهدلين أكثر من المسخط عليهم، فمن أعجب الأمور كيف يغيب عنكم أن باشتكم لا يقصد الخير إلا لذاته. والدليل كون أحسن العمارات و الأراضي و الخيل و السلاح و اللباس والحلي، وما أشبه ذلك كله من شأنه وحده.فيا أيها أحبابنا سكان المغرب إنّه عزّ وجل ما سمح بأن يصدر من باشتكم الظالم بما فعله من أعمال الخبث و الرداء، إلا إنعاما منه سبحانه وتعالى عليكم حتى تحصلوا بهلاكه وبزوال سلطته على كل خير، ويفرج عنكم ما أنتم فيه من الغم و الشدة.

وإذا الحال هذه فأسرعوا، واغتنموا الفرصة و لا تعمى أبصاركم عما أشرقه الله عليكم من نور اليُسر و الخلاص، و لا تغفلوا عما فيه مصلحتكم، بل استيقظوا لكي تتركوا باشتكم هذا وتتبعوا شورنا، الذي يؤول إليه خيركم وصلاحكم. وتحققوا أنه تعالى لا يبغي قط ضرر خليقته، بلى يبغي أن كل واحد من برایاه يحوز ما يخصّه من وافر نعمه التي أسبغها على سكان أرضه. يا أيها أهل الصلاح إن كلامنا هذا صادر عن الحق الكامل، وإنّه مشتمل على الصلح و المودّة. وأنتم إذا شيعتم مراسلكم إلينا، حينئذ نتكلم وإياهم والمرجو من الله تعالى أن حديثنا مع بعضنا بعض يؤول إلى ما فيه منافعكم وصلاحكم. وحشمناكم بالله أنكم بعدما حققتم أن مقاصدنا و غايتنا الفريدة ليست هي سوى خيركم ومنفعتكم فتشيعوا لنا صحبة مراسلكم كل ما يحتاج إليه عسكرنا

المنصور من الذخائر ما بين طحين، وسمن، وزيت، وعجول، وغنم، وخيل، وشعير، ومايشبهه، وحين تصل مراسلاتكم هذه إلينا فحالا ندفع الثمن فلوسا نقدية على ما تريدون و أكثر من هذا. و أما إن كان منكم معاذ الله خلاف ذلك حتى تختاروا محاربتنا ومقاومتنا، إعلموا أن كل ما يصيبكم من المكروه و الشر إنما يكون سببه من جهتكم فلا تلوموا إلّا أنفسكم فأيقنوا أنّه ضدّ إرادتنا، فليكن عندكم محققًا أنّ عساكرنا المنصورة تحيط بكم بأيسر مرام، ودون تعب، وإن الله يسلّطها عليكم، فالله تعالى كما أنه يأمر من يجعل لهم النصر و الظفر بالمرحمة و المسامحة على الضعفاء المظلومين، فكذلك يحكم بأشد العذاب على المفسدين في الأرض العائثين على العباد والبلاد، فلا بد أنكم إن تعرّضتم لنا بالعداوة و الشر هلكتم عن آخركم.
هذا أيها السادة ما بدا لي أن أكلمكم به فهو نصيحة مني إليكم، فلا تفلوا عنه. واعلموا بأن صلاحكم إنما هو في قبوله وفسادكم في فراركم منه، وأن هلاككم لا يرده أحد منكم إن أعرضتم عما نصحتكم وأنذرتكم به، وايقنوا إيقانا مؤكدا أن كلام سلطاننا المنصور المحفوظ من الله تعالى، غير ممكن تغييره، لأنه مقدّر، والمقدر لا بد أن يكون، والسلام على من سمع وأطاع وبادر بالا ذعان وترك كل نزاع. في ذي الحجة عام خمسة وأربعين ومائتين وألف.هـ.*

* نقلنا نص الوثيقة العربي مباشرة (بأخطائه وعامية بعض ألفاظه)وليس المعرب من النص الفرنسي. ينظر : حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تعريب وتقديم وتعليق وفهرسة: محمد بن عبد الكريم، ط1، دار الوعي،، الجزائر ،2017، ص ص341-345.

الملحق رقم 4: زوايا مدينة الجزائر ومصيرها خلال الاحتلال الفرنسي.[1]

زاوية القاضي	كان مصيرها مصير جامع القاضي ومسجد الشماعين المجاورين لها وهو الهدم.
زاوية الأشراف	استولى عليها الفرنسيون1832 وتمت مصادرتها1841 ثم هدمت.
زاوية سيدي ولي دادة	صادرتها سلطة الاحتلال 1864 ألحقت بمبنى جمعية الرحمة الكثولوكية.
زاوية الأندلس	عطّلوها سنة 1843 وتصرفوا فيها واغتصبوا أوقافها.
زاوية الشبارلية	اغتصبت أوقافها وأرضها ومسجدها وهدمت سنة 1840
زاوية سيدي أحمد بن عبد الله	اغتصبت أوقافها،والحق جزء منها إلى الشارع الذي أحدثوه والجزء الثاني جعلوه مدرسة عربية فرنسية.
زاوية سيدي عبد المولى	أهملوها سنة1840 ثم هدمت ودخلت في البيوت المجاورة لها.
زاوية سيدي عمار التنسي	احتلها الدرك 1831 حولها إلى ثكنة عسكرية إلى أن هدمت.
زاوية جامع السيدة	هدّمت مع الجامع الذي يحمل نفس الاسم منذ 1830.

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،ج5، مرجع سابق،ص ص 112- 123.

الملحق رقم5: جامع كتشاوة بعد تحويله إلى كاتدرائية.[1]

جامع كتشاوة بعد تحويله إلى كاتدرائية

منبر الإمام صار منبرا للقسيس

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص209.

الملحق رقم 6: نسخة مترجمة للعربية من نص القانون المشيخي 22 أفريل 1863م.[1]

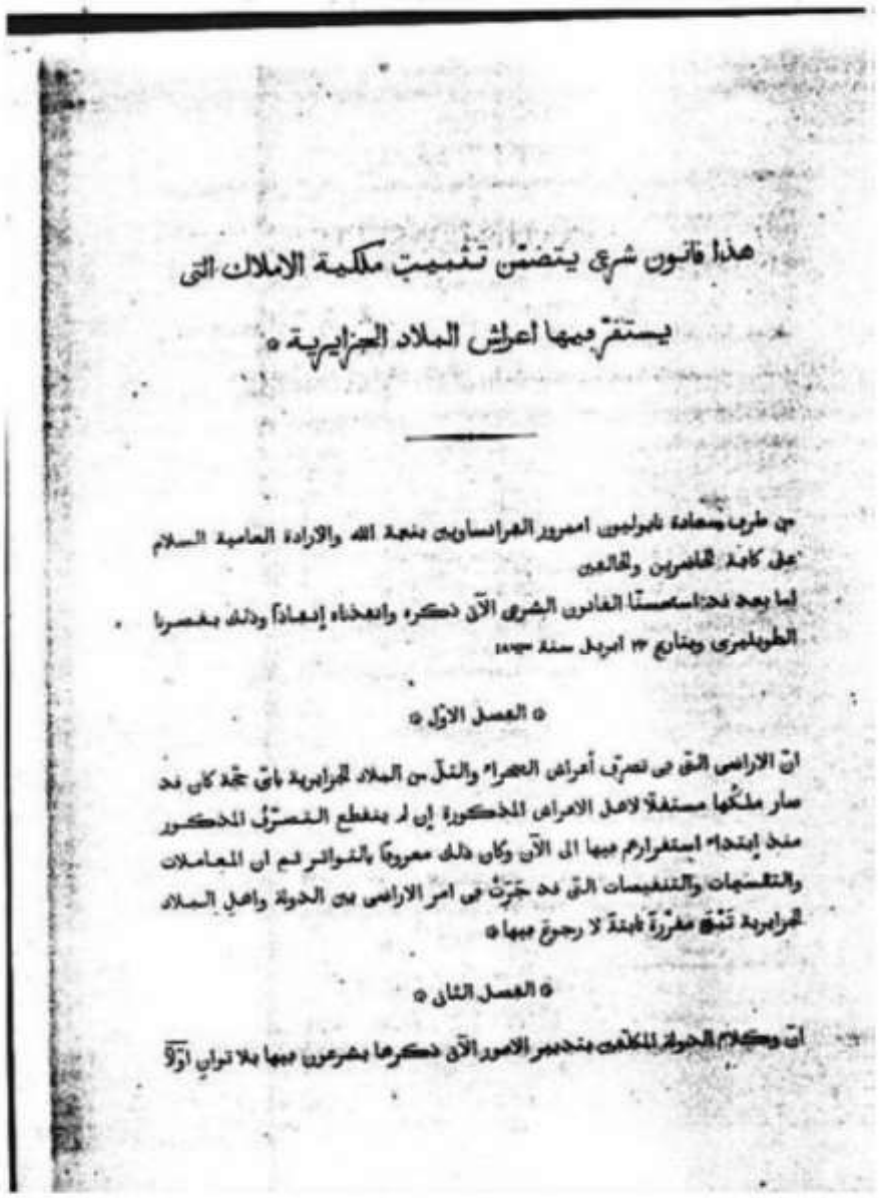

هذا قانون شرعي يتضمن تثبيت ملكية الاملاك التي
يستقر فيها اعراش الملاد الجزايرية ٥

من طرف سعادة نابوليون امبرور الفرانساويين بنعمة الله والارادة العامية السلام
على كافة الحاضرين والغايبين

لما بعد فحن اسعدتنا العناية الشرعي الآن ذكره وابدائه إسعاداً وذلك بقصرنا
الطويلمري ومتابع ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٣

٥ الفصل الاوّل ٥

ان الاراضي التي في تصرّف أعراش العمراء والذل من الملاد الجزايرية باقي تحت كان قد
صار ملكها مستقلاً لاهل الاعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرّف المذكور
منذ إبتداء استقرارهم فيها الى الآن وكان ذلك معروفاً بالتواتر ثم ان المعاملات
والتقسيمات والتنفيسات التي قد جرَتْ في امر الاراضي بين الدولة واهل الملاد
الجزايرية تبقى مقرّرة ثابتة لا رجوع فيها ٥

٥ الفصل الثاني ٥

ان وكلاء الدولة المكلفين بتدبير الامور الآن ذكرها يشرعون فيها بلا توانٍ اوّلاً

— ٥ —

يحدّدون الاراضي التي للاعراب الحمراء والتلّ ثانياً يقسمون ارض كل عرش من اعراش بلاد التلّ وغيرها من الاوطان القابلة للحراثة ويوزّعونها على الدوابر التي يشتمل عليها العرشُ المذكور بعد تعيين الاراضي التي يلزم بقاؤها على حالها من مسارح للانعام وغير ذلك ليكون منفعتها عامّة لاهل العرش المذكور ثالثاً يقسم الوكلاء القطعة الخاصة لكلّ دوارٍ ويُفرِدون أقسامها لاهل الدوار واشخاصه ليستغلّوا بملكها وذلك التقسيمُ يكون على حسب حقوقهم السابقة فيها وبالنظر الى عوايد الوطن كلّهم لا يشرعون في ذلك الا بعد تيقّن إمكانه وموافقة الوقت والحال رابعاً يصير توزيعُ الأقسام على ترتيب معيّن وفي اوقات تحدّدها اوامرُ سلطانية تصدر في ذلك ۞

۞ الفصل الثالث ۞

سيصدر قانون من طرف ديوان مشورة الدولة يتعيّن فيه كلّ ما يتعلّق بالامور الآتي ذكرها وهي اولاً كيفية العمل في تحديد ارض كل عرش ثانياً كيفية العمل في تقسيم ارض كل عرش بين الدوابر التي يشتمل عليها العرشُ المذكور وكيفية العمل حين يريد اهلُ الدوار نقلَ أملاكهم الى غيرهم وذكر شروط ذلك كلّه ثالثاً كيفية العمل والشروط اللازمة في تقرير ملكية الاقسام لاهل الدوابر واشخاصها على حسب حقوقهم المتقدّمة ونظراً الى عوايد الوطن وكيفية إصدار رسوم التمليك لهم من دواوين الدولة ۞

۞ الفصل الرابع ۞

ان المطالب المختلفة وانواع اللوازم التي يجب دفعُها على الاعراش المستقرين في تلك الاراضي لا تزال الدولة تقبضها كما تقدّم إلا أن يصدر بخلاف ذلك اوامر سلطانية في صورة قوانين من طرف مشورة الدولة ۞

۞ الفصل الخامس ۞

انّ حقوقَ الدولة في أملاك المالك وحقوقَ كل من كان مستغلاً بملك عقاره لا تغيّر

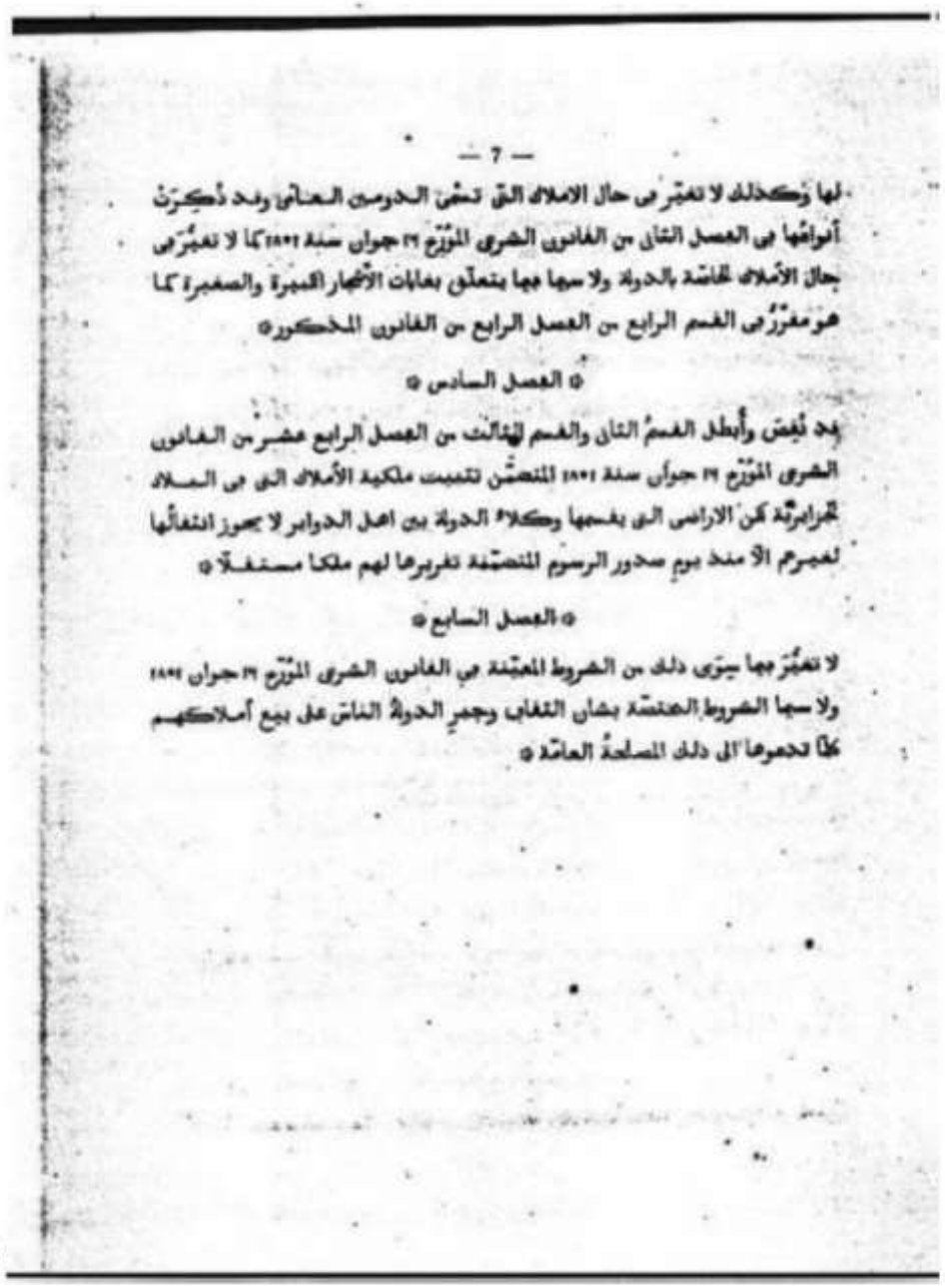

— ٢ —

لها وكذلك لا تعتبر فى حال الاملاك التى تسمّى الدومين العمانى وقد ذُكِرَتْ أنواعُها فى الفصل الثانى من القانون الشرعى المؤرّخ ٢٩ جوان سنة ١٨٩١ كما لا تعتبر فى حال الأملاك الخاصّة بالدولة ولا سيما فيما يتعلّق بغابات الأشجار الكبيرة والصغيرة كما هو مقرّر فى القسم الرابع من الفصل الرابع من القانون المذكور ۞

۞ الفصل السادس ۞

قد نُقِض وأُبطل القسمُ الثانى والقسم الثالث من الفصل الرابع عشر من القانون الشرعى المؤرّخ ٢٩ جوان سنة ١٨٩١ المتضمّن تثبيت ملكية الأملاك التى فى العملاة الجزائريّة كمن الاراضى التى بقسميها وحكلاء الدولة بين اهل الدوابر لا يجوز انتفاعُها لغيرهم الا منذ يوم صدور الرسوم المتضمّنة تفويضها لهم ملكا مستغلّا ۞

۞ الفصل السابع ۞

لا تعتبر فيما سِوَى ذلك من الشروط المعيّنة فى القانون الشرعى المؤرّخ ٢٩ جوان ١٨٩١ ولا سيما الشروط المتعلّقة بشأن الثقاب وجمرِ الدولة الناشئ على بيع أملاكهم كلّا تجمعوها الى ذلك المصلحةُ العامّة ۞

1

[1] صالح حيمر، مرجع سابق، ص ص313-315.

ملحق رقم 7: نص قانون وارني باللغة الفرنسية.

LOI DU 26 JUILLET 1873

RELATIVE A L'ÉTABLISSEMENT ET A LA CONSERVATION
DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE

TITRE PREMIER

DISPOSITIONS GÉNÉRALES

Art. 1.—L'établissement do la propriété Immobilière en Algérie, la conservation et latransmission contractuelle des immeubles et droits Immobiliers, quels quo soient les propriétaires, sont régis par la lot française En conséquence, sont abolis tous droits réels servitudes ou causes de résolution quelconques, fondés sur la droit musulman ou kabyle, qui
seraient contraires à la toi française Lo droit réel de chefäa ni pourra être opposé aux acquéreurs qu'à titre do retrait successoral, par les parents successiblcs, d'après le droit musulman et sous les conditions prescrites par l'articlo. 841 du Codo civil.

Art. 2 (1). — Les lois françaises, et notamment celle du 23 mars 1855, sur la transcription,
seront appliquées aux transactions immobilières : 1' A partir de la
promulgation de la présente loi, pour les conventions qui interviendront entre individus régis par des statuts différents ;

2 » A partir de la même époque, pour les conventions entre Musulmans, relatives à des immeubles situés dans les territoires qui ont été soumis à, l'application de l'ordonnanco du
21 juillet 1846, et dans ceux où la propriété

a été constituée par voie de cantonnement ; 38 Au fur et à mesure de la délivrance des titres
de propriété, pour les conventions relatives aux immeubles désignés à l'art. 3 ci-après.
Art. 3 (1). — Dans les territoires où la propriété collective aura été constatée
au profit d'une tribu ou d'une fraction de tribu, par application du sénatusconsulte
du 22 avril 1863, ou do la présente loi, la propriété individuelle
sera constituée par l'attribution d'un ou plusieurs lots de terre aux ayants droit et par la délivrance de titres opérée conformément à l'art. 20 ci-après.
La propriété du sol ne sera attribuée aux membres de la tribu que dans la mesure dos surfaces dont chaque ayant droit a la jouissance effective ;
le surplus appartiendra, soit au douar comme bien communal, soit à l'Etat
comme bien vacant ou en déshérence, par application de l'art. 4 de la loi
du 16 juin 1851.
Dans tous les territoires autres que ceux mentionnés au g 2 de l'art, précédent,
lorsque l'existence de droits de propriété privée, non constatés par acto notarié ou administratif, aura été reconnue par application du titre II ci-après, des titres nouveaux seront délivrés aux propriétaires.
Tous les titres délivrés formeront, après leur transcription, le point de départ unique de la propriété, à l'exclusion de tous autres.
Art. 4. — Le maintien de l'indivision est subordonné aux dispositions de l'art. 815 du Code civil.
Art. 5. — L'enregistrement des titres délivrés en exécution de l'art. 3 aura lieu au droit fixe
de 1 franc.
La transcription sera opérée sans autres frais que le salaire du conservateur.
Art. 6. — Il sera, en exécution de l'art. 3 do la présente loi, et sous la réserve expresse du recours devant les tribunaux, stipulé à l'art. 18 ciaprès, procédé administrativementà la reconnaissance de la propriété privée et à sa constitution partout où le sol est possédé à titre
collectif par les membres d'une tribu ou d'un douar.
Art. 7. — Il n'est point dérogé par la présente loi au statut personnel, ni aux règles de succession des indigènes entre eux .[1]

[1] صالح حيمر ، المرجع السابق، ص ص171،172.

الملحق رقم 8: غلاف الحبس ونص وقف الشيخ محمد الهاشمي(الورقات الاولى والأخيرة من الحبس)[1]

الورقة الأولى من نص الحبس

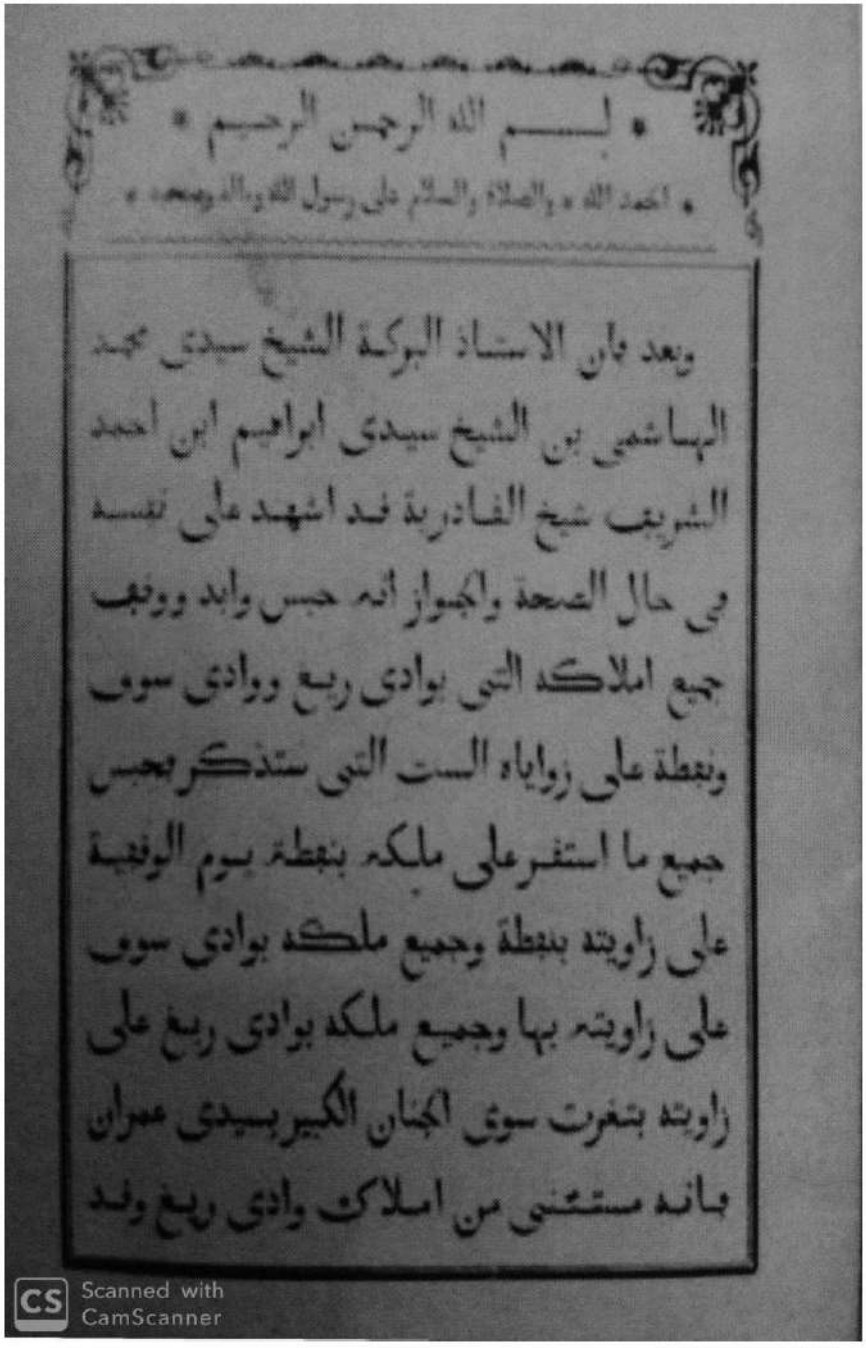

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد

وبعد فان الاستاذ البركة الشيخ سيدى محمد
الهاشمى بن الشيخ سيدى ابراهيم ابن احمد
الشريف شيخ القادرية قد اشهد على نفسه
فى حال الصحة والجواز انه حبس وابد ووقف
جميع املاكه التى بوادى ريغ ووادى سوف
ونبطة على زواياه الست التى ستذكر بحبس
جميع ما استقر على ملكه بنبطة يوم الوقفية
على زاويته بنبطة وجميع ملكه بوادى سوف
على زاويته بها وجميع ملكه بوادى ريغ على
زاويته بتغرت سوق الجمان الكبير بسيدى عمران
فانه مستثنى من املاكه وادى ريغ وقد

Scanned with CamScanner

الورقة الثانية من نص الحبس

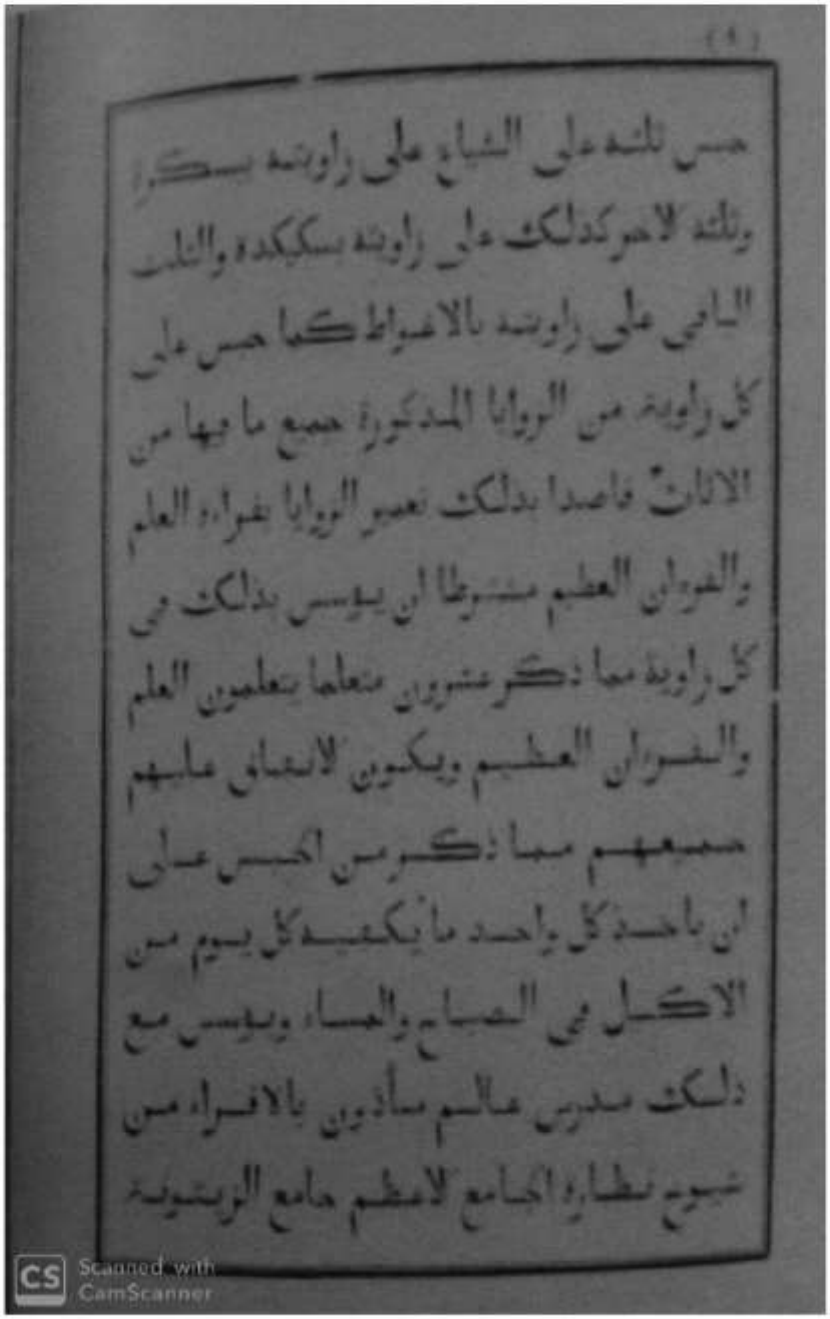

الورقة الثلاثون من نص الحبس

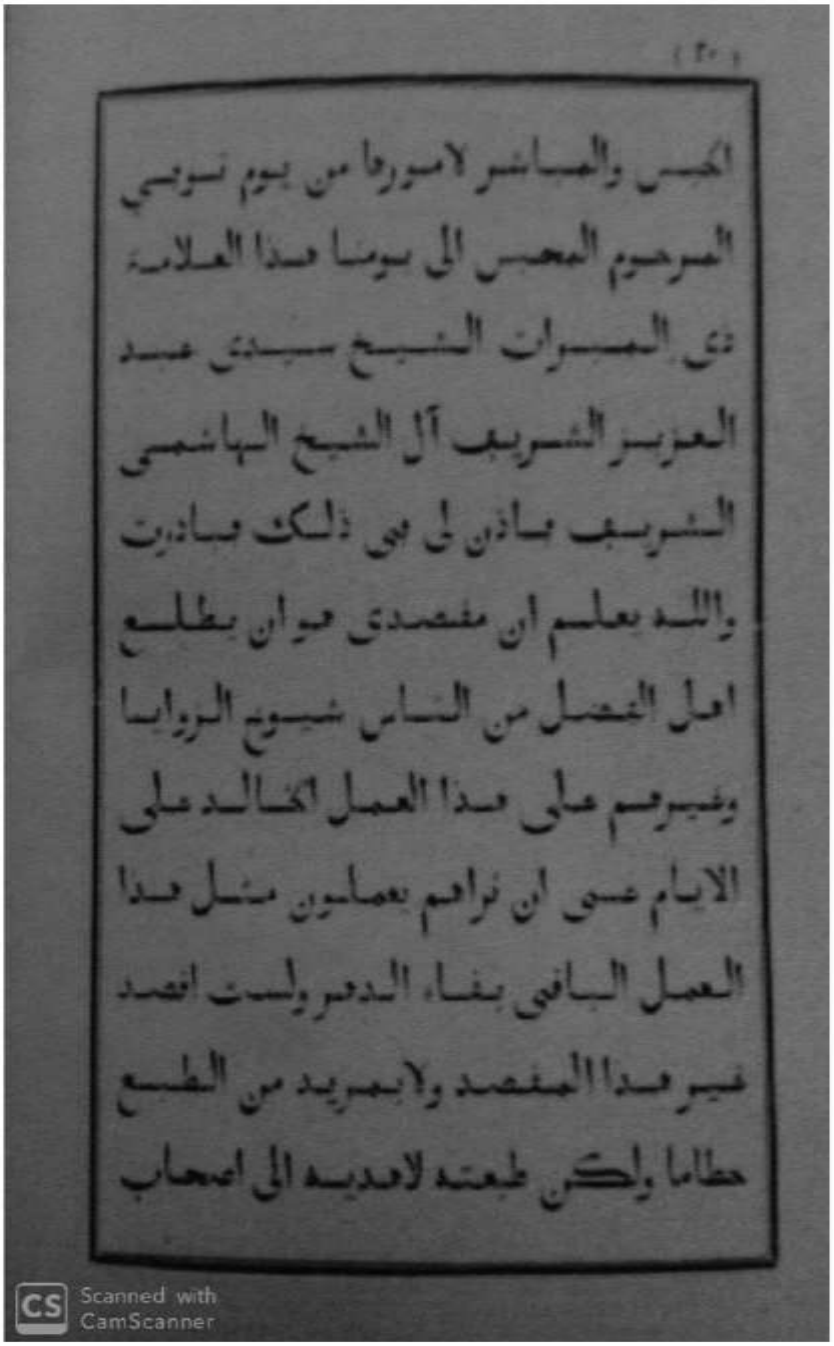

الورقة الأخيرة من الحبس

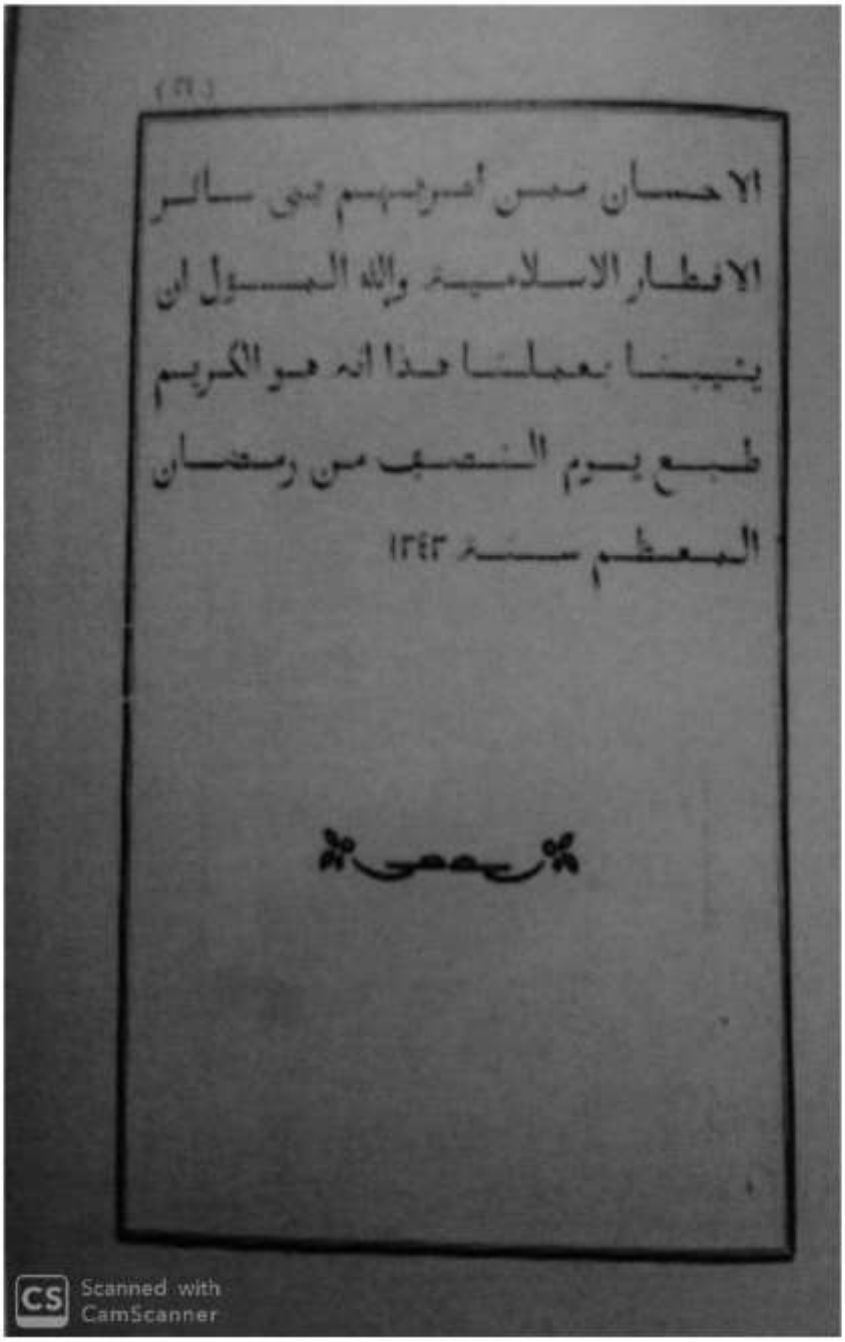

1

[1] محمد الهاشمي، نص الحبس الذي حبسه الطيب الذكر الولي الصالح الشيخ سيدي محمد الهامشي بن الشيخ سيدي إبراهيم الشريف، مطبعة جول كربونال، الجزائر، 15 رمضان 1343هـ.

الملحق رقم 9 : مرسوم تأسيس المدارس الشرعية الثلاث.

مرسوم 30 سبتمبر 1850

باسم الشعب الفرنسي،

رئيس الجمهورية

نظرا لاقتراحات الحاكم للجزائر و رأي مجلس الحكومة بتاريخ 24 جانفي 1850 حول مشروع تنظيم التعليم العام للمسلمين.

نظرا لقرارات رئيس المجلس المكّلف بالسلطة التنفيذية المؤرخة في 16 أوت و 9 ديسمبر 1848 التي تعتبر أنه من الضروري وضع تحت الرقابة و إدارة الحكومة كل مؤسسات التعليم العام للمسلمين و نظرا لتقهقر المدارس التي كانت تتابع ا الدراسات العليا الإسلامية والتي وحدها يمكنها تخريج مرشحين للمناصب: المفتي، القاضي، الإمام، الخوجة و غيرها من الوظائف المخصصة للأهالي في المصالح الإدارية بالجزائر.

يقرر

الفصل الأول

التعليم الابتدائي و الثانوي

المادة الأولى: التعليم الابتدائي، و التعليم الثانوي المقدمان في المدارس الإسلامية يوضعان تحت الرقابة السامية للحاكم العام و التي تمارس بواسطة الحكام في الأقاليم المدنية، و في الأقاليم العسكرية من طرف قادة المقاطعات.

لم يطرأ أي تغيير في شروط الوجود و في طرق التعليم المنتهجة حاليا.

المادة الثانية: صندوق سنوي مسجل في ميزانية الدولة سوف يخصص لمنح مكافآت للمعلمين المتميزين و التلاميذ النجباء.

الحاكم العام للجزائر سيقرر تقسيم هذه الصناديق بالنظر إلى الاقتراحات التي ستقدم له

من طرف القادة و الحكام، يقوم الحاكم العام بتقديم تقرير إلى وزير الحربية حول ذلك.

الفصل الثاني

المدارس العليا الإسلامية

المادة الثالثة: تؤسس على حساب الدولة في كل من: المدية، تلمسان، و قسنطينة، مدرسة عليا

(مدرسة) من أجل تكوين مترشحين للوظائف المرتبطة بمصالح العبادة، العدالة و التعليم العام للأهالي و المكاتب العربية.

المادة الرابعة: التعليم في المدارس العليا مجاني و يتضمن:

درس في القواعد و الأدب (النحو).

درس في القانون و الاجتهاد (فقه).

درس في الدين (التوحيد).

المادة الخامسة: فريق العمل في المدرسة يتكون من:

- مدير مكّلف في نفس الوقت بالقيام بتدريس أحد الدروس الثلاثة و الذي يتلّقى راتبا شهريا قدره..... 2100 فرنك.

- أستاذان براتب شهري قدره ..... 1500 فرنك..... 3000 فرنك.

- وَقاف ..... 600 فرنك.

المادة السادسة: مدير و أساتذة المدارس العليا الإسلامية يعينون من طرف وزير الحربية باقتراح من الحاكم العام للجزائر.

الوقاف يعين من طرف الجنرال قائد المقاطعة، تحت إشراف مدير التربية.

المادة السابعة: كل مدرسة عليا سيكون مقرها قرب أحد المساجد التي كانت بجوارها مدارس.

دعم قيمته 100 فرنك يمنح كل سنة إلى العشر تلاميذ الأوائل في كل مدرسة، كما يسمح له الإيواء في المؤسسة إذا كان المحل يسمح بذلك.

المادة الثامنة: توضع المدارس العليا تحت رقابة الضباط العامون قادة المقاطعات. هذه الرقابة تمارس بواسطة المكاتب العربية

المادة التاسعة: تفتيش المدارس العليا كل سنة من طرف أحد الضباط الفرنسيين الملحقين

بالشؤون العربية، و من طرف أحد أساتذة كرسي اللغة العربية المعين من طرف الحاكم العام للجزائر.

المادة العاشرة: المصاريف الناتجة عن إنشاء المدارس العليا الإسلامية تتكّفل ا الميزانية الحربية.

المادة الحادية عشرة: يكلف وزير الحربية بتنفيذ هذا المرسوم.

نظر من أجل تطبيقه في الجزائر. حرر بالإيليزي: في 30 سبتمبر 1850

الجزائر في 3 أكتوبر 1850 إمضاء ل. ن. بونابارت.

الحاكم العام للجزائر وزير الحربية دوهوتبول.

إمضاء: ف. شارون[1]

[1] كمال خليل، مرجع سابق، ص ص169-171.

الملحق رقم10: المرسوم الامبراطوري الصادر في 1854/10/01م

LE DCRET DU 1" OCTOBRE 1854[1]

Le 1" octobre un Dcret imprial
vient refondre de fond en comble tou
tes les anciennes Ordonnances et les
anciens Arrts. Il dbute en procla
mant que la loi musulmane rgit seule
les Musulmans. Au civil le Cadi est con
serv comme juge unique. Il connat
de toutes les matires civiles et com
merciales, de toutes les questions d'
tat et de proprit. Au criminel il reste
charg seulement de punir les infrac
tions la loi musulmane non prvues
par les lois franaises. Le musulman
doit tre pieux, bon gr, mal gr : il
pourrait cesser d'tre fanatique. L'In
quisition existe pour lui . Cependant le
Cadi ne pourra prononcer la peine de
mort.

[1] E.Lourdau, La justice musulmane en ALGERIE, TTR0GBAPB1E ET LITHOGRAPHIE A. BOUYER23, rue BaB-Azoun,23.1884, ALGERIE, p85.

الملحق رقم 11: غلاف ونص تقرير المكي بن باديس حول الأحكام الشرعية التي تناسب لصوص البوادي في الاوطان الجزائرية[1]

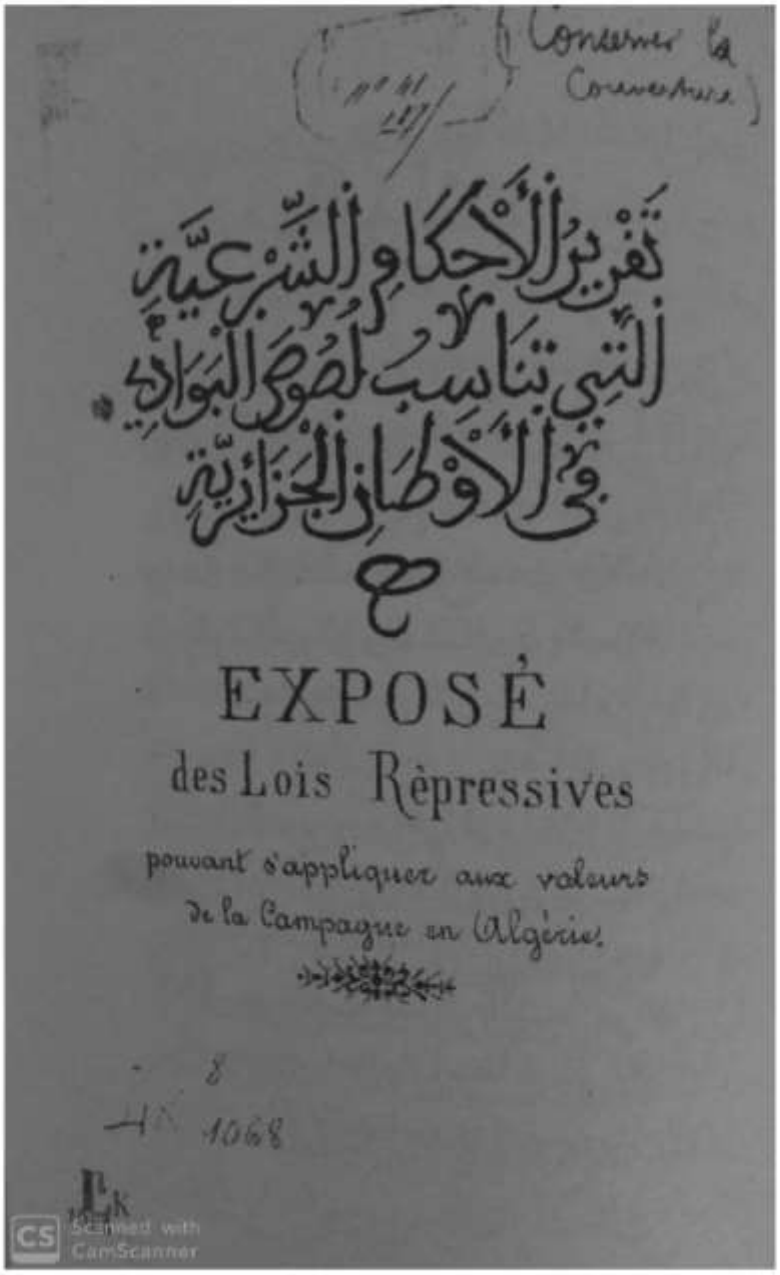
تقرير الأحكام الشرعية
التي تناسب لصوص البوادي
في الأوطان الجزائرية

EXPOSÉ
des Lois Répressives
pouvant s'appliquer aux voleurs
de la Campagne en Algérie.

الورقة الأولى من التقرير

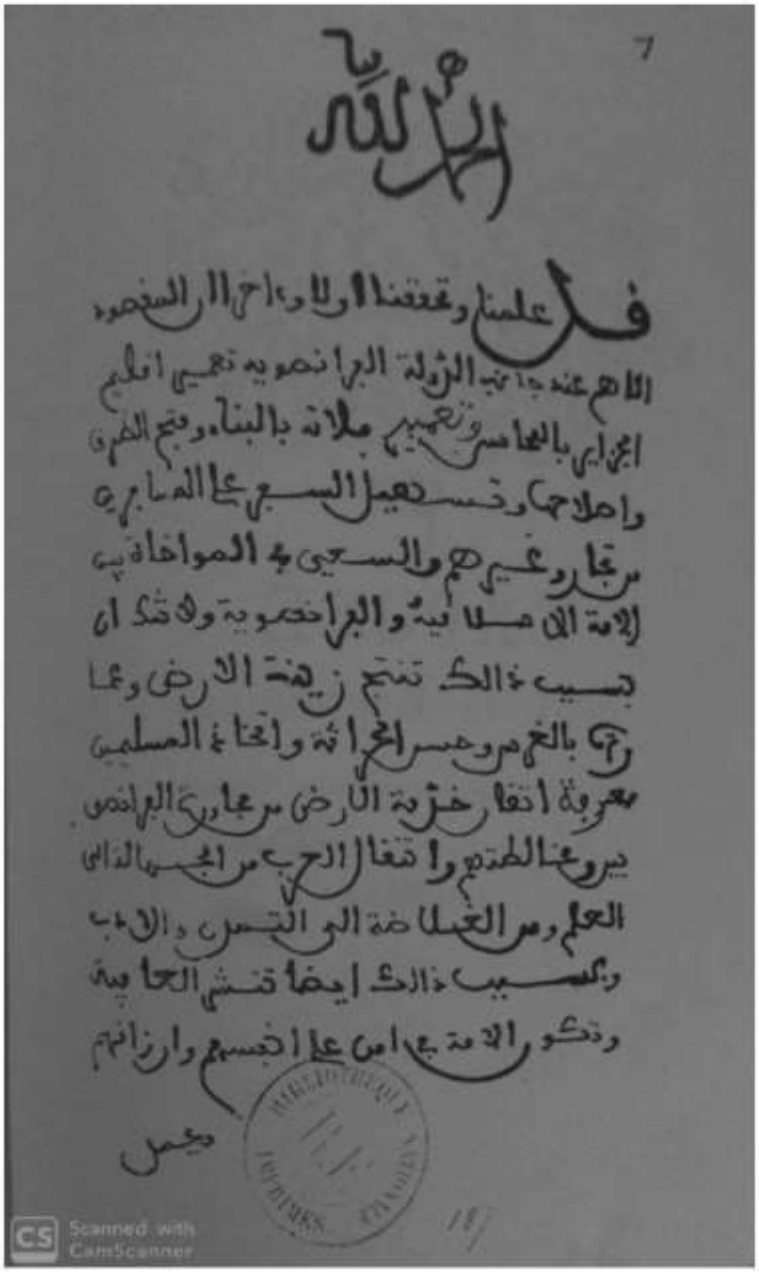

الورقة الأخيرة من التقرير

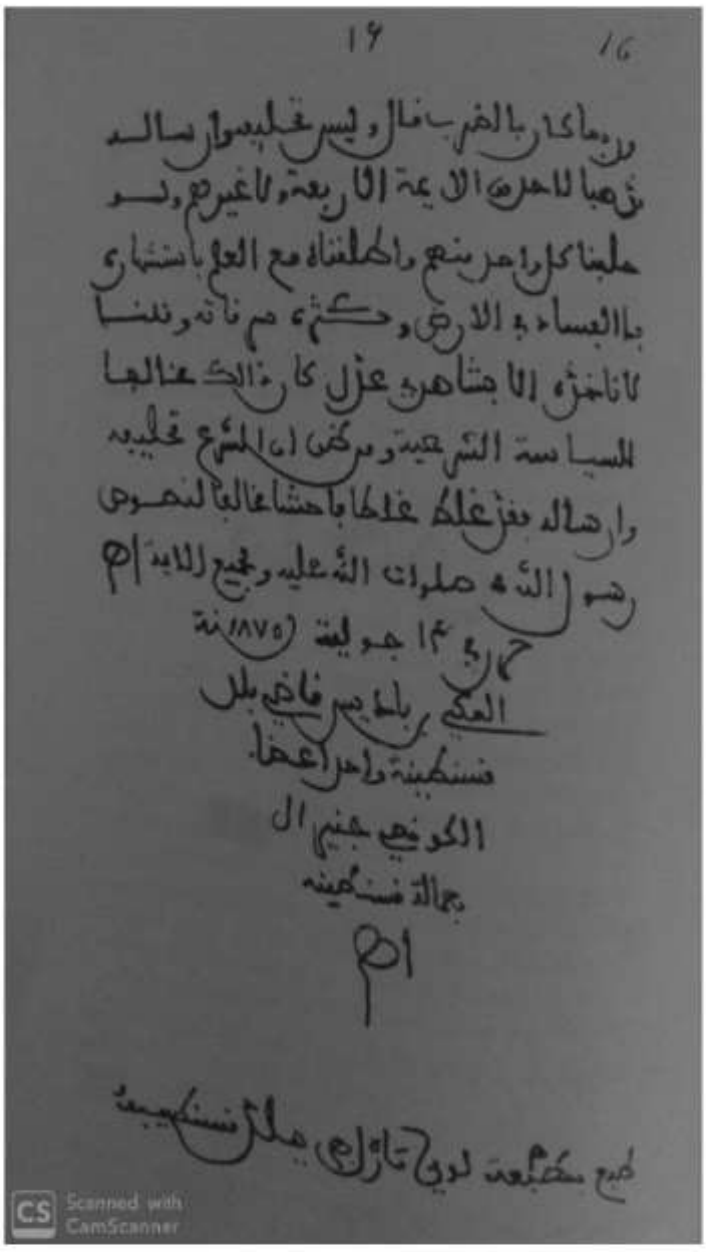

1

[1] ابن باديس المكي، تقرير الأحكام الشرعية التي تناسب لصوص البوادي في الأوطان الجزائرية، وثيقة مخطوطة(1874/07/14)، رمزها:8-LK8-1068k، متاح على النت على http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/dbt6k1660

الملحق رقم 12: جدول يوضح النسب المئوية للمسجلين في التعليم الابتدائي في الجزائر أواخر القرن التاسع عشر(بعد صدور قانون إجبارية التعليم).[1]

الجنسية	عدد الأطفال في سن التمدرس	عدد المسجلين	النسبة
الجزائرية	633190	24565	%3.84
الفرنسية	093531	78531	%84

[11] الطاهر زرهوني، التعليم قبل وبعد الاستعمار نقلا عن مراد بوتليليس: تطور التعليم في الجزائر من 1830-2011 ماجستير في الديمغرافيا، قسم الديمغرافيا كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2014/03/20،ص55.

الملحق رقم 13: قانون فصل الدين عن الدولة(1905/12/9)[1]

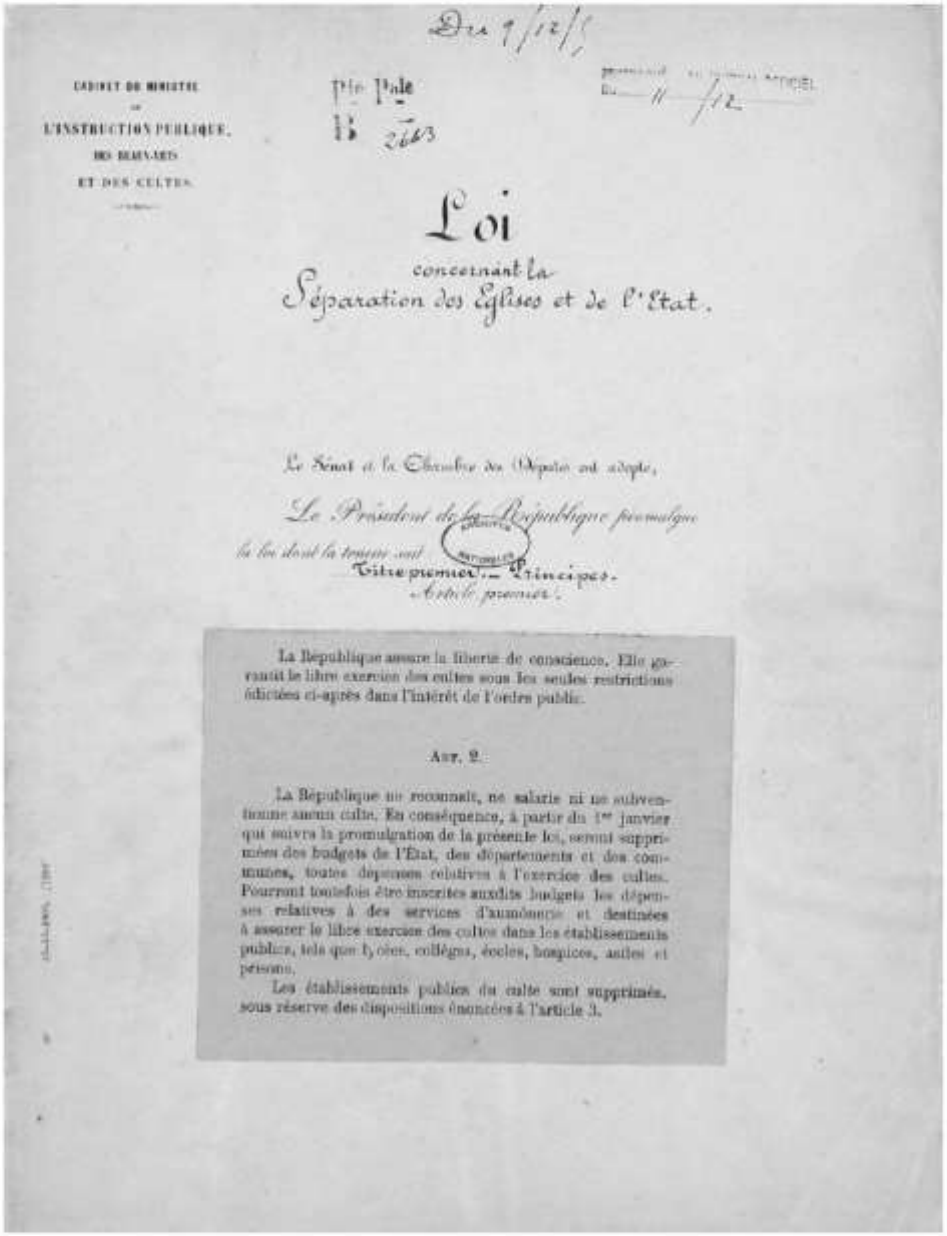

CABINET DU MINISTRE
DE
L'INSTRUCTION PUBLIQUE,
DES BEAUX-ARTS
ET DES CULTES.

Du 9/12/5

Pie Pole
B 2663

Loi
concernant la
Séparation des Églises et de l'État.

Le Sénat et la Chambre des Députés ont adopté,
Le Président de la République promulgue
la loi dont la teneur suit :

Titre premier. — Principes.

Article premier.

La République assure la liberté de conscience. Elle garantit le libre exercice des cultes sous les seules restrictions édictées ci-après dans l'intérêt de l'ordre public.

ART. 2.

La République ne reconnaît, ne salarie ni ne subventionne aucun culte. En conséquence, à partir du 1er janvier qui suivra la promulgation de la présente loi, seront supprimées des budgets de l'État, des départements et des communes, toutes dépenses relatives à l'exercice des cultes. Pourront toutefois être inscrites auxdits budgets les dépenses relatives à des services d'aumônerie et destinées à assurer le libre exercice des cultes dans les établissements publics, tels que lycées, collèges, écoles, hospices, asiles et prisons.

Les établissements publics du culte sont supprimés, sous réserve des dispositions énoncées à l'article 3.

1Loi de séparation du 9 décembre 1905 Centre historique des Archives nationalessite web.site web AE/II/2991

ما جاء في قانون الفصل[1]

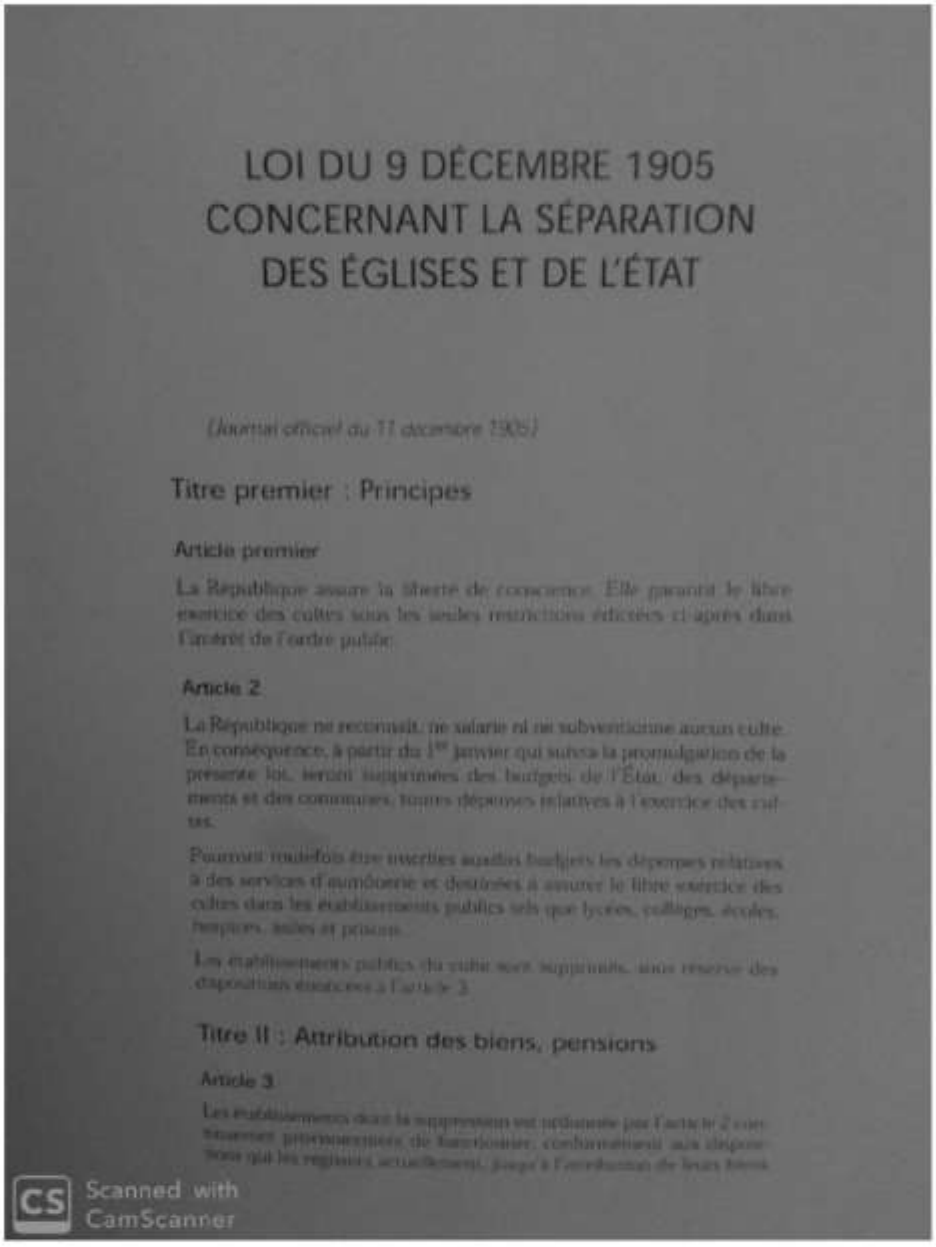

LOI DU 9 DÉCEMBRE 1905 CONCERNANT LA SÉPARATION DES ÉGLISES ET DE L'ÉTAT

(Journal officiel du 11 décembre 1905)

Titre premier : Principes

Article premier

La République assure la liberté de conscience. Elle garantit le libre exercice des cultes sous les seules restrictions édictées ci-après dans l'intérêt de l'ordre public.

Article 2

La République ne reconnaît, ne salarie ni ne subventionne aucun culte. En conséquence, à partir du 1er janvier qui suivra la promulgation de la présente loi, seront supprimées des budgets de l'État, des départements et des communes, toutes dépenses relatives à l'exercice des cultes.

Pourront toutefois être inscrites aux budgets les dépenses relatives à des services d'aumônerie et destinées à assurer le libre exercice des cultes dans les établissements publics tels que lycées, collèges, écoles, hospices, asiles et prisons.

Les établissements publics du culte sont supprimés, sous réserve des dispositions énoncées à l'article 3.

Titre II : Attribution des biens, pensions

Article 3

Les établissements dont la suppression est ordonnée par l'article 2 continueront provisoirement de fonctionner, conformément aux dépendances que les règlements actuellement, jusqu'à l'attribution de leurs biens.

Scanned with CamScanner

[1] Journl officiel du 11/12/1905.

الملحق رقم 14 : صور جامع باريس[1]، المنظر الخارجي للجامع

منظر الصومعة من داخل حديقة الجامع

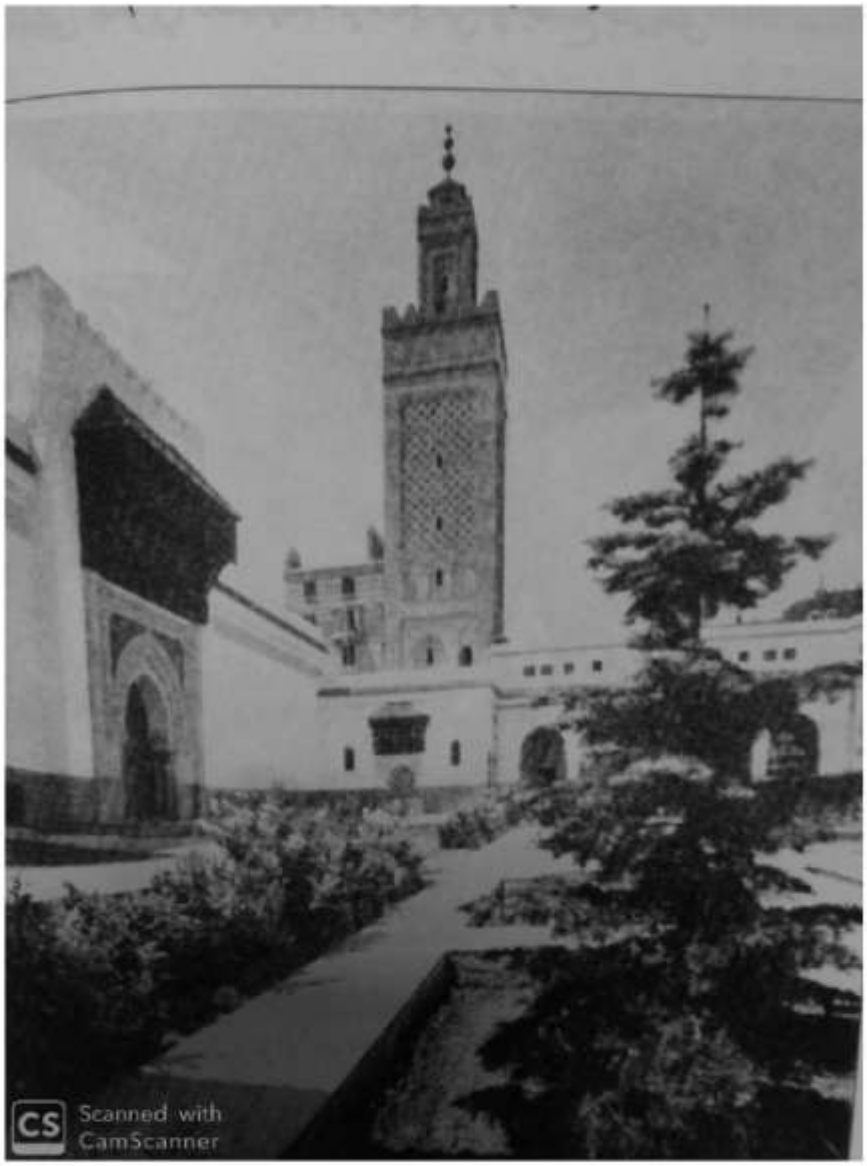

المنظر الداخلي لصحن الجامع

1

[1] التليلي العجيلي، المصدر السابق، ص ص311-326.

الملحق رقم 15 :صورة قدور بن غبريط[1]

[1] La Tunisie Iustrée n^{0}:137, du20/3/1917,p3.

نقلا عن التليلي العجيلي ، المرجع لسابق، ص 83.

الملحق رقم 16 : نداء من الحاكم العام لسكان المدية والبليدة وضواحيها[1]

عن الذن صادر عسكر حاكم مدينة الجزائر واحولها 27 ربيع الاول عـــام 1246 .

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

الى اخواننا المسلمين فى البلدان والقرى من عرب واتراك وقبايل ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أما بعد اعلموا رحمكم الله أن الجلنار السر عسكر الذي ملكه الله لادة بحكمه النافذ وتقديره السابق قد علمنا منه وتحققنا أن خروجه ى ناحيتكم لم يكن بقصد حرب ولا قتال وانما هو بقصد الاستيلاف التفرج واعانة الضعفاء وأنه يسالم من يسالمه ويحسن الى جميع من يه بغير سلاح ويعطي ثمن كل ما يشتريه ممن يأتيه به بثمن يرضيه ، اعطانا عهدا لله وميثاقه على ذلك بايمان مغلظة بحيث لم يبق لنا شك ذالك قال الله تعالى : « وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على ه » . ونصيحتنا لجميعكم هي أن تجنحوا الى ما أمر الله وصونوا ماء المسلمين ، ونحن نضمن لكم أن لا يعتريكم منه فى خروجه هذا بطركم لا فرق فى ذلك بينكم وبين من بالمدية فانه امن على نفسه

CS Scanned with

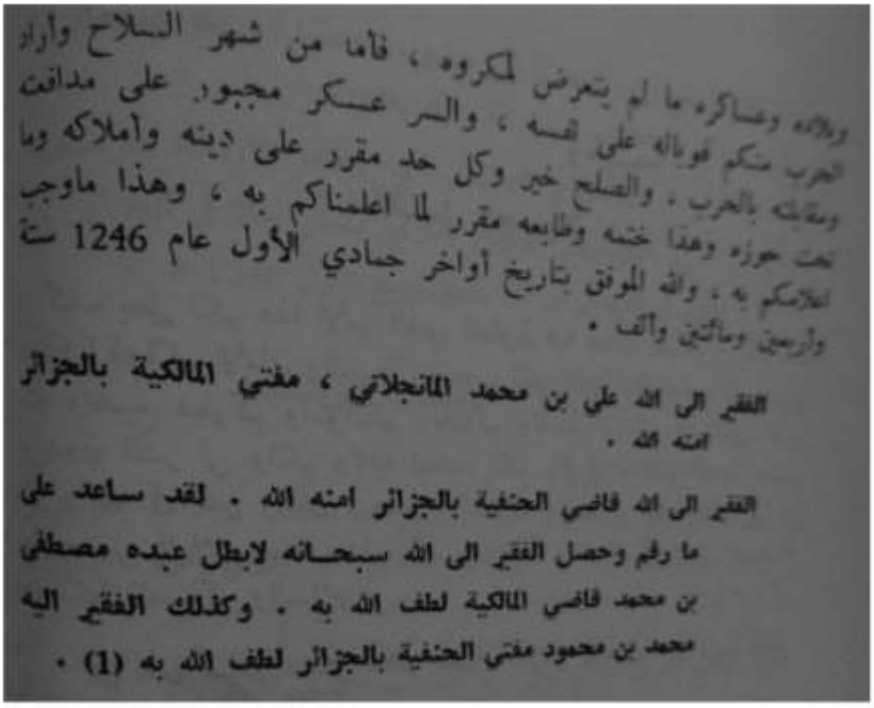

وبلاده وعساكره ما لم يتعرض لمكروه ، فاما من شهر السلاح وأراد الحرب منكم فوباله على نفسه ، والسر عسكر مجبور على مدافعة ومقاتلته بالحرب . والصلح خير وكل حد مقرر على دينه وأملاكه وما تحت حوزه وهذا ختمه وطابعه مقرر لما اعلمناكم به ، وهذا ماوجب اعلامكم به . والله الموفق بتاريخ أواخر جمادي الأول عام 1246 ستة واربعين ومائتين وألف .

الفقير الى الله علي بن محمد المانجلاتي ، مفتي المالكية بالجزائر امنه الله .

الفقير الى الله قاضي الحنفية بالجزائر امنه الله . لقد ساعد على ما رقم وحصل الفقير الى الله سبحـانه لابطل عبده مصطفى بن محمد قاضي المالكية لطف الله به . وكذلك الفقير اليه محمد بن محمود مفتي الحنفية بالجزائر لطف الله به (1) .

[1] المكتبة الوطنية بباريس رقم Rés LK^{8}1319
نقلا عن عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر، ص ص 57-58.

الملحق رقم 17: المدرسة الشرعية بالعاصمة.[1]

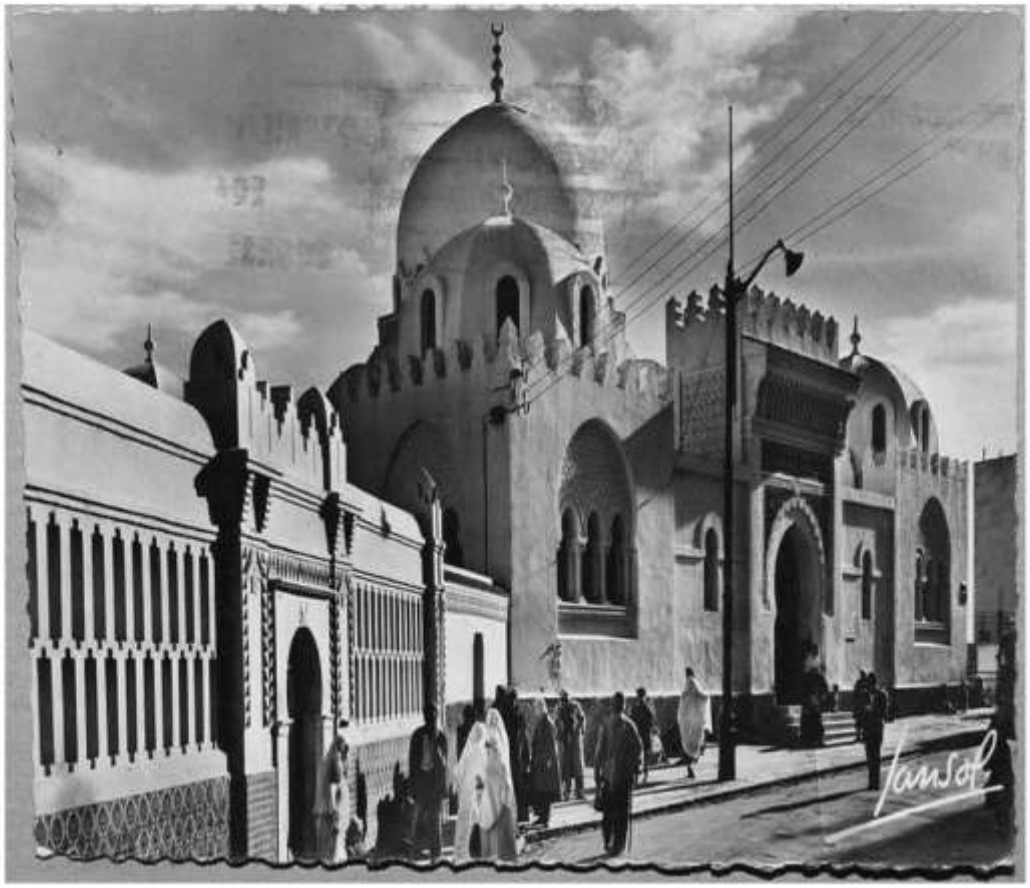

[1] بشير بلاح، مرجع سابق،ص 290.

الملحق رقم 18: المدرسة الشرعية بقسنطينة.[1]

[1] كمال خليل، مرجع سابق، ص200.

الملحق رقم 19: رسالة عمر بن علي بن عثمان (شيخ زاوية طولقة) إلى أهالي وادي سوف يدعوهم فيها إلى محبة الحكومة الفرنسية.[1]

[1] A.N.T.S-D178.

الملحق رقم 20: مرسوم مراقبة تنقل شيوخ الطرق الصوفية 1921/08/24(بين الجزائر وتونس).[1]

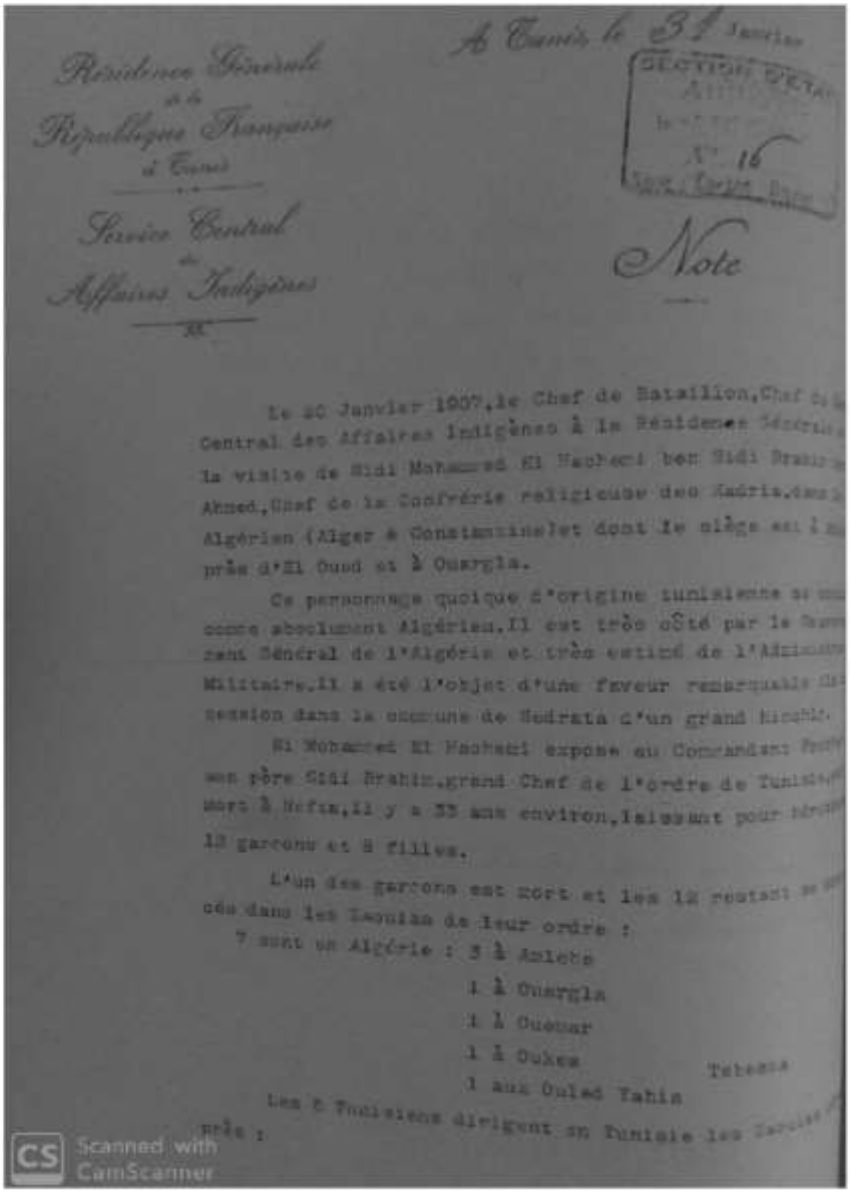

Résidence Générale
de la
République Française
à Tunis

Service Central
des
Affaires Indigènes

Note

A Tunis le 31 Janvier

SECTION D'ETAT
N° 16

Le 20 Janvier 1907,le Chef de Bataillon,Chef du
Central des Affaires Indigènes à la Résidence Générale
la visite de Sidi Mohammed El Hachemi ben Sidi Brahim
Ahmed,Chef de la Confrérie religieuse des Kadria,dans
Algérien (Alger à Constantine)et dont le siège est à
près d'El Ouad et à Ouargla.

Ce personnage quoique d'origine tunisienne se
encore absolument Algérien.Il est très estimé par le Gouv
rant Général de l'Algérie et très estimé de l'Administ
Militaire.Il a été l'objet d'une faveur remarquable de
cession dans la commune de Medrata d'un grand Kouba.

El Mohammed El Hachemi expose au Commandant
son père Sidi Brahim,grand Chef de l'ordre de Tunis,
mort à Nefta,il y a 33 ans environ,laissant pour
13 garçons et 8 filles.

L'un des garçons est mort et les 12 restant
ods dans les Zaouias de leur ordre :
7 sont en Algérie : 3 à Amieta
1 à Ouargla
1 à Oueuar
1 à Oukas Tebessa
1 aux Ouled Tahia
Les 5 Tunisiens dirigent en Tunisie les
près :

Scanned with CamScanner

1 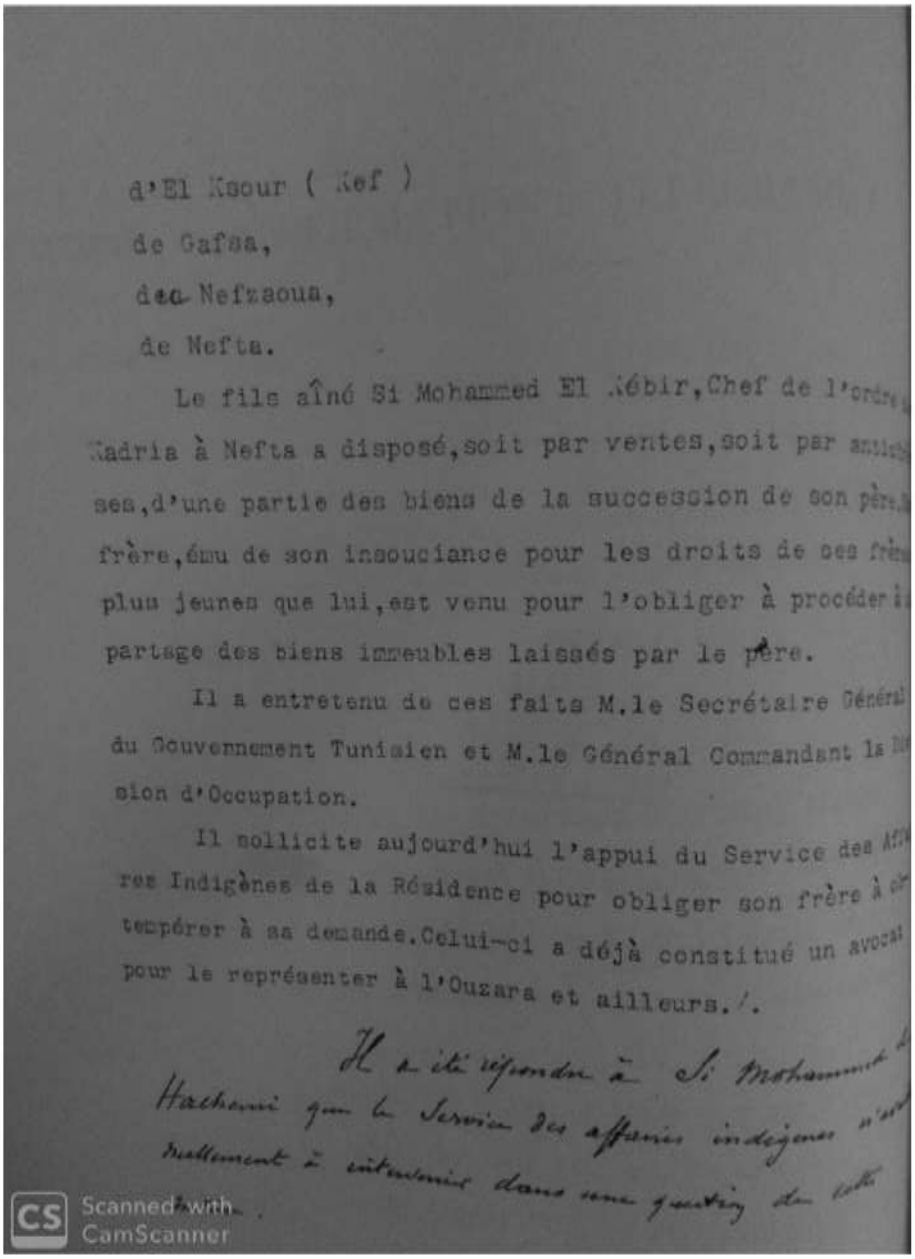

d'El Ksour (Kef)
de Gafsa,
de Nefzaoua,
de Nefta.

Le fils aîné Si Mohammed El Kébir, Chef de l'ordre [illegible] Kadria à Nefta a disposé, soit par ventes, soit par antic[illegible] ses, d'une partie des biens de la succession de son père. [illegible] frère, ému de son insouciance pour les droits de ses frè[illegible] plus jeunes que lui, est venu pour l'obliger à procéder à [illegible] partage des biens immeubles laissés par le père.

Il a entretenu de ces faits M. le Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien et M. le Général Commandant la Di[illegible] sion d'Occupation.

Il sollicite aujourd'hui l'appui du Service des Affa[illegible] res Indigènes de la Résidence pour obliger son frère à co[illegible] tempérer à sa demande. Celui-ci a déjà constitué un avocat pour le représenter à l'Ouzara et ailleurs./.

Il a été répondu à Si Mohammed [illegible] Hachemi que le Service des affaires indigènes n'[illegible] nullement à intervenir dans une question de cette

Scanned with CamScanner

[1] A.N.T.S-D; c182-3.24/08/1921.

الملحق رقم 21: تقرير عن التعليم الذي يقوم به المدرّسون بمدينة الجزائر سنة 1907 م ومثالا عن هؤلاء المدرسين "عبد الحميد بن سماية"[1]

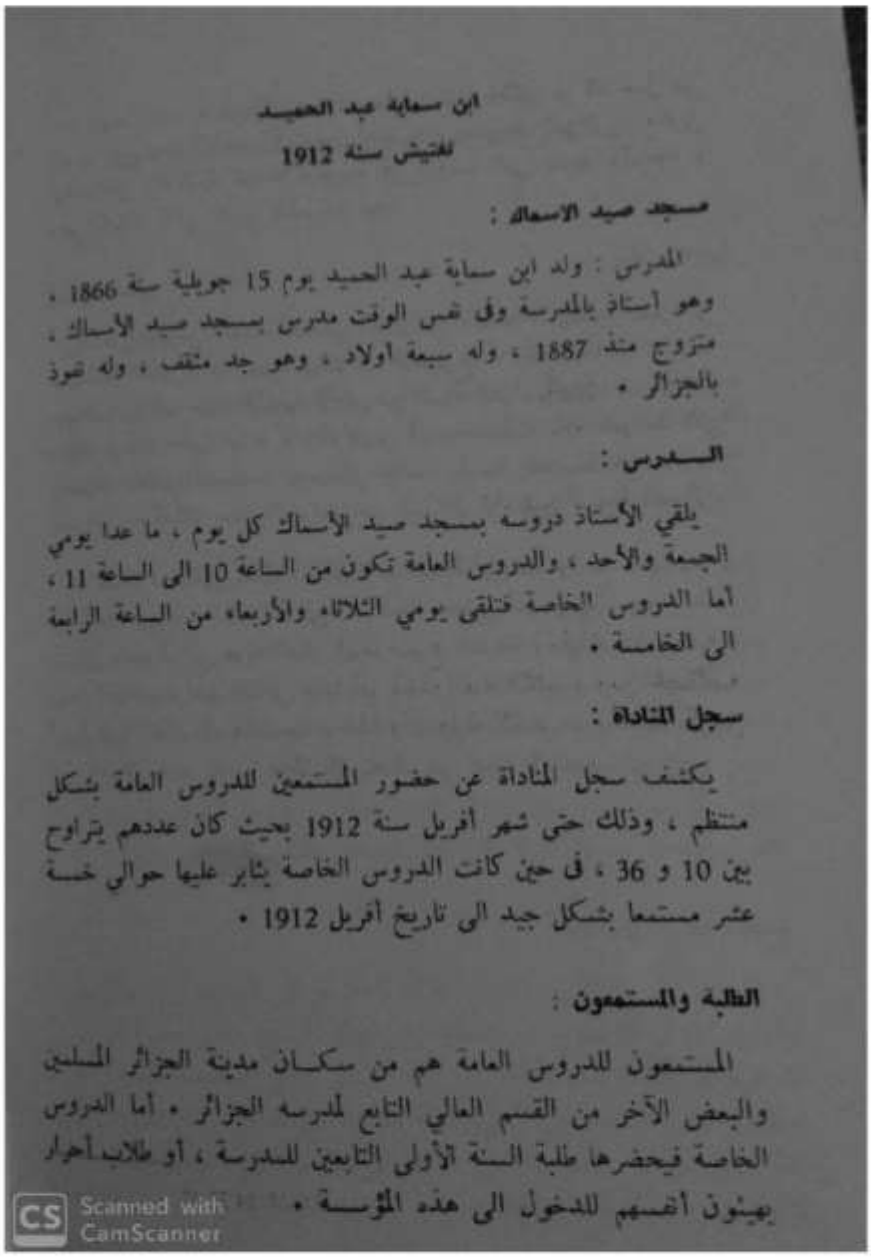

ابن سماية عبد الحميد

تفتيش سنة 1912

مسجد صيد الاسماك :

المدرس : ولد ابن سماية عبد الحميد يوم 15 جويلية سنة 1866 ، وهو أستاذ بالمدرسة وفي نفس الوقت مدرس بمسجد صيد الأسماك ، متزوج منذ 1887 ، وله سبعة اولاد ، وهو جد مثقف ، وله ثروة بالجزائر .

الـــدروس :

يلقي الأستاذ دروسه بمسجد صيد الأسماك كل يوم ، ما عدا يومي الجمعة والأحد ، والدروس العامة تكون من الساعة 10 الى الساعة 11 ، أما الدروس الخاصة فتلقى يومي الثلاثاء والأربعاء من الساعة الرابعة الى الخامسة .

سجل المناداة :

يكشف سجل المناداة عن حضور المستمعين للدروس العامة بشكل منتظم ، وذلك حتى شهر أفريل سنة 1912 بحيث كان عددهم يتراوح بين 10 و 36 ، في حين كانت الدروس الخاصة يثابر عليها حوالي خمسة عشر مستمعا بشكل جيد الى تاريخ أفريل 1912 .

الطلبة والمستمعون :

المستمعون للدروس العامة هم من سكان مدينة الجزائر المسلمين والبعض الآخر من القسم العالي التابع لمدرسة الجزائر . أما الدروس الخاصة فيحضرها طلبة السنة الأولى التابعين للمدرسة ، أو طلاب أحرار يهيئون أنفسهم للدخول الى هذه المؤسسة .

Scanned with CamScanner

المقـــرد :

أما عن مواد الدروس العامة فهي : شرح الأحاديث ، وتفسير سور من القرآن ، وبالنسبة لمواد الدروس الخاصة فهي نصوص من كتاب المستظرف ، ومن كتب الفوائد أيضا .

لم أتمكن خلال هذه السنة حضور درس لابن سماية لوجوده في اجازة منذ 15 أفريل سنة 1912 .

معـــلومات احصائيـه

الدروس	الطلبـة المسجلون	الحاضرون	اللغة العربية	التوقيت القانون	التوحيد
دروس عامة	36	20	–	–	5
دروس خاصة	15	12	2		–

Scanned with CamScanner

1

[1] C.A.O.M 14H 47

نقلا عن عبد الحميد زوز ، المرجع السابق، ص ص 226-227.

الملحق رقم **22**: تقرير عن التعليم العربي بعد صدور قرار شوطان (1938/03/8)

AUTOUR DU DECRET DU 8 MARS

L'enseignement de la langue arabe

Dans un précédent article, nous avons parlé de l'initiative d'un recteur, Lemaire, qui vers 1900, introduisit l'enseignement de la langue arabe dans les écoles franco-musulmanes. Mais malheureusement, avec le départ de Lemaire, l'enseignement de la langue arabe disparut du programme des écoles primaires indigènes.

Un délégué financier musulman, qui a lu notre précédent article dans cette même question, a bien voulu nous faire savoir que plusieurs élus musulmans. Sont souvent intervenus dans différentes assemblées algériennes (délégations financières ou conseils généraux) pour demander de rétablir l'enseignement de la langue arabe. Il nous a communiqué en même temps la copie imprimée (en français et en arabe) d'un cahier de revendications, présenté à la commission d'enquête sénatoriale que présidait M. violette. Dans ce cahier. Les élus musulmans demandaient que l'enseignement de l'arabe, soit étendu aux européens, afin de faciliter le rapprochement franco-arabe. Mais ces revendications ne furent pas du goût de certains fonctionnaires de l'Administration algérienne.

Il serait pourtant normal, que les Algériens apprennent la langue arabe comme les Tunisiens et les Marocains. Et cela ne grèverait le budget d'aucune dépense supplémentaire, puisque de nombreux « modères » payés par le Gouvernement général, ne font rien, faute d'élèves ou faute d'un local où enseigner. Or ces « modères » sont souvent employés chez interprète ou ailleurs, et travaillent alors pour une somme dérisoire puisqu'ils sont payés par le gouvernement, mais eu même temps ils prennent la place d'un autre qui, n'ayant que cette source de revenus ne pourrait vivre avec un salaire aussi bas.

L'enseignement de la langue arabe, rendu officiel, aurait un retentissement considérable dans tout l'Islam et servirait au mieux les intérêts de la France, ce serait la meilleure des preuves d'affection qu'elle pourrait donner aux musulmans.

Cela serait aussi très heureux pour les Algériens, puisque la diffusion de la langue arabe deviendrait officielle. Car nous sommes obligés de reconnaître que les écoles libres arabes n'ont pas rendu ce qu'en attendait. Elles vivent de dons, et comme elles sont en général pauvres, elles sont obligées de s'adresser à des « tolbas » dont la culture en arabe est toute relative. Les écoles libres sont souvent à la merci d'un élu, et si cela leur attire parfois des sympathies, cela leur fait aussi beaucoup d'ennemis. Or les sympathies se refroidissent après la période électorale, tandis que les haines subsistent amenant souvent la disparition de l'école.

Nous connaissons une école libre, qui peut être considérée comme une des meilleures d'Algérie. Elle ne paye pas de loyer, car un groupe électoral lui a acheté une

maison. Pourtant elle fut à plusieurs reprises obligée de fermer, et aujourd'hui, elle n'arrive à vivre qu'en organisent de nombreuses fêtes enfantines et des représentations théâtrales, à tel point que quelqu'un a pu dire injustement, d'ailleurs, que l'école était devenue un groupe théâtrale.

Si nous voulions compter le nombre des écoles fermées faute de ressources ; nous en trouverions bien plus que celles dont la fermeture a été ordonnée par les autorités.

Pourtant, quelques fonctionnaires qui voudraient empêcher le rapprochement franco-arabe, poussent encore les arabes à s'agiter contre le décret du 8 mars, afin que les Musulmans, s'imaginent que la liberté de l'enseignement privé permettra une large diffusion de la langue arabe.

Mais ainsi que nous venons de le démontrer, l'enseignement libre ne peut donner aucun résultat appréciable, et le décret du 8 mars n'ajoute rien aux prérogatives de l'Administration, les écoles qui ont été fermées le furent avant le 8 mars : l'école de Tlemcen fut fermée en janvier 1938, et le cercle de l'Emir Khaled fut fermé et quatre de dirigeants furent condamnés à 100 francs d'amende. Il y deux ans.

Nous sommes contre le décret du 8 mars et nous ne cesserons de réclamer énergiquement son abrogation, mais nous ne voudrions pas que les musulmans s'hypnotisent là-dessus. Ce pourquoi nous devons lutter continuellement, c'est également pour l'enseignement officiel de la langue arabe.[1]

Par M. S. ZAHIRI

[1] C.A.O.M, FR **5 I 51** P.O, Op.cit, Article d'Oran républicain, de 26 mai 1939.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أ. المصادر :

1. **القرآن الكريم .**
2. **أبي الفتح محمد عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني** ، الملل والنّحل ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت –لبنان،2005 .
3. **أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري**، تهذيب اللغة، ج7، عبد السلام سرحان، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، مصر.
4. **أحمد الشريف الزهار** ، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، تج، أحمد توفيق المدني، دار البصائر، الجزائر، 2009.
5. **حمدان بن عثمان خوجة**، المرآة، تعريب وتق وتع وفهرسة: محمد بن عبد الكريم، ط1 ، دار الوعي، الجزائر،2017.
6. **علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني**، التعريفات، معجم فلسفي صوفي فقهي نحوي، تح: عبد المنعم حنفي ، دار الرشاد، القاهرة.

ب.المراجع باللّغة العربية :

7. **أحمد توفيق المدني**، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، (د.م) ، 2001م.
8. **أحمد بن النعمان** ، التعريب بين المبدأ والتطبيق ،.ط1 ، ش.و.ن.ت، الجزائر .
9. **أنور الجندي** ، الثقافة العربية الإسلامية أصولها وانتماءاتها ، ط1 ، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982م.
10. **أبو يعلى الزواوي**، جماعة المسلمين، منشورات الحبر، بني مسوس–الجزائر، 2006.
11. **أحمد بن نعمان** ، فرنسا والأطروحة البربرية (الخلفيات، الاهداف، الوسائل والبدائل)، ط 2 ، دار الأمة، الجزائر،1997.
12. **أبو حامد الغزالي**، إحياء علوم الدين، ط1، ج3 ، دار قتيبة للنشر والتوزيع، بيروت، 1992م.

13. **أحمد الخطيب**، حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية، ونشاطه السياسي والاجتماعي ، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ، 1986.
14. **أحمد مريوش** ، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر 2007.
15. **أبو القاسم سعد الله** :
- الحركة الوطنية الجزائرية ، ط1 ، ج1 ، دار الآداب ، بيروت ، 1969.
- أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ج4 ،ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1996م.
- تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830م) ، ج1 -ج4 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1998م.
16. **أبو عمران الشيخ وآخرون** ، معجم مشاهير الأعلام المغاربة في الجزائر، منشورات دار دحلب، الجزائر، 2007م.
17. **أبوراس الناصري**، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، ج1، دراسة وتحقيق: بوركبة محمد ، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2012.
18. **أرجمند كوران**، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827 ـ 1847م)، ط2 ، تونس، 1974.
19. **أحمد محمد عاشور** ، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني 1830-1962م ، ط1 ، المؤسسة العامة للثقافة ، الجزائر ، 2009م.
20. **أحمد مريوش وآخرون** ، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني ، مشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، الجزائر ، 2007م.
21. **أحمد توفيق المدني** ، كتاب الجزائر، المطبعة العربية، الجزائر، 1931م.
22. **أندري ديرليك**، عبد الحميد بن باديس مفكر الاصلاح وزعيم القومية الجزائرية(1358-1307هـ/ 1940-1889م)، تق وتر : مازن بن صلاح مطبقاني، عالم الأفكار، الجزائر، 2013.

23. **ايفون تيران**، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة- المدارس والممارسات الطبية والدين (1830-1880)، تر :محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة- الجزائر،2005.

24. **آمنة محمد علي** ، أوربا والإسلام ... اختلاف الرؤى والمفاهيم العقائدية وانعكاساتها على الموقف الأوربي من الإسلام، مركز الدراسات الاستيراتيجية والدولية ، جامعة بغداد.

25. **الجيلالي صاري وآخرون** ، المقاومة السياسية (1900-1954م) الطريق الاصلاحي والطريق الثوري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.

26. **الحنبلي أبو عبد الله أحمد بن محمد**، الاستخراج لأحكام الخراج، ط1، دار الكتب العامة ، بيروت ، لبنان، 1985.

27. **الطاهر مختار فيلالي**، نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرهما في الجزائر خلال العهد العثماني، ط1، دار الفن الترافيكي للطباعة والنشر، الجزائر.

28. **الغالي غربي**، العدوان الفرنسي على الجزائر -الخلفيات والأبعاد- ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، (د.س).

29. **السيد محمد عقيل بن علي المهدلي**، دراسة في الطرق الصوفية، ط2 ، دار الحديث، (دت).

30. **بشير بلاح** ، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989) ، دار المعرفة، ط1 ، الجزائر، ج1 ،2006.

31. **بوضرساية بوعزّة** ، سياسة فرنسا البربرية بالجزائر (1830-1930م) وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر2010م ، ص132.

32. **جمال قنان**، العلاقات الفرنسية-الجزائرية (1790-1830 ،) منشورات متحف المجاهد ، ط1 ، الجزائر،1999.

33. **جون بوولف**، الجزائر وأوروبا، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

34. **حنفي هلايلي** ، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة (1815-1830)، ط1، دار اليدى ، الجزائر ، 2007 .

35. **حسين جلال**، تاريخ الشعوب الإسلامية، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندارية، 2002 م.
36. **خديجة بقطاش** ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830-1871م) ، ط1، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2007.
37. **صالح عوض** ، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر (1830-16-962م) ، ط1، ج1 ، الزيتونة للإعلام والنشر ، باتنة-الجزائر، 1989.
38. **صادق سلام**، قرن من السياسة الإسلامية(-1895 2005) ، تر: زهيدة درويش جبور، ط 1، كلمة، أبوظبي- الإمارات العربية المتحدة، 2012 .
39. **عائشة كردون**، المساجد العثمانية بمدينة الجزائر ، دار ألفا، الجزائر ،2011.
40. **عبد الله بوقرن**، الهوية في الفكر الجزائري الحديث (رسالة ماجستير في الفلسفة) جامعة قسنطينة، 1998 -1999.
41. **عمار حمداني** ، حقيقة غزو الجزائر ، ت : لحسن زعرار ، دار تالة للنشر ، 2008.
42. **عمار بوحوش** ، التاريخ السياسي للجزائر من الاحتلال وإلى غاية 1962 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت -لبنان،1997 .
43. **عبد الله عروي** ، تاريخ المغرب محاولة في التركيب : تر : ذوقان قرقوط ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت- لبنان ، 1977 .
44. **عبد القادر خليفي** ، المقاومة الثقافية الشعبية للاستعمار الفرنسي ، جامعة وهران ، (د.ت).
45. **عبد الحميد زوزو** ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1900م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
46. **عبد الرحمان الجيلالي** ، تاريخ الجزائر العام، ج4 ، شركة دار الأمة، الجزائر، 2014م.
47. **عيسى بن قبي**، بنية الاستراتيجية الاستعمارية في القضاء على النظم الاجتماعية والثقافة في الجزائر -1830 1962م"، جامعة محمد بوضياف، مسيلة ، (د.ت).
48. **عائشة ليتيم** ، أيام الذاكرة من مأساة شعب، دار هومة، الجزائر، 2014.

49. **عبد الحميد زوزو**، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830–1900م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
50. **علال الفاسي** ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، مصر، 1948م.
51. **عبد العزيز الشهبي** ، الزوايا و الصوفية الغرابة والاحتلال الفرنسي بالجزائر، دار الغرب و التوزيع ،2007.
52. **فارس مسدور** ، الأوقاف الجزائرية بين الاستثمار والاندثار"، كلية الاقتصاد، جامعة سعد دحلب، البليدة.
53. **فويال سعاد** ، المساجد الأثرية لمدينة الجزائر ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2010م.
54. **فندلين شلوصر**، قسنطينة أيام أحمد باي، د.أبو العيد دودو، الجزائر،2007.
55. **سيمون بفايفر**، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال ، ترجمة وتعليق وتقديم أبو العيد دودو، دار هومة ، الجزائر 2009.
56. **ش.أ.جوليان**، إفريقيا الشمالية تسير، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978.
57. **ش** . ر. **أجيرون**، الجزائريون المسلمون وفرنسا، تر: حاج مسعود أو بكلي، ج1 ، دار الرائد للكتاب في الجزائر، 2007.
58. **شاوش حباسي**، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي في الجزائر(1830– 1962م)، ط 1، دار هومة، الجزائر،1998 م .
59. **كميل ريسلر** ، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر ، تر : نذير طيار ، دار كتابات جديدة للنشر الالكتروني ، ط1 ، أوت 2016.
60. **محمد علي الطاهر**، التعليم التبشيري منذ (1900–1954م) دراسة تحليلية تاريخية، دار دحلب، الرغاية – الجزائر، 2009.
61. **محمد علي داهش** ، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، منشورات اتحاد الكتاب العربي ، دمشق ، 2004م.
62. **محمد بن ميمون الجزائري** ، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية ، تق: محمد بن عبد الكريم، شركة النشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981م .

63. **محمد الصالح بن عتيق** ، أحداث ومواقف في مجال الدعوة الاصلاحية والحركة الوطنية بالجزائر، منشورات دحلب، الجزائر،(د.ت).
64. **محمد الصالح الصديق** ، الجزائر بلد التحدي والصمود، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009م.
65. **محمد أبو زهر**، مالك حياته وعصره آراؤه وفقه، ط2، دار الفكر العربي،1952.
66. **محمد أحمد ورنيقة**، الطريقة الشاذلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوسيع، بيروت، 1990م.
67. **محمد منصور**، المغرب قبيل الاستعمار المجتمع والدولة والدين(1792م -1822م)، تر: محمد حميدة، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2006م.
68. **مصطفى الأشرف**، الجزائر الأمة و المجتمع، مؤسسة وطنية للكتاب، ط1، الجزائر،1983.
69. **مصطفى أحمد بن حموش**، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري(1549م ـ 1830م)، من واقع الأوامر السلطانية وعقود المحاكم الشرعية، دار التراث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي، ط1،1142هـ ـ 2000م .
70. **نور سلمان** ، الأدب الجزائري في رحاب الرفض والتحرير، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1981.
71. **صالح فركوس**:
   - محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925م، مديرية النشر جامعة قالمة، الجزائر2010.
   - المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفرنسيين1962، دار العلوم، عنابة، الجزائر،2002.
72. **صالح عباد**، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة، الجزائر،ط2، 2007.
73. **هاينريش فون مالتسان**، ثلاث سنوات في غربي شمال أفريقيا، مج3، طبعة خاصة، تر: أبو العيد دودو،2009.
74. **وليام سبنسر**، الجزائر في عهد رياس البحر، تق وتع: عبد القادر زيادية، الشركة الوطنية للنشر،الجزائر.

75. **ويليام شالر**، مذكرات وليام شالر،تعر وتع وتق : إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1982.

76. **يحي بوعزيز** :

- المساجد العتيقة بالغرب الجزائري ، دار البصائر ، الجزائر ، 2011م.
- سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007م.

ج.الرسائل الجامعية :

77.**أرزقي شو بنام**، المجتمع الجزائري وفعاليته، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه.

78.**إيمان دحمون وصبرينة بوزوان**، السلطة القضائية في الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني خلال القرن10هـ/16م، مذكرة ماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة يحي فارس، المدية، 2015/2014م.

79.**بوكفة يوسف**، مدرسوا مازونة الفقهية، النهضة والسقوط ، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم الاجتماع، جامعة وهران، 2003،2002، ص29.

80.**محمد العربي معريش** ، الاستشراق الفرنسي في المغرب والمشرق من خلال المجلة الآسوية (1822-1872)، دكتوراه منشورة، إشراف أبو القاسم سعد الله ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، تونس، 2009 .

81.**نهى محمد مكالحه** ، الضرائب في المغرب الإسلامي في العصر الأموي، رسالة دكتوراه، إشراف: فالح حسين، جامعة الأردن، 1999.

82.**صالح حيمر** ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930) ، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة) ، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2014/2013 .

83.**حياة بوعدين ، وعبلة مغاتلاي** ، السياسة الدينية في الجزائر (1830-1914م) ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، (غير منشورة)، إشراف : عبد القادر فلوح ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الاجتماعية، شعبة التاريخ ، جامعة الجيلالي بونعامة ، 2015-2016.

84.**فاطمة ولباني وياقوت واقد** ، " سياسة فرنسا اتجاه الطرق الصوفية في الجزائر الطريقتين الرحمانية والتيجانية نموذجا (1830-1900م)" ، مذكرة لنيل شهادة

الماستر في تاريخ تخصص تاريخ حديث معاصر،(غير منشورة) ، إشراف: عبد القادر فلوح، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، مليانة، 2016-2017م.

85. **كمال خليل** ، " المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور (1850-1951م)"، مذكرة لنيل شيادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر،(غير منشورة)، إشراف: أحمد صاري، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007م.

86. **سهام بديرينة** ، " النشاط الثقافي الأهلي في الجزائر ما بين (1900-1918م)" ، مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر،(غير منشورة)، إشراف: فريح لخميسي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015م .

87. **عائشة غطاس**، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر(1700-1830م) مقارنة اجتماعية-إقتصادية، رسالة دكتورة، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2000-.2001م.

د.المجلات والدوريات :

88. **أحمد بالعجال** ،"السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر التعليم -أنموذجا ، "- مجلة المعارف، العدد19 ، جوان،2018 ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي .

89. **ابراهيم لونيسي** ، " الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والتأسيس للقضاء على الإسلام و تنصير المجتمع في بدايات الاحتلال "، مجلة الحوار المتوسطي ، العدد 1، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، ربيع الثاني 1430الموافق مارس،2009.

90. **أمير يوسف** ، إسهام الدايات في وقف المساجد في مدينة الجزائر1671/ 1830 ، مجلة الدراسات، العدد14، جامعة الجزائر 2012.

91. **الشهاب**، أسبوعية، ثم شهرية، قسنطينة،(1925/11/26 - 1926/08/23 - 1937/06/11 - 1938/09/14) ، عدد فبراير، 1938م.

92. **المهدي بوعبدلي** ، الاحتلال الفرنسي للجزائر و مقاومة الشعب في الميدان الروحي، مجلة الاصالة، العدد 08، (ماي، جوان)،1972 .

93. **العيد مسعود**، حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة سيرتا، العدد3، قسنطينة، ماي1980.

94. **بـن تيـزي الميلود** ، دور الزوايـا والنوادي والجمعيات فـي مواجهـة المستعمر الفرنسي في الغرب الجزائري 1900-1954،المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد02، ديسمبر ،2009.

95. **بلجودي بوعبد الله** ، مدرسة مازونة ومسجدها العتيق دراسة اثرية، العدد5، مجلة منير الأثري قسم الأثار،جامعة تلمسان، 2016، ص137.

96. **حسين عبد الله الأمين**، إدارة وتسيير ممتلكات الأوقاف، البنك الإسلامي للتنمية، المعهدالإسلامي للبحوث والتدريب العدد16، جدة، 1994م.

97. **رشيد مريخي** ، ملامح من الثقافية في الجزائر أوخر العهد العثماني، بجامعة مولود معمري، تيزي وزو، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد12،ديسمبر 2017.

98. **طيب جاب الله** ، " دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري"، مجلة المعارف، العدد 14، جامعة البويرة، أكتوبر 2013م.

99. **الطيب عماري** ، الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر التحول من الديني الى الدنيوي ومن القدسي إلى الأساسي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 15، جوان2014، جامعة بسكرة .

100. **صالح محمد السيد** ، المراكز الثقافية في دار السلطان (الجزائر) أواخر العصر التركي، مجلة أماراباك ، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، العدد 7، 2008م.

101. **عبد الله خليفي**، سياسة التنصير في الجزائر ، مجلة المصادر ، العدد 9 ، دار الكرامة، الجزائر ، 2007م.

102. **عبد الجليل التميمي** ، التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 19 ، المجلة التاريخية المغاربية ، العدد1 ، تونس ، 1974.

103. **عبد القادر دحدوح** ، الزويا في الجزائر خلال العهد العثماني ، دراسات في أثار الوطن العربي ، العدد19 ، 2018.

104. **محمد العربي الزبيري** ،" المقاومة في الجزائر(1840-1830) ، " مجلة الأصالة، عدد 29 ، 01/30/ 1979م.

105. **محمد محمدي** ، المساجد والزوايا ببجاية ودورها في حفظ الدين والفكر الصوفي ، مجلة حوليات التراث ، العدد 13 ، الجزائر ، 2013.

106. **محمد عبد الهادي الحسني** ، الحركة التبشيرية في الجزائر رائده الاستعمار، جريدة الشعب ، العدد 5802 ، جوان 1982م.

107. **محمد البشير الهاشمي المغلى**، التكوين الاقتصادي لنظام الوقف في الجزائر ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي، مجلة المصادرة المركزية الوطنية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1945، الجزائر، العدد6 ،2002م.

108. **مولود قاسم نايت بلقاسم**، شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل 1830م، مجلة الأصالة،العدد 89، 10 ذو القعدة 1401هـ، الجزائر، سبتمبر1981م.

109. **مصطفى عبيد** ، القضاء في الجزائر خلال عهد العثماني ، عصور الجريدة ،عدد 11-12 ، جامعة وهران، فبراير 2013-2014م.

110. **سعيد بوخاوش** :

- من مظاهر سياسة الفرنسة ومحاربة اللغة العربية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي ، مجلة اللغة العربية وآدابها ، كلية الآداب واللغات ، قسم اللغة العربية ، جامعة البليدة 02 ، العدد 2 ، 2013م.
- الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة " من مظاهر سياسة الفرنسة ومحاربة اللّغة العربية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي"، مجلة اللّغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللّغات، قسم اللّغة العربية، جامعة البليدة02 ، العدد2 ، 2013م.

111. **يحي بوعزيز** ، أوضاع المؤسسات الدينية لمجزائر خلال القرنين 19و20م، مجلة الثقافة، العدد 63، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

112. **يامنة بحيري** ، نماذج من العائلة الأندلسية في مدينة الجزائر في الفترة العثمانية القرنيين18،17م ، عدد14، جامعة الجزائر،2012.

ذ. المراجع باللّغة الأجنبية :

113. **Aumerat.** La propriété urbaine à Alger. in R.A. volume 41 anneé1899.

114. **Doutté_Edmond** l'islam Algérienne _en_l'an_1900.

115. **Durant Will and Durant Ariel,** The story of Civilization, Part xl, The Age of Napoléon newyork,1975.

116. **Gabriel Esquer**.Laprise D ALGER; Paris.1921.

117. **Mahfoud Kaddache** : Algérie des Algériens de la préhistoire a 1954 , Edition méditerranée , paris.

118. **LOUIS RINN**: Marabouts et khouans– Etude sur l'islam en Algérie, Adolbhe jourdan ,Alger, 1884.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات	الصفحة
- مقدمة	أ
الفصّل الأوّل : الواقع السّياسي والثّقافي للجزائر قبيل الاحتلال (الفترة العثمانية 1830م)	
- المبحث الأوّل: الوضع الدّيني للمساجد والزوايا والكتاتيب القرآنية وطرق الصوفية	06
1. المساجد	07
2. الزّوايا	11
3. الوقف	14
4. الكتاتيب القرآنية	15
5. المدارس العلميّة	16
6. الطرق الصّوفية	18
7. القضاء	19
8. الضّرائب	24
- المبحث الثاني : الأوضاع السّياسية والاجتماعية	26
1. الأوضاع السّياسية	26
2. الأوضاع الاجتماعية	27
الفصل الثاني : أهداف الاستعمار الفرنسي لاحتلال الجزائر (الحرب الدينية)	
- المبحث الأول : الأبعاد والدوافع الدينية للاحتلال الفرنسي للجزائر	31
1. دور الكنيسة في الإعداد للحملة العسكرية	31
2. وثيقة الاستسلام (1830/07/05)	39
أولا : بيان الحملة العسكرية	40

ثانيا : قراءة في اتفاقية الاستسلام (1830/07/05)	41
ثالثا : نقض معاهدة الاستسلام	44
- **المبحث الثاني : سياسة فرنسا اتجاه المؤسسات الدينية ومحاولة القضاء على مقومات الدين الإسلامي**	46
1. مصادرة الأوقاف والاستيلاء على العقار الديني	47
1.1. أسباب مصادرة الأوقاف إبان الاحتلال الفرنسي	47
2.1. أهداف إدارة الاحتلال من مصادرة أوقاف المؤسسات الدينية	48
2. آليات المصادرة الوقفية الفرنسية للمؤسسات الدينية وانعكاسات سياستها على الجزائريين	49
1. آليات المصادرة الوقفية للمؤسسات الدينية	49
2. انعكاسات السياسة الوقفية الفرنسية على الجزائريين	50
الفصل الثّالث : السياسة الاستعمارية اتّجاه المساجد والكتاتيب وطمس اللّغة والهويّة	
- **المبحث الأوّل : دور المساجد والكتّاب في مقاومة الاستعمار**	54
1. موقف المساجد والمدارس القرآنية	59
2. هدم المساجد وتحويلها إلى منشآت استعمارية	60
1.2. محاربة رجال الدّين وغلق الكتاتيب	60
2.2. نتائج السياسة الفرنسية على المؤسسات الدينية	64
- **المبحث الثاني : سياسة فرنسة واحتواء المؤسسات التقليدية الإسلامية**	66
أولا : إصدار قوانين للمراقبة والتضييق على التعليم العربي	66
ثانيا : إحلال اللهجة العامية " الدّارجة" محل اللغة العربية الفصيحة	67
ثالثا : محاولة طمس التعليم العربي وعزل اللسان الأمازيغي وتوليد شعوبية ضد العرب	69

رابعا : آليات ترقية اللسان الأمازيغي	70
خامسا : ردود فعل الجزائريين اتجاه سياسة فرنسا البربرية	72
- **خلاصة**	74
- **خاتمة**	**76**
- **ملاحق**	**81**
- **قائمة المصادر والمراجع**	**124**
- **فهرس الموضوعات**	**138**

الملخص

خلال الفترة من 1830 إلى 1962م، اتبعت السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر سياسات متعددة تجاه المؤسسات الدينية الإسلامية، بما في ذلك المساجد والزوايا والكتاتيب. هذه السياسات كانت تهدف إلى تعزيز السيطرة الاستعمارية وتقويض البنية الاجتماعية والدينية التقليدية للمجتمع الجزائري، هذه السياسات الاستعمارية كانت جزءاً من استراتيجية أوسع للسيطرة وفرض النفوذ، لكنها لم تنجح في محو الهوية الثقافية والدينية العميقة للشعب الجزائري.

لكلمات المفتاحية:الاستعمار الفرنسي في الجزائر، السياسة الاستعمارية الدينية،المساجد في الجزائر المستعمرة، الهوية الدينية والثقافية ،سياسات التفرقة والتعاون.

Abstract

During the period from 1830 to 1962 AD, the French colonial authorities in Algeria pursued multiple policies towards Islamic religious institutions, including mosques, zawiyas, and katebs. These policies were aimed at strengthening colonial control and undermining the traditional social and religious structure of Algerian society. These colonial policies were part of a broader strategy to control and impose influence, but they did not succeed in erasing the deep cultural and religious identity of the Algerian people.

Keywords: French colonialism in Algeria, religious colonial policy, mosques in colonial Algeria, religious and cultural identity, policies of discrimination and cooperation.